عنوان البحث: المجموعة 22 وتفجرة الثورة الجزائرية

نتيجـــة لأزمـــة الحـــركة الوطنية و تصـدع حـــزب انتصار الحـريـات الديمقراطيـة تحاول مجموعة من مناضلي المنظمة الخاصة الـذين كانـــوا يؤمنون بضـــرورة اللجـوء إلى الحل العسكري تجاوز الأزمة و ما تـرتب عنها من تـردد و شلل و ذلك بخلق تنظيم جديد هـدفها إعادة توحيد الصفوف للانطلاق في العمل المسلح، ألا وهي اللجنة الثوريـة للوحـدة والعمـل (CRUA) "و ذلك يوم 6 مارس 1954 و حاولت هـذه اللجنة الاتصال بالأطراف المتنازعة ولكنها فشلت في مسعاها.

و على إثـر ذلك أنعقـد اجتماعا ضم 22 عضوا في الجـزائر العاصمة يوم 23 جـــوان 1954 لإتخاذ التدابير التي يقتضيها الوضع . وقد ترأس هذا الإجتماع التاريخي الشهيد مصطفى بن بولعيد وأنبثق عن الإجتماع بعد قليل من التردد قرار الانطلاق في الثـورة و تعيين مجموعـــة مصغـرة للقيـام بالتحضيـرات النهائيـة. و قد تكـونت المجموعـــة من 5 أفراد هم : ديـدوش مـراد، العربي بن مهيـدي، محمـد بـوضيـاف، رابـح بيـطـاط و مصطفى بن بولعيد ثم أنضم إليهم كريم بلقاسم كممثل عن منطقة القبائل و كانت هذه المجموعة بإتصال مع كـل من بن بلـة و آيت أحمـد و خيذر الذين كانـوا في مصـر.

اتخذت مجموعة الستة في اجتماعها ببونت بيسكاد (الرايس حميدو حاليا) قرارا بتقسيم التراب الوطني إلى خمس مناطق وتعيين مسؤوليها وهم:

المنطقة 01- لأوراس :**مصطفى بن بولعيد**.

المنطقة 02 - الشمال القسنطيني :**ديدوش مراد**.

المنطقة 03 - القبائل :**كريم بلقاسم**.

المنطقة 04 - العاصمة وضواحيها :**رابح بيطاط**.

المنطقة 05- وهران :**محمد العربي بن مهيدي**.

وفي الاجتماع الموالي أي يوم 23 أكتوبر 1954 تم الاتفاق على:

ـ إعطاء اسم جبهة التحرير الوطني للحركة الجديدة وتنظيمها العسكري جيش التحرير الوطني.

ـ تحديد يوم انطلاق العمل المسلح: بأول نوفمبر.

وفي اليوم الموالي 24 أكتوبر تمت المصادقة على محتوى وثيقة نداء أول نوفمبر 1954 الذي يؤكد على:

ـ إعادة بناء الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

ـ احترام جميع الحريات الأساسية.

ـ التطهير السياسي.

ـ تجميع وتنظيم الطاقات السليمة لتصفية الاستعمار.

ـ تدويل القضية الجزائرية.

وغير ذلك من النقاط الهامة، و قد تم توزيع هذا النداء يوم أول نوفمبر 1954 غداة اندلاع الكفاح المسلح

01ـ الشهيد مصطفى بن بولعيد

من مواليد 5 فيفري 1917 بقرية "اينركب" بأريس ولاية باتنة وعائلته تنتمي إلى عرش " التوابة" ميسورة الحال وتملك الأراضي.

تلقى كجل الأطفال الجزائريين آنذاك تكوينا تقليديا على أيدي مشايخ منطقته يتمثل في حفظ ما تيسر له من القرآن الكريم بعد هذا التحصيل تحول إلى عاصمة الولاية باتنة للإلتحاق بمدرسة الأهالي الإبتدائية لمواصلة دراسته، ثم انتقل إلى الطور الإعدادي. ، لكن طموح الفتى وإرادته في تحصيل المزيد من العلوم دفعه إلى الالتحاق بمدرسة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في آريس وكان يشرف عليها آنذاك مسعود بلعقون والشيخ عمر دردور، وفي هذه في بداية 1939 استدعي بن بولعيد لأداء الخدمة العسكرية الإجبارية وتم تسريحه في 1942 نتيجة الجروح التي أصيب بها ثم تم تجنبده ثانية ما بين 1943 –1944 بخنشلة. وفي هذه الأثناء انخرط بن بولعيد في صفوف حزب الشعب حركة انتصار الحريات الديموقراطية بأريس تحت قيادة مسعود بلعقود وقد عرف بالقدرة الكبيرة على التنظيم والنشاط يعتبر بن بولعيد من الطلائع الأولى التي انضمت إلى المنظمة السرية بمنطقة الأوراس كما كان من الرواد الأوائل الذين أنيطت بهم مهمة تكوين نواة هذه المنظمة في الأوراس التي ضمت آنذاك خمسة خلايا نشيطة واختيار العناصر القادرة على جمع الأسلحة والتدرب عليها والقيام بدوريات استطلاعية للتعرف على تضاريس الأرض من جهة ومن جهة ثانية تدبر امكانية إدخال الأسلحة عن طريق الصحراء. وفي هذا الشأن يقول عبد القادر العمودي أحد أعضاء مجموعة ال22 في الحديث الذي أدلى به للمركز:" أصدر الحزب أمرا بشراء الأسلحة لغرضين: - شراء سلاح وذخيرة يوجه لتحضير انطلاق الثورة كاحتياط استراتيجي - .شراء سلاح يوجه لتدريب المناضلين. . وقد كلف بن بولعيد في أكتوبر 1953 وبتدعيم من نشطاء L'OS بالاتصال بزعيم الحزب مصالي الحاج الذي كان قد نفي في 14 ماي 1954 إلى فرنسا ووضع تحت الإقامة الجبرية، وذلك في محاولة لإيجاد حل وسطي يرضي المركزيين والمصاليين لكن تعنت مصالي وتمسكه بموقفه أفشل هذا المسعى. ومرة أخرى يحاول بن بولعيد في محاولة ثانية لإيجاد مخرج من الأزمة التي يتخبط فيها الحزب الإتصال بمصالي الحاج بنيور NIORTفي الفترة من 23 إلى 26 فيفري 1954 غير أن جواب هذا الأخير كان بإعلان ميلاد "لجنة الإنقاذ العام" في الشهر الموالي (مارس.(

02ـ الشهيد محمد العربي بن مهيدى

ولد الشهيد محمد العربي بن مهيدي سنة 1923 بدوار الكواهي، ضواحي عين مليلة

وفي مدينة بسكرة، تابع محمد العربي دراسته في القسم الإعدادي باللغة العربية. وبعد افتتاح أول مدرسة للتربية والتعليم ببسكرة أوائل سنة 1943، التحق بها الشهيد انضم محمد العربي إلى صفوف الكشافة الإسلامية في سن مبكرة (سنة 1939)، بفرع "الرجاء" بمدينة بسكرة وأصبح قائدا لفوج الفتيان بفضل انضباطه التام. لينضم في 1942 إلى خلية حزب الشعب التي كان يترأسها آنذاك أحمد غريب، ومنذ هذا الوقت ازداد نشاطه وصلبت إرادته. في مطلع شهر مارس من نفس السنة (1944) تأسس حزب أصدقاء البيان والحرية الذي ضم في صفوفه جميع الحساسيات الموجودة في الساحة، فانضم إليه الشهيد عن قناعة وإيمان عميقين، وقبل حلول شهر ماي 1945 أصدر الحزب أوامر لمناضليه من أجل التحضير ليوم 8 ماي، وذلك بالمطالبة بتحرير زعيم الحزب "مصالي الحاج" واستقلال الجزائر. وبمقر نادي بسكرة الذي كان محمد العربي كاتبا عاما له، والموجود بنهج "بولفار" سابقا، تمت خياطة العلم الجزائري تحت رعايته هو، كما قاد المظاهرات العارمة في اليوم الموعود رفقة المناضل محمد عصامي، وهما العنصران النشيطان اللذان ألقت عليهما شرطة العدو القبض أسبوعا واحدا بعد ذلك، ودامت فترة احتجاز الشهيد 21 يوما، تعرض خلالها للبحث والاستنطاق تحت ألوان شتى من التعذيب غير أنه لم يكشف عن أي سر. اصبح في سنة 1949 مسؤولا عن ناحية سطيف حيث شغل منصب نائب لرئيس التنظيم السري. وفي سنة 1950 تم تحويل هذا الأخير لنفس المهمة بالجزائر العاصمة وضواحيها فتولى محمد العربي مسؤولية التنظيم لناحية قسنطينة، عنابة وتبسة. بعد حدوث أزمة 1953 قرر خمسة شبان وهم: مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد، محمد العربي بن مهيدي، محمد بوضياف ورابح بيطاط الإنتقال الفوري إلى الكفاح المسلح، وفي مارس 1954 تأسست "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" على يد أولئك الرجال. وفي 23 جوان 1954 إجتمع 22 عضوا بارزا من المنظمة الخاصة في بيت المناضل إلياس دريش بأعالي العاصمة، ومنهم بن مهيدي، وهو الإجتماع الذي قال فيه كلمته الشهيرة "ارموا بالثورة إلى الشارع يحتضنها الشعب"، شارك الشهيد في أشغال مؤتمر الصومام (20 أوت 1956) وفي نهايته أسندت له مهمة الإشراف على العمليات الفدائية في إطار لجنة التنسيق والتنفيذ. وعلى هذا تنقل الشهيد إلى قلب العاصمة في أكتوبر 1956 لتنظيم خلايا الفدى، حيث كان يردد "سأحول مدينة الجزائر إلى ديان بيان فو ثانية" في جانفي 1957 نظم إضراب الثمانية أيام الذي إنطلق يوم 27 جانفي ودام إلى غاية 4 فيفري من نفس السنة. ولكن بعدها بأيام قلائل (23 فيفري 1957) ألقي القبض على الشهيد بن مهيدي من طرف فرقة المظليين بالعاصمة، فتعرض للبحث والإستنطاق بوسائل تعذيب جهنمية غير أنه كان يردد أمام جلاديه "أمرت فكري بأن لا أقول لكم شيئا" وعندما سأله أحد الصحفيين لم تضعون القنابل في القفف لتنفجر في وجه الجيش الإستعماري أجابه الشهيد بذكاء:" إعطونا طائراتكم ومدافعكم نعطيكم قففنا." وهنا فقط قررت حكومة العدو تصفيته يوم 4 مارس 1957. قال عنه السفاح بيجار:" لو كانت لي ثلة من أمثال محمد العربي بن مهيدي لفتحت العالم.

03ـ المجاهد محمد مرزوقي

من مواليد 1927-11-04 بقصر البخاري ولاية المدية تلقى فيها قسطا من التعليم، ليعود بعدها إلى العاصمة حيث واصل دراسته الإبتدائية بنهج قامبيطة (سور الستارة) إلى أن تحصل على الشهادة الإبتدائية التي تفتح أمام صاحبها العمل بالإدارة بدل الأشغال اليدوية.

بعد ذلك دخل مرزوقي مسابقة الإنتساب إلى الثانوية التقنية بالعناصر والتي درس بها إلى غاية 1942 ، انقطع عن الدراسة ليلتحق في السنة الموالية 1943 بعالم التشغيل في الإدارة الفرنسية بالمديرية العامة للبريد والمواصلات لدى الحكومة العامة. في 1944 انتمى مرزوقي للحركة الوطنية ضمن صفوف حزب الشعب الجزائري ببلكور وفي نفس السنة أصبح مسؤول فوج، شارك محمد مرزوقي فى مظاهرات ماي 45 التي انطلقت من نقطتين ساحة الشهداء والقصبة للإلتقاء عند مدخل نهج بن مهيدي من ناحية دبيح الشريف والتوجه نحو البريد المركزي وهناك وقعت حوادث دامية سقط إثرها أربعة شهداء برصاص الشرطة الفرنسية. انضم مرزوقي الى المنظمة السرية ، وعند اكتشافها في مارس 1950 اتصل مسؤول التنظيم التومي بمحمد مرزوقي ليلا وأعلمه بذلك في 1951 تعرف محمد

مرزوقي على ديدوش بواسطة الزبير بوعجاج وقد أثر هؤلاء على مرزوقي ليعود مرة ثانية للعمل السياسي وتم تكليفه بمسؤولية فرع الشباب ببلكور، بعد ذلك بفترة أعيد إحياء التنظيم العسكري ولكن بعدد قليل من المناضلين وبصرامة أكبر حيث يتم معاقبة وتأديب المناضلين الخارجين عن الطريق السوي. بعد عدة اتصالات ومشاورات أنشئت اللجنة الثورية للوحدة والعمل والتي كان من بين أعضائها مرزوقي ولم يكن الهدف منها إنشاء حزب جديد وإنما التوحيد بين المناضلين كان مرزوقي يعرف مناضلا في فرع الشباب يؤدي الخدمة العسكرية في ثكنة بالبليدة وهو محل ثقة فسأله عن كيفية الدخول إلى الثكنة لأخذ بعض الأسلحة، وقد زاره مرزوقي في الثكنة ولكنه منع من الدخول. ولهذا تقرر أن يلتقيا في منزل ذلك الشباب كلما أخذ إجازة وشرعا في رسم مخطط الثكنة وأماكن نوم العساكر ومخزن الأسلحة وغير ذلك. وقد تطلب منهما ذلك العمل مدة شهر كامل، كما أحضر ذلك المناضل كل أماكن تواجد مخازن البارود بالمتيجة، لأن مرزوقي كان يريد أن ينفذ عملية الهجوم ليلة أول نوفمبر على هذه الثكنة لكن ديدوش مراد ارتأى أن يقوم بها سويداني بوجمعة. وهكذا التقى هذا الأخير مع مرزوقي الذي سلمه قفة تضم كل أوراق المخطط بالإضافة إلى مسدس. وبعد حوالي شهرين من انطلاق الثورة تم إلقاء القبض على العديد من مفجري الثورة ومنهم محمد مرزوقي، وبعد الإستنطاق تحت التعذيب الشديد حكم عليه بالسجن إلى غاية الإستقلال حيث تنقل بين سجون سركاجي (17 شهرا) الحراش، لامبيز (حوالي أربع سنوات)، وبعد ظهور المنظمة المسلحة السرية نقل مرزوقي إلى سجون فرنسا (ماتس، لابومين، ديجون وغيرها) حتى تم إطلاق سراحه بعد وقف إطلاق النار حيث تفرغ للعمل المدني.

04ـ المجاهد الياس دريش

من مواليد المدنية، ناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية.و كان من المناضلين النشيطين و الثقاة على مستوى العاصمة ولهذا اختير منزله بالمدنية ليحتضن الاجتماع التاريخي لمجموعة الاثنين و العشرين. وعكس ما تذهب اليه بعض المراجع من ان دوره اقتصر على تأمين المكان والأكل فإنه من غير العقلاني ان تجتمع صفوة المناضلين على المستوى الوطني عنده لو لم يكن دريش من المناضلين المؤمنين بالثورة المسلحة وبالتالي فقد ساهم في هذا الاجتماع كغيره من الحاضرين.

05ـ الشهيد ملاح سليمان

من مواليد قسنطينة انخرط في صفوف حزب الشعب حركة انتصار الحريات الديمقراطية في اواخر الاربعينات.انضم إلى المنظمة السرية بعد تكوينها .وعندما تم اكتشافها وتفكيكها القي عليه القبض من طرف السلطات الاستعمارية وتعرض لتعذيب جهنمي ولكنه وبشهادة مناضلي قسنطينة ثبت على مواقفه ولم يعترف بأي شيء. وقد شارك في الاجتماع التاريخي لمجموعة الاثنين والعشرين. وبعد اندلاع ثورة الفاتح نوفمبر التحق بصفوفها وخاض غمارها إلى أن استشهد.

06ـ المجاهد محمد مشاطي

من مواليد 4 مارس 1921 بقسنطينة وسط عائلة فقيرة، ". عندما بلغ الثامنة من عمره توفي أبوه فتكفلت والدته بتنشئته، فأرسل إلى المدرسة القرآنية ثم المدرسة الإبتدائية لكنه طرد من هذه الأخيرة في 1935 وذلك بسنة قبل بلوغ مستوى الشهادة الإبتدائية لتجاوزه السن القانوني.

إلتحق بمدرسة للتكوين المهني حيث تعلم النقش على النحاس وبعض الحرف ثم دخل مدرسة أخرى لتعلم "الإحكام AJUSTAGE "إلى غاية 1938 حيث وجد نفسه في الشارع عرضة لكل الإنزلاقات خاصة في غياب رعاية الوالدين. وهكذا حاول الإنخراط في البحرية لكنه رفض لعدم بلوغه 18 سنة بينما قبل ضمن الرماة. إستقال من الجيش الفرنسي. وفي هذه الأثناء كان قد انخرط ضمن خلية لحزب الشعب الجزائري السري. ثم جاء قرار تكوين المنظمة السرية في 1947 . وقد أختير مشاطي طبقا لخبرته العسكرية وإيمانه بالقضية وارتقى سريعا درجات المسؤولية ليصبح قائد فصيلة . SECTION وبعد

إكتشاف المنظمة السرية في مارس 1950 بقي مشاطي في العاصمة حيث آوته رفقة سويداني بوجمعة عائلة الإخوة "قويقح" ببودواو والتي كانت تملك مزرعة صغيرة ملاصقة لمزرعة رئيس بلدية بودواو.. في أواخر سبتمبر 1954 هاجر مشاطي إلى فرنسا واستقر في مدينة ليون حيث دخل إلى المستشفى للعلاج، وهناك زارته الشرطة لإلقاء القبض عليه لكنه كان مريضا جدا. وبعد خروجه من المستشفى إتصل به عبد الرحمان قراس ليناضل في جنوب فرنسا. وقد تمت هيكلة جبهة التحرير الوطني بفرنسا ،تم إلقاء القبض على مشاطي في أوت 1956 وأحمد دوم في نوفمبر من نفس السنة لتحل محلها فيدرالية ثانية عرفت نفس المصير بعد شهرين من تنصيبها. ولم تتم محاكمة هؤلاء الإثنين (مشاطي ودوم) لأن أسماءهما وجدت ضمن وثائق أحمد بن بلة بعد إختطاف الطائرة في 22 أكتوبر 1956 وقد صرح مشاطي ودوم لقاضي التحقيق العسكري بأنهما لا يعترفان بالعدالة الفرنسية. وفي السجن واصلا نضالهما السياسي إلى غاية إعلان وقف إطلاق النار.

07ـ المجاهدعبد القادر العمودي

ولد عبد القادر العمودي خلال سنة 1925 بوادي سوف وبها نشأ وترعرع وتلقى تعليمه الأول حيث بدأ بتعلم القرآن الكريم بالجامع (الكتاب). بعدها التحق العمودي بالمدرسة الإبتدائية الوحيدة بالوادي والتي كانت لا تضم إلا ثلاثة أقسام،

وبها زاول مشواره التعليمي إلى غاية الحصول على الشهادة الإبتدائية خلال الموسم الدراسي -1937 1938 ،بعد ذلك إنتقل إلى مدينة بسكرة لمواصلة التحصيل العلمي وكان زميله في نفس القسم محمد العربي بن مهيدي. . تكونت وأول خلية للحزب بالوادي في أواخر 43 وكانت تضم أساسا: عبد القادر العمودي، تمخض عن مؤتمر سنة 1947 عن تكوين المنظمة السرية L'OS التي تعبر تطورا عاديا لسير الأمور ومرحلة تحضيرية حتمية للثورة، وكان عبد القادر العمودي أحد مسؤولي المنظمة بقسنطينة وقد تكفلت المنظمة السرية بشراء الأسلحة بأموال الحزب، شراء نوعين من الأسلحة: - شراء سلاح لتدريب المناضلين. - شراء سلاح احتياطي لإنطلاق الثورة. لم يكن عبد القادر العمودي مطلوبا من قبل السلطات الإستعمارية فقد أمكنه التنقل والتحرك بحرية كلما استدعت الضرورة ذلك، مثلما هو الحال عندما أشرف العمودي على ترتيب زيارتين قام بهما العربي بن مهيدي إلى أهله في الفترة الممتدة من 1950 إلى 1954 . وخلال هذه الفترة تعددت نشاطات العمودي وتنقله بين الجزائر، بسكرة، سطيف وغيرها من مناطق الوطن لربط الإتصال. وعن التحضير للثورة يقول هذا الأخير: " ... عند التحضير للثورة تقرر أن يكون أكبر عدد ممكن من مناضلي المنظمة السرية القادرين على اتخاذ القرار حاضرين وأن يكونوا ممثلين لمناطق التراب الوطني قدر الإمكان لإعطاء البعد الوطني والصدى الواسع للثورة، وهذا هو الهدف الذي كنا نسعى إليه وحققناه." وبعد انطلاق الثورة اعتقل عبد القادر العمودي ولكنها كانت اعتقالات احتياطية فقط لأنه تم إطلاق سراح هؤلاء بعد يومين.ثم ألقي القبض مرة أخرى على العمودي واستنطق لعدة أيام بمركز الشرطة ببسكرة تحت التعذيب ثم حول إلى باتنة وهناك استنطق وعذب مرة ثانية وبعدها أطلق سراحه. اثر ذلك عاد العمودي إلى بسكرة وعاود الإتصال بحميدة بن ديحة أحد مسؤولي المنظمة السرية وعبد الحميد رمضانة وغيرهم من المناضلين وكونوا خلية للنشاط وتحريك الشعب ودفعه للثورة حتى لا تنطفئ شعلتها. وبعد تفجير الثورة بثلاثة أو أربعة أشهر التقى العمودي أحمد بن عبد الرزاق (سي الحواس) ببسكرة وعلم منه أن مصطفى بن بولعيد كلفه بالتوجه إلى العاصمة لمحاولة ربط الاتصال والتنسيق وإيجاد طريقة لتزويد الأوراس بالإعانات. وفي العاصمة (القصبة السفلى) ألقي القبض على العمودي وبعد الاستنطاق والتعذيب أودع سجن سركاجي. وفي سنة 1956 تمت محاكمته وأطلق سراحه، وبعد خروجه من السجن اتصل بجماعة الولاية السادسة حيث حضر أحد الضباط التابعين لسي الحواس هو نورالدين مناني الذي اتصل بالعمودي وهذا الأخير ربط له الإتصال بمحمد العربي بن مهيدي من أجل توضيح مهام الولاية السادسة الجديدة. واصل نشاطه على هذا المنوال إلى غاية وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 حيث شاهد الأعلام الوطنية ترفرف على شرفات وأزقة الجزائر وعاش أفراح الشعب الجزائري باسترجاع السيادة الوطنية.

08- المجاهد حباشي عبد السلام

ولد في 2 سبتمبر 1925 في عين مليلة، وسجن في قسنطينة سنة 1944 لمشاركته في مظاهرة وطنية. عند إطلاق سراحه عاد إلى نشاطه وأصبح عضوا في المنظمة السرية وعضوا في اجتماع ال 22 التاريخي، تحضيرا لاندلاع ثورة أول نوفمبر 1954، إلتحق بجبهة التحرير الوطني، وألقي عليه القبض سنة 1955 حيث عذب عدة أيام ونقل بعدها من سجنه إلى تيزي وزو ثم إلى سركاجي ثم البرواقية ثم الحراش وبعدها تم ترحيله إلى فرنسا. في سنة 1962 أطلق سراحه

09- المجاهد عبد الحفيظ بوصوف

ولد عبد الحفيظ بوصوف سنة 1926 بمدينة ميلة عمالة قسنطينة آنذاك وبها زاول دراسته، ابتداء من سنة 1943 انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري.

وفي 1945 عمل لدى "طبيب الثياب" كعامل تجاري LIVREUR وهكذا ومع إنشاء المنظمة السرية L'OSفي 1947 كان بوصوف أحد قياديها مسؤولا عن دائرة سكيكدة ونشط كثيرا خلا ل هذه الفترة لتعبئة الجماهير وهيكلة المنظمة مما لفت الإنتباه إليه. بعد اكتشاف المنظمة السرية في مارس 1950 جرى البحث حثيثا على عبد الحفيظ بوصوف فعاد لفترة قصيرة إلى ميلة قبل أن يعينه حركة انتصار الحريات الديمقراطية على رأسها بوهران سنة 1951 لمدة سنة أين نشط في تلمسان، الغزوات ووهران. ساهم بوصوف مع صفوة من المناضلين في تشكيل اللجنة الثورية للوحدة والعمل في 1954 وترأس اجتماعها الأول السري في منزل المناضل لياس دريش بالمدنية. وقد أعقب هذا الإجتماع اللقاء التاريخي الذي ضم نخبة من المناضلين السابقين في المنظمة السرية ضمن ما أصبح يعرف باجتماع مجموعة ال 22 ومن بين أعضائها عبد الحفيظ بوصوف الذي عين بالمنطقة الخامسة (وهران)، وبعد استشهاد بن عبد المالك، في 5 نوفمبر 54 أصبح نائبا لابن مهيدي قائد المنطقة الخامسة. وبعد انعقاد مؤتمر الصومام رقي بوصوف إلى قائد الولاية الخامسة برتبة عقيد. عند استلم هذه الولاية في وضعية تنظيمية لا تحسد عليها فعمل على تنظيمها من جديد حسب مقتضيات المرحلة النضالية واقام أنظمة وشبكات للإشارة والاستعلامات لجمع كل ما يمكن من الجيش الفرنسي. وفي نهاية نفس السنة أي في 16 ديسمبر 56 انشأ بوصوف بمعية بعض المناضلين إذاعة صوت الجزائر الحرة المكافحة وذلك بوسائل وإمكانيات الاتصالات اللاسلكية، كانت هذه الإذاعة تبث برامجها باللغة العربية، القبائلية والفرنسية. في شهر سبتمبر 1957 عين عبد الحفيظ بوصوف عضوا في لجنة التنسيق و التنفيذ مما سيمكنه من تعميم تجربة التنظيم بالولاية الخامسة على المستوى الوطني، وفي إطار هذه اللجنة كلف بوصوف بمسؤولية الإتصالات العامة والمواصلات، وفي هذا الشأن اهتم أساسا بالمواصلات اللاسلكية حيث أصبحت الشبكة تغطي كل التراب الوطني وحتى بعض هياكل جبهة التحرير الوطني المتواجدة في الخارج مثل الرباط، تونس، القاهرة وغيرها وذلك في سنة 1957. ونظرا لحاجة الثورة الدائمة للأسلحة والذخيرة وضمن نظرته الإستراتيجية الشاملة قامت مصالح عبد الحفيظ بوصوف بتصنيع مدافع الهاون، البنادق الرشاشة، القنابل والأسلحة الحربية الأخرى. وتحسبا لإمتداد الثورة لسنوات طويلة ونظرا لتضييق الخناق على الثورة من خلال خطي شال وموريس أرسل بوصوف في 1961 دفعة من ثمانية Cool)طيارين للتخصص في نقل الأسلحة بواسطة الهيليوكبتر وفي مارس 1962 كان هذا الفريق جاهزا بالمغرب كما تم استقدام أربع طوافات كقطع غيار إلى المغرب وتم تركيبها هناك. وقد كان بوصوف وراء تكوين عدة دفعات من ضبط الطيران الحربي تكونت علميا وتطبيقيا في أشهر الكليات الحربية في كل من العراق، الصين، الإتحاد السوفياتي وغيره من الدول الشقيقة والصديقة. توفي في 31 ديسمبر 1980

10- المجاهد بلحاج بوشعيب

بلحاج بوشعيب المدعو أحمد من مواليد 13 جويلية 1918 بعين تيموشنت. زاول دراسته بالمدرسة الأهلية وتحصل منها على شهادة التعليم الإبتدائي ، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري ابتداء من سنة 1937 كالكثير من أبناء جيله حيث تشبع بالمبادىء الوطنية والقيم النضالية،

وكغيره حفظ وردد نشيد " فداء الجزائر " الذي كان بمثابة النشيد الوطني. في سنة 1938 استدعي لأداء الخدمة العسكرية الإجبارية في الجيش الفرنسي فالتحق بالفيلق 137 للمشاة. وفي أوج الحرب العالمية الثانية وتحديدا في 1940 تم تحويل بوشعيب إلى الجبهة الغربية لتحرير هولندة من الغزو النازي. وبعد إنشاء المنظمة السرية في فيفري 1947 اتصل به أحمد بن بلة قصد الإنضمام إلى هذا الجهاز الجديد. ونظرا لتشبعه بقيم الحزب ومبادئه وولائه له فقد انخرط في التنظيم دون تردد. وقد كلف بالوقوف على مدى تحضير واستعداد المنطقة التي كان مسؤولا عنها في نفس الوقت الذي أوكلت إليه مهمة استقبال الفارين من البوليس الفرنسي من مناضلي وأنصار حزب الشعب الجزائري وتدريبهم على السلاح تأهبا لمباشرة الكفاح المسلح. بعد الضائقة المالية التي عرفها الحزب غداة إنتخابات أفريل 1948 المزورة وعبء الحملة الإنتخابية كان حتميا تدبير المال لتغطية هذا العجز ولذلك تم التفكير في السطو على مركز بريد وهران. ولتنفيذ هذه العملية كلف بوشعيب بالتنقل إلى وهران وترصد ومراقبة الحركة حول المركز المذكور بأمر من أحمد بن بلة. وقد دامت مهمة المراقبة شهرا كاملا ورغم كل التحضيرات فشلت العملية وذلك في أفريل 1949. لكن هذا الفشل كان حافزا لمحاولة ثانية تم خلالها الإستحواذ على ما لا يقل عن ثلاثة ملايين فرنك فرنسي. لما اكتشفت المنظمة الخاصة كان بوشعيب من ضمن العناصر التي جدت الشرطة الإستعمارية في البحث عنهم، وإثر وشاية اضطر للإنتقال إلى الجزائر العاصمة رفقة سويداني بوجمعة. وتم انشاءاللجنة الثورية للوحدة والعمل، لتوحيد الجهود من أجل القيام بعمل مسلح. شارك في الإجتماع المصيري الذي أصبح يعرف بمجموعة ال22 بالمدينة حيث التقى بأغلبية قادة المنظمة الخاصة. بعد فترة التقى بوشعيب مع ديدوش مراد وحسين لحول بأولاد يعيش (البليدة) وطلب من لحول إعطاءه أموال الحزب لكن هذا الأخير رفض ذلك مبررا موقفه بانتظار انفراج الأزمة التي كان يمر بها الحزب. هذا الرفض كان مؤشرا على ضرورة الإعتماد على النفس. بعد فشل عملية الهجوم على ثكنة بيزو بالبليدة والتي كان الغرض منها سياسيا ودعائيا لإعطاء صورة الشمولية للثورة، استقر بالمتيجة لمدة قاربت السنة إلى حين إلقاء القبض عليه في 1955 حيث تنقل بين سجون البليدة، سركاجي ووهران. وفي هذه المعتقلات الرهيبة استمر بوشعيب في عمله النضالي دفاعا عن قضايا المساجين وقام بشن إضراب عن الطعام خلال سنة .1958

11- المجاهد سعيد بوعلي

من مواليد قسنطينة ، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري- حركة انتصار الحريات الديمقراطية في سنة 1945 حيث ناضل إلى غاية الإعلان عن تكوين المنظمة الخاصة التي انضم إليها.

وبعد اكتشافها من قبل السلطات الاستعمارية في مارس1950 القي القبض على سعيد بوعلي وعذب عذابا شديدا ولكنه ثبت وصبر على التعذيب ولم يعترف بأي شيء كما يشهد له بذلك كل مناضلي قسنطينة. وقد تبنى في ما بعد طروحات اللجنة الثورية للوحدة والعمل خلال الأزمة الخطيرة التي عرفتها حركة انتصار الحريات الديمقراطية وذلك للتنصل من مواقف المركزيين. شارك بوعلي في اجتماع ال 22 الذي انعقد بمنزل إلياس دريش بالمدنية. و لظروف لا تزال مجهولة لم يشارك بوعلي في تفجير ثورة أول نوفمبر 54 ورغم ذلك تم إلقاء القبض عليه من طرف البوليس الفرنسي ليطلق سراحه في ما بعد. بعد ذلك التحق بالثورة وخاض غمارها إلى أن سقط شهيدا.

12- زبير بوعجاج

ولد سنة 1925 ب" كلو-صالومبيي " المدنية, ينحدر من عائلة جد متواضعة.والده توفي وهو لم يتعدى 4 سنوات, في سنة 1942 إنخرط في حزب الشعب الجزائري.

.ناضل في صفوف أحباب البيان والحرية, شارك في مظاهرة أول ماي 1945 .انضم إلى اللجنة الثورية للوحدة والعمل, ثم أصبح عضوا في مجموعة ال22 في اوت1954 بالجزائر.كان يعمل كبائع لقطع الغيار في محل بالجزائر العاصمة. شارك زبير بوعجاج في اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954كرئيس قطاع مكلف بمراقبة خمسة أفواج بالجزائر العاصمة. حكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة, ثم أطلق سراحه بعد إتتفاقية إيفيان. وبعد الإستقلال أصبح نائبا في الجمعية الوطنية وعضوا في المجلس المركزي ومسؤولا في فيدرالية حزب جبهة التحرير الوطني.

3ـ المجاهد رابح بيطاط

من مواليد 19 ديسمبر 1925 بعين الكرمة ولاية قسنطينة، زاول دراسته الابتدائية التي توجت بحصوله على الشهادة الإبتدائية، انضم في ال 17 من عمره إلى صفوف حزب الشعب الجزائري 1942 وسرعان ما تألق في صفوفه بفضل قدراته على التنظيم والقيادة.

مما عجل بتعيينه منذ 1945 مسؤولا للحي، وقد كان من بين منظمي مظاهرات شهر ماي 1945 .التحق بصفوف المنظمة السرية (OS) بمجرد إنشائها سنة 1948 وهي الفترة التي انتمى خلالها إلى صفوف الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية التي كان من بين أبرز مناضليها. وبعد اكتشاف المنظمة السرية سنة 1950 أصدرت ضده السلطات القضائية بمدينة بون (عنابة) والجزائر أوامر بالتوقيف حيث حكمت عليه الجنايات ببون (عنابة) يوم 30 جوان 1951 بخمس سنوات سجنا و10 سنوات منعا للإقامة.ومن سنة 1951 إلى 1953 تنقل للعيش في جبال منطقتي ميلة وجيجل قبل الإلتحاق بجبال الأوراس رفقة بن طوبال وسليمان بركات، حيث احتضنهم السكان وبعد القمع الذي سلط على المدينة اضطر لمغادرتها متوجها إلىالجزائر العاصمة حيث تقاسم مع بن ميلة المعيشة داخل دكان المناضل كشيبة عيسى في نهاية 1953 قرر الحزب منحه مسؤولية دائرة المدية ثم عين تيموشنت وكان في تلك الفترة أحد الأعضاء الأكثر نشاطا ضمن اللجنة الثورية للوحدة والعمل عند إنشائها، وهكذا كان واحدا من ال22 الذين اجتمعوا بتاريخ 25 جوان 1954 وهو اجتماع كان رابح بيطاط من منظميه رفقة بن بولعيد، بن مهيدي، بوضياف وديدوش مراد. وفي فاتح نوفمبر 1954 أشرف بصفته قائدا للمنطقة الرابعة على الهجوم الذي شن على ثكنة بيزو بالبليدة.وفي 11 جانفي 1955 تم القبض عليه وهو خارج من اجتماع رفقة كريم بلقاسم وعبان رمضان وبعد 17 يوما من الاستجواب بإقامة " لوفريدو" اعتقل بسجن بابا عروج ثم سجن الحراش قبل نقله إلى فرنسا. وأثناء فترة اعتقاله لم ينقطع عن النضال إذ نظم العديد من الإضرابات بسجن " سان مالو" خلال شهر أوت 1958 ودام 30 يوما. ورغم تواجده في السجن إلا أن إخوانه المجاهدين عينوه عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية كما عين في 18 سبتمبر 1958 وزيرا للدولة ضمن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.وفي 27 سبتمبر 1962 عين نائبا لرئيس أول حكومة جزائرية ومسؤولا للحزب وفي 10 ماي 1963 قدم استقالته من قيادة الحزب التي اتبعها في 16 ماي 1963 باستقالته من الحكومة.

14ـ الشهيد زيغود يوسف

ولد الشهيد زيغود يوسف يوم 18 فيفري 1921 بدوار الصوادق بسمندو قرب سكيكدة، وهي البلدية التي صارت اليوم دائرة تحمل إسمه بولاية قسنطينة. بالموازاة مع تردده على الكتاب لحفظ ما تيسر من القرآن الكريم، دخل البطل المدرسة الفرنسية، وبعد تحصله على الشهادة الإبتدائية غادر مقاعد الدراسة في بداية الثلاثينات تحت ضغط الحاجة والفقر،

بالموازاة مع انضمامه إلى الكشافة الإسلامية الجزائرية، مدرسة الوطنية، انخرط الشهيد "سي امحمد" وهو اسمه الثوري في صفوف حزب الشعب الجزائري، وأصبح المسؤول الأول بقريته سنة 1938 وهو لا يزال في عنفوان الشباب. الأمر الذي مكنه من النجاح في تنظيم مظاهرات 08 ماي 1945 السلمية بناحية سمندو حيث رفع العلم الوطني الذي خاطته زوجته بمساعدة إحدى جاراتها، وحسب بعض المصادر فإن السلطات الإستعمارية ألقت القبض على الشهيد في أعقاب المظاهرات وأودعته

السجن ثم أطلقت سراحه بعد فترة من الإعتقال. في سنة 1947 برز زيغود يوسف كمرشح لحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية في القوائم الإنتخابية لبلدية سمندو وفاز في هذه المعركة باستحقاق كبير رغم مكائد الإدارة الإستعمارية وألاعيبها التزويرية، ليصبح بذلك نائبا لرئيس البلدية في الفترة ما بين 1947 و1949.وفي خضم نشاطه النضالي وتطلعاته الواسعة واتصالاته الحثيثة بالمسؤولين الكبار في المنظمة السرية L'OS لحركة الإنتصار، أشرف زيغود على تنظيم هذا الجهاز شبه العسكري وعمل على تطوير نشاطه بالمنطقة. وعلى الرغم من الحيطة والحذر الكبيرين اللذين ميزا مناضلي وأعضاء هذا التنظيم، إلا أن البوليس الفرنسي تمكن من اكتشاف أمره سنة 1950 على إثر ما عرف بحادثة "تبسة" أو "مؤامرة 1950". فتعرض خلالها مئات المناضلين للإعتقال في عدة مدن وقرى من التراب الوطني، وكان زيغود من بينهم، حيث أودع سجن عنابة، غير أنه فكر في الهروب منه قبل حلول موعد محاكمته. هكذا، وبعد محاولة أولى فاشلة، تمكن سي امحمد من الفرار في المحاولة الثانية بعد تمكنه من صنع مفتاح لباب سجنه بواسطة أدوات ووسائل بسيطة، ووقع الإختيار على ليلة 21 أفريل 1951 لتنفيذ الخطة، فهرب شهيدنا رفقة ثلاثة من المناضلين وصلوا إلى مسقط رأس زيغود. واصل زيغود يوسف نشاطه الدؤوب سرا بعد ذلك في منطقة الأوراس، ثم عاد مجددا إلى نواحي قسنطينة بعد حدوث أزمة حركة الإنتصار عام 1953. وهنا بدأ التفكير في الإعداد للعمل المسلح، وكان زيغود يوسف في هذا الإطار من المناضلين الأوائل الذين حضروا اجتماع المدنية بالعاصمة في ربيع سنة 1954 والذي عرف تاريخيا باجتماع مجموعة ال22 التاريخية الذي تقرر خلاله إعلان الثورة. كما تمخض عنه تعيين الشهيد كنائب أول لقائد المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) ديدوش مراد، الأمر الذي مكنه من المساهمة مع بقية المسؤولين في الإعداد للثورة بتلك الجهة. وما إن انطلقت الرصاصة الأولى ليلة الفاتح من نوفمبر 1954، حتى كان "سي امحمد" يشرف بنفسه على الهجومات التي قام بها الفوج الأول من المجاهدين على ثكنة الجندرمة بمدينة سمندو. أسندت قيادة المنطقة إلى زيغود يوسف بعد استشهاد القائد، ديدوش مراد ،وشارك في هجومات 20 أوت 1955 والتي وصفت بالثورة الثانية بعد ثورة أول نوفمبر. مشاركته في مؤتمر الصومام يوم 20 أوت 1956 كانت نوعية وبواسطة وفد هام، والأمر نفسه ينطبق على عضويته في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، الهيئة القيادية العليا للثورة، بعد أن رقي إلى رتبة عقيد في ليلة 23 سبتمبر 1956 سقط زيغود شهيدا بعد كمين نصبته له قوات العدو، وهو في طريقه لأداء إحدى المهمات وهذا بعد معركة ضارية، وشاء القدر أن يستشهد البطل في نفس المكان الذي استشهد فيه ديدوش مراد (وادي بوكركر.(

15- سليمان(لخضر) بن طوبال

من مواليد 1923 بميلة . انخرط بن طوبال مبكرا في صفوف حزب الشعب الجزائري كمناضل.

وعند إعلان ميلاد المنظمة السرية في 1947 كان بن طوبال أحد أعضائها النشطين في منطقة قسنطينة خاصة خلال فترة 48-47 وظل على هذا الحماس والهمة إلى غاية اكتشاف وتفكيك المنظمة السرية في مارس 1950 بعد قضية تبسة، أصبح بن طوبال كالكثير من رفاقه مطلوبا بالحاح من قبل السلطات الإستعمارية وفي هذه المرحلة الحاسمة بالذات تعرف بن طوبال على البطل مصطفى بن بولعيد ورفيقيه شيحاني وعاجل عجول والذين سيكون لهم شأن كبير إبان ثورة نوفمبر 54 بهذه المنطقة. وبعد تكوين اللجنة الثورية للوحدة والعمل كمرحلة سابقة في الإعداد للثورة المسلحة وظهور حتمية الإلتقاء للنظر في الوضعية التي وصلت إليها البلاد وجه محمد بوضياف نداء لابن طوبال لحضور الإجتماع التاريخي الذي احتضنه منزل المناضل إلياس دريش بالمدنية، وهكذا أصبح سي عبد الله أحد أفراد مجموعة ال22 التاريخية التي اتخذت على عاتقها في لحظة حاسمة من تاريخ الأمة الجزائرية قرار تفجير الثورة وإعلان العصيان العام. عند تفجير الثورة المباركة كان بن طوبال مسؤولا عن منطقة العمليات القتالية التي تضم جيجل، الشقفة، الطاهير والميلية إلى غاية قسنطينة. ولفك الضغط الكبير والتمركز المكثف لقوات العدو على المنطقة الأولى (أوراس النمامشة) كان بن طوبال أحد مهندسي هجومات الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955 التي أحدثت ارتباكا ورعبا كبيرين لدى جيش العدو والمعمرين. وعندما

تقرر عقد مؤتمر الصومام كان بطلنا أحد أعضاء وفد الشمال القسنطيني إلى المؤتمر والذي قاده زيغود يوسف. كما عين عضوا مستخلفا في المجلس الوطني للثورة الجزائري. وبعد استشهاد زيغود يوسف، تولى بن طوبال في سبتمبر 1956 قيادة الولاية الثانية. وبهذه الصفة غادر الجزائر رفقة كريم بلقاسم وبن يوسف بن خدة عضوي لجنة التنسيق والتنفيذ في أفريل 1957 باتحاه تونس. وخلال صائفة نفس السنة أصبح عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ وتنسب إليه عملية المساهمة في تنحية المركزيين بن خدة وسعد دحلب من هذه الهيئة. وبعد ذلك تفرغ للمهمة الأساسية التي كلف بها وهي مسؤوليته عن الشؤون الداخلية والتي تعني تنظيم فيدراليات جبهة التحرير الوطني بكل من فرنسا، تونس والمغرب. وقد احتفظ بهذه المسؤولية ضمن التشكيلة الأولى للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية طيلة سنتي 1959-1958 وفي التشكيلة الثالثة للحكومة المؤقتة التي ترأسها بن يوسف بن خدة اصبح بن طوبال وزيرا للدولة دون حقيبة. كما كان عضوا في الوفد الجزائري الذي شارك في مفاوضات لي روس وايفيان الثانية التي توجت أشغالها بإعلان وقف إطلاق النار. وبعد الأحداث التي أعقبت إعلان الإستقلال والمعروفة بأحداث صائفة 1962 تم سجن بن طوبال في قسنطينة قبل أن يطلق سراحه ليعود إلى العاصمة ويصرح:"إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قد أعطت موافقتها على تشكيلة المكتب السياسي ومحمدي السعيد ذهب مبعوثا إلى تلمسان... إن المكتب السياسي يعتبر أفضل من حالة الشغور السياسي.

16- بن عودة بن مصطفى

ولد بن عودة بن مصطفى بعنابة في 27 سبتمبر 1925. في 11 مارس 1937 رفع بن عودة فيها العلم الوطني في مظاهرة بمناسبة تأسيس حزب الشعب الجزائري، ردا على حل نجم شمال إفريقيا في أواخر جانفي من نفس السنة.

وفي الفترة ما بين 1937-1936 ومع ظهور الحركة الكشفية انخرط في فوج "المنى"، أصبح يعمل في هذا الحزب بسرية إلى أن ألقي عليه القبض رفقة مناضلين لأول مرة في سنة 1944. وأصدر عليه الحكم بالسجن مدة عامين و60 ألف فرنك فرنسي كغرامة وخمس سنوات كمنع للإقامة وفور خروجهم من السجن استدعاهم الحزب لاستئناف النشاط النضالي إلى أن انعقد مؤتمر الحزب في منتصف فيفري لإنشاء المنظمة الخاصة واتصل ببن عودة المدعو عمار "الجيلالي بالحاج" وأطلعه على تأسيس المنظمة والأهداف التي ترمي إليها ، كما أخبره بأنه وقع عليه الاختيار ليكون مسؤولا على التنظيم عن قطاع عنابة وضواحيها. وكان مسؤوله المباشر هو "حسن بن زعيم" الذي عين على رأس ناحية عنابة كلها ..هكذا واصل نضاله إلى أن قبض عليه للمرة الثانية سنة 1950 إثر عملية تبسة، .سجن مدة 13 شهرا في السجن الكبير بعنابة ما بين 1950 إلى غاية 1951 أين تمت عملية الهروب مع رفقاء آخرين من بينهم عبد الباقي بخوش وسليمان بركات رفقة زيغود يوسف الذي أسر بنفس التهمة في 21 أفريل وتمت هذه العملية بواسطة صنع مفاتيح لأبواب السجن وهذا انطلاقا من مهارة زيغود يوسف الذي كان يتقن حرفة النجارة والحدادة. انضم إلى "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" بجانب زيغود يوسف وديدوش مراد والتي تكونت نتيجة الأزمة التي كانت تعاني منها حزب الشعب - حركة إنتصارالحريات الديموقراطية ولكن بمجرد ظهور مؤشرات فشلها، سعى كل من ديدوش مراد- زيغود يوسف- مصطفى بن عودة إلى المشاركة في بلورة فكرة اندلاع الثورة حيث كان بن عودة من بين الذين شاركوا في اجتماع ال22 إضافة إلى هذه المشاركة ساهم في كتابة بيان أول نوفمبر، واستعان في هذه العملية بمناضلين من المنظمة السرية. وبعد اندلاع ثورة أول نوفمبر اجتمع زيغود يوسف وبن طوبال وبن عودة لتقييم الوضع خاصة بعد استشهاد عدد من المجاهدين على رأسهم باجي مختار، ديدوش مراد واعتقال آخرين، ومن أجل إعادة الإطمئنان إلى نفوس المجاهدين وتشجيعهم لمواصلة الكفاح المسلح وربط الثورة بالشعب قام هؤلاء بعدة كمائن ضد القوات الإستعمارية وعدة هجومات كهجوم 20 أوت 1955 الذي كان له صدى كبيرا في الأوساط الفرنسية وفئات الشعب الجزائري. تواصلت نشاطات سي عمار إلى أن شارك في مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 الذي يعد حسب رأيه بمثابة بيان أول نوفمبر ثان. واصل سي عمار نشاطاته النضالية في لبنان حيث كان له علاقات مع الطلبة ومناضلي مكتب جبهة التحرير الوطني في

لبنان. بعد أن قضى سي عمار الثلاثة أشهر في لبنان عاد إلى تونس وأصبح مسؤولا عن التسليح والإتصالات العامة ثم شارك مع الوفد الثاني لاتفاقيات إيفيان وعين كممثل لجيش التحرير الوطني. عاد إلى الجزائر في مارس 1962 برفقة بومدين وبعدها كلف بمهة إلى باريس كملحق عسكري. بعد الإستقلال تقلد منصب ملحق عسكري في القاهرة، باريس ثم تونس، وبعدها سفيرا في ليبيا سنة 1979. ومنذ المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني شغل منصب رئيس لجنة الإنضباط بالحزب وأخيرا منصب رئيس مجلس الإستحقاق الوطني أثناء فترة الرئيس الشاذلي بن جديد.

17- الشهيد بن عبد المالك رمضان

ولد الشهيد بن عبد المالك رمضان يوم 20 مارس 1928 بمدينة قسنطينة. دخل المدرسة وحصل على الشهادة الإبتدائية باللغة الفرنسية وهذا بمؤسسة أراقو (جمعية السلام فيما بعد)، ليتابع دراسته إلى غاية نهاية المرحلة المتوسطة.

ويتحول بعدها إلى التجارة. دخل الشهيد ميدان العمل السياسي في سن مبكرة جدا، إذ انخرط في صفوف حركة أحباب البيان والحرية سنة 1945، كما أن مجازر الثامن من ماي بالشرق الجزائري جعلته يقتنع بحتمية الكفاح المسلح. لينضم سنة 1946 إلى حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية. وعند تأسيس المنظمة السرية في فيفري 1947 كان الشهيد من بين أعضائها ومن العناصر التي تولت منصب المسؤولية في الشرق الجزائري. غير أن نشاطه الواسع كان كفيلا بإثارة أعين العدو وخدامه، إذ تم إعتقاله عام 1952 مرتين فأودع السجن لكنه تمكن في كلا المرتين من الفرار، إحداهما من سجن سوق أهراس، والثانية من عيون بوزيان. في سنة 1952 دائما، ونتيجة لوشاية من طرف أحد الخونة، كادت شرطة العدو السرية أن تلقي عليه القبض رفقة جمع من رفقائه، لكنه تمكن من الإفلات منهم، والإختفاء عن الأنظار لمدة من الوقت. غير أن الإستعمار وفي 29 أكتوبر من نفس السنة يتمكن فعلا من إلقاء القبض على مجموعة من المناضلين، واستطاع الجلادون بعد أن أذاقوهم ألوانا من التعذيب الوحشي أن ينتزعوا منهم معلومات مكنت الشرطة من اكتشاف أماكن التدريب ومخازن الأسلحة، فقبض إثرها على البعض وفر البعض الآخر هاربا، وكان الشهيد بن عبد المالمك رمضان من بينهم. وفي 4 نوفمبر 1954، سقط البطل على مذبح الحرية إثر وشاية في منطقة سيدي العربي بولاية مستغانم بعد أن خاض معركة ضارية ضد قوات العدو. وبذلك يكون أول شهيد سقط فداء للوطن والحرية. يذكر أن الشهيد يعتبر عضوا في مجموعة ال22، شارك في اجتماع جويلية الشهير، وساهم في الإعداد لإندلاع الثورة. إضافة إلى قيامه بعدة عمليات في نفس الإطار.

18- المجاهد محمد بوضياف

إسمه الثوري "سي الطيب الوطني"، ولد في 23 جوان 1919 بالمسيلة في وسط عائلي جد فقير، دخل المدارس القرآنية ثم المدارس العمومية بمسقط رأسه ولكنه تركها في سن مبكرة نظرا لحالته الصحية الصعبة (أصيب بمرض السل) وحالة عائلته الصعبة وهذا ما أضطره للخروج من مسيلة مسقط رأسه بحثا عن العمل،

، وليستقر بمدينة جيجل حيث تحصل على عمل وعمره لم يتجاوز السادسة عشر، بعدها شغل منصبا بقباضة البلدية برج بوعريريج لأنه متحصل على شهادة المالية. أدى الخدمة العسكرية الإجبارية وعند عودته إنظم إلى حزب الشعب- حركة إنتصار للحريات الديمقراطية 1939 -وبهذا بدأ أول نضاله السياسي الذي توج بمسؤوليته الجهوية عن حزب الشعب الجزائري بسطيف سنة 1947 عن حزب الشعب الجزائري وهذا بعد أن برع في مسؤولية المحلية ببرج بوعريريج. أصبح عضوا في المنظمة السرية عرف بإسم (سي صادق) ثم بإسم (سي الطيب) كمسؤول عن منطقة قسنطينة، وبعد حل المنظمة في 1950 حاكمته السلطات الفرنسية غيابيا ب 10 سنوات سجن. بعدها بثلاث سنوات (1953) تقلد منصب مسؤول فيدرالية فرنسا وظهرت فعالية الرجل من خلال معارضته لسياسة مصالي الحاج وتجاوزه للخلافات الحادة بين المصاليين والمركزيين بإسهامه سنة 1954 في ميلاد اللجنة الثورية

للوحدة والعمل، كان منسقا للقيادة التاريخية، لجنة (6)، كما إلتحق بعدها بالوفد الخارجي للثورة الجزائرية (1858-1960) شارك بتاريخ: 12 جوان 1954 في تأسيس " حزب جبهة التحرير الوطني" و عمل على إقناع المركزيين بضرورة الإسراع في إندلاع الثورة في تاريخها، كان من القياديين الأوائل ليلة الفاتح من نوفمبر 1954، عمل كنسق وطني فمسؤول عن منطقة الغرب الجزائري مكلف بالإشراف على تنظيم وتمويل الثورة والتنسيق مع الولايات بعدها شغل منصب عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية (1958-1960). 22 أكتوبر 1956، إعتقل في حادثة إختطاف الطائرة المغربية المتوجهة بوفد قادة الثورة إلى تونس لحضور أشغال المؤتمر المغاربي للسلام ، ليفرج عنه بعد وقف إطلاق النار (مارس 1962)، بعدها كان الإنتماء إلى الحكومة المؤقتة كوزير دولة ثم نائب ثان لرئيس المجلس في الحكومة المؤقتة(أوت 1961) وفي جويلية 1962. شغل منصب عضو المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني . حاول إنهاء النزاع بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان، لكن بعد فشله قدم إستقالته، عارض ديكتاتورية الحزب الواحد. وندد بالإنحراف وسياسة الإضطهاد الممارس ضد المعارضة، وفي سبتمبر 1962، إنسحب من منصبه بالمكتب السياسي لينشىء (حزب الثورة الإشتراكية) في 20 سبتمبر 1962 في ظروف إستثنائية. إعتقل بعدها بجسر حيدرة بالجزائر العاصمة في (21 جوان 1963) وسجن لمدة 03 أشهر في أقصى الجنوب وبعد الإفراج عنه فضل المنفى الاختياري بالمغرب أين واصل نشاطه المعارض من خلال تشكيله في 1964 للجنة الوطنية للدفاع عن الثورة واستمر إلى غاية وفاة الرئيس هواري بومدين ديسمبر 1978، بعدها حل حزبه وهنا نذكر أنه، خلال السنوات التي قضاها بوضياف في منفاه الإختياري رفض كل العروض التي قدمت له من قبل رفاق السلام الذين تعاقبوا على الحكم حتى أن بومدين عرض عليه العودة إلى الجزائر لكنه رفض.

19ـ الشهيد عثمان بلوزداد

ولد عثمان بلوزداد سنة 1929 "بحي بلكور" عمل كأمين لمخزن قطع الغيار. كان مناضلا في المنظمة الخاصة وتبنى الاتجاه الثوري الذي كان يؤمن بفكرة العمل المسلح لإنهاء الاستعمار.

أنضم إلى اللجنة الثورية للوحدة والعمل بعدما إتصل به زوبير بوعجاج. أول اجتماع حضره عثمان بلوزداد كان في 27 أوت 1954، الذي انعقد بالمدنية(كلو-صالومبيي) سابقا وكان الاجتماع تحت رئاسة بن بولعيد وبحضور كل من محمد مرزوقي، رابح بيطاط وبوشعيب أحمد كان عثمان بلوزداد عضوا في المجموعةال22 التي اجتمعت في جوان 1954 وقررت الإعلان عن الثورة. وحسب ستورا فإن عثمان بلوزداد كان حاضرا في اجتماع 27 أوت 1954 وغائبا في اجتماع ال22 في أكتوبر 1954. يعتبر بلوزداد مدبر الهجوم

عنوان البحث: إندلاع ثورة الجزائر01 نوفمبر 1954

اندلاع الثورة الجزائرية 01 نوفمبر 1954

بعدما وصلت الحركة الوطنية الجزائرية سنة 1954 إلى طريق مسدود بسبب أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية، كان قرار إعلان الثورة التحريرية هو المخرج الوحيد تبنّته مجموعة من العناصر الشابة المتحمّسة لخيار الكفاح المسلّح، خاصة مع ملاءمة الظروف الدولية والإقليمية وحتى الداخلية .

اجتماع مجموعة الـ 22 وقرار إعلان الثورة المسلّحة:

لقد انبثق هذا الاجتماع عن اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي قام أعضاؤها بتكثيف الاتصالات فيما بينهم قصد البحث عن مخرج للأزمة الخانقة التي عرفتها حركة انتصار للحريات الديمقراطية، والانتقال إلى مرحلة التحضير والإعداد لانطلاق الكفاح المسلّح .

اتفقت نخبة من المنظمة الخاصة المتكوّنة من مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، محمد بوضياف وديدوش مراد على خوض غمار الثورة المسلحة ضد الاحتلال الفرنسي والبدء الفعلي في التخطيط لها، ودعت إلى عقد اجتماع لدراسة المستجدات الجديدة واتخاذ موقف موحّد لإنقاذ المشروع الثوري، واتفق الجميع على دعوة أعضاء المنظمة السرية المُلاحقين من طرف الإدارة الفرنسية والمتواجدين عبر أنحاء الوطن والمؤمنين بحتمية الكفاح المسلّح .

انعقد هذا الاجتماع التاريخي في النصف الثاني من شهر جوان 1954 بمنزل المناضل إلياس دريش بحي المدنية حاليا (كلو صالمبي سابقا) وحضره كل من:

مصطفى بن بولعيد – محمد بوضياف – العربي بن مهيدي – مراد ديدوش – رابح بيطاط – عثمان بلوزداد – محمد مرزوقي- الزبير بوعجاج – بوجمعة سويداني – أحمد بوشعيب – عبد الحفيظ بوصوف – رمضان بن عبد المالك – محمد مشاطي – عبد السلام حباشي – رشيد ملاح- سعيد بوعلي – يوسف زيغود – لخضر بن طوبال – عمار بن عودة- مختار باجي – عبد القادر العمودي.

ترأس مصطفى بن بولعيد الاجتماع، بينما تولى محمد بوضياف إعداد التقرير العام وعرضه على الحاضرين، وضمّنه مايلي :

–لمحة تاريخية عن المنظمة الخاصة والمهام التي باشرتها من سنة 1950 إلى غاية سنة 1954.

–حصيلة القمع والاضطهاد الذي تعرّض له المناضلون من قبل الإدارة الاستعمارية.

–تحديد أسباب الأزمة التي أدّت إلى الانقسام في صفوف حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية بين المصاليين والمركزيين وموقف اللجنة الثورية منه .

–المطالبة باتخاذ قرارات تتلاءم مع الوضع السياسي في الجزائر، والأوضاع في البلدان المجاورة.

وبعد قراءة التقرير، شرع الحاضرون في مناقشة القضايا المطروحة، وتبلور النقاش في موقفين:

* موقف يدعو إلى مباشرة العمل المسلّح دون تأخير.
* موقف يتبنى مبدأ الكفاح الثوري مع التريث إلى أن يحين الوقت المناسب لذلك.

واختتم اجتماع الـ 22 باتخاذ القرارات التالية:
–الحياد أو عدم الدخول في الصراع بين المركزيين والمصاليين.
–العمل على توحيد الصفوف بلمّ شمل المناضلين المتنازعين .
–تدعيم موقف اللجنة الثورية للوحدة والعمل في أهدافها الثلاثة: الثورة – الوحدة – العمل.
–تفجير الثورة في تاريخ تُحدّده لجنة مصغّرة.
–انتخاب مسؤول يتولى تكوين لجنة مصغّرة.
ولتجسيد هذه التوصيات والقرارات، تمّ انتخاب محمد بوضياف مسئولا وطنيا وتكليفه بتشكيل أمانة تنفيذية تقود الحركة الثورية وتطبّق القرارات المتخذة في اللقاء. وفي اليوم التالي للاجتماع شكّل محمد بوضياف لجنة الخمسة، التي عقدت أول اجتماع لها في مدينة الجزائر بمنزل المناضل عيسى كشيدة الواقع بشارع بربروس بالقصبة. ومن القرارات الحاسمة التي توصّل إليها أعضاء اللجنة مايلي:
–مواصلة ضمّ الأعضاء السابقين في المنظمة الخاصة لهيكلتهم في التنظيم الثوري الجديد.
–استئناف التكوين العسكري اعتمادًا على كتيبات المنظمة الخاصة التي أُعيد طبعها.
–تنظيم تربصات تكوينية لصناعة القنابل والمفرقعات استعدادًا لتفجير الثورة.
–الإجماع على مبدأ القيادة الجماعية لتسيير الثورة المسلّحة.
باشرت اللجنة مهامها، بتكليف ديدوش مراد بمهمة إقناع جماعة منطقة القبائل للانضمام إلى مجموعة الـ22، لما للمنطقة من أهمية استراتيجية في مباشرة الكفاح الثوري، وبعد عدة اتصالات انضمت منطقة القبائل الممثلة في شخص كريم بلقاسم إلى اللجنة المنبثقة عن اجتماع الـ22، فأصبحت تسمى "لجنة الستة" ثم "لجنة التسعة"، بعد انضمام جماعة القاهرة (محمد بوضياف- أحمد بن بلة- محمد خيضر) التي أسندت لها مهمة الدعاية للثورة في الخارج وتزويدها بالسلاح.

التحضيرات للثورة الجزائرية:

ابتداء من سبتمبر 1954 باشرت لجنة الإعداد للثورة (لجنة الستة) في تكثيف تحركاتها واتصالاتها داخل البلاد وخارجها، وعقدت سلسلة من الاجتماعات بالعاصمة لدراسة القضايا التالية:
– نتائج الاتصالات والتحركات .
– قضية التنظيم السياسي والعسكري.
– قضية السلاح والأموال وكيفية الحصول عليهما.
– مواصلة الاتصالات بالأحزاب لجس نبضها والتعرّف على مواقفها فيما يخص تفجير الثورة.
أما في اجتماع 23 أكتوبر 1954 الذي انعقد بمنزل المناضل مراد بوقشورة بـ "الرايس حميدو" (بوانت بيسكاد سابقا) بالعاصمة والذي يعتبر آخر لقاء تعقده لجنة الستة، فقد تقرّر ما يلي:
–تحديد تاريخ إعلان الثورة وإبقاء توقيت اندلاعها سرا.
–الاتصال بمناضلي المنظمة الخاصة السابقين وإشعارهم بالاستعداد لساعة الصفر.
–ضبط وصيانة الأسلحة القديمة المخزّنة في مخابئ المنظّمة الخاصة التي لم تكتشفها الشرطة الفرنسية عام 1950.
–وضع خريطة عسكرية مُرفقة بقائمة توضيحية عن أماكن تواجد الماء والمخابئ وقمم الجبال والأودية، زيادة على تحديد مواقع تواجد القوات الفرنسية ومراكز الشرطة والدرك وحراس الغابات المسلّحين، وأماكن تواجد العملاء والمتعاونين مع الإدارة الفرنسية.
–اعتماد مبدأ اللامركزية في تسيير شؤون الثورة، بمنح كل المناطق حرية التصرف في إدارة مصالحها وفقا لخصوصية كل منطقة.
–إعطاء الأولوية للداخل عن الخارج، باعتبار أن القرارات الهامة التي تخص الكفاح المسلّح وتطوره تخص المقاتلين بالداخل لوحدهم.
–تحديد خريطة تقسيم الجزائر إلى ستة مناطق وتعيين قادتها بشكل نهائي على النحو الآتي:
المنطقة الأولى – الأوراس بقيادة مصطفى بن بولعيد
المنطقة الثانية –الشمال القسنطيني بقيادة ديدوش مراد
المنطقة الثالثة –القبائل بقيادة كريم بلقاسم.

المنطقة الرابعة :الوسط بقيادة رابح بيطاط
المنطقة الخامسة) الغرب الوهراني (بقيادة العربي بن مهيدي.
أما **منطقة الجنوب** فقد تقرّر تعيين قيادتها إلى وقت لاحق.
–تعيين منسّق بين المناطق، وبين الداخل والخارج، وقد كُلّف بهذه المهمة محمد بوضياف الذي التحق عقب ذلك بالقاهرة لربط القيادات المذكورة بأعضاء الوفد الخارجي واطلاعهم على القرارات المتخذة، وإذاعة بيان أول نوفمبر على أمواج صوت العرب بالقاهرة، بالإضافة إلى مسؤولية تمرير السلاح إلى المنطقة الغربية. وفي القاهرة تمّ تعيين أحمد بن بلة مسؤولا عن إدارة مكتب الثورة (نواة الوفد الخارجي) بالدعاية للثورة الجزائرية وتنوير الرأي العام إلى جانب جمع الأسلحة.
–إعداد منشور (بيان أول نوفمبر) يعلن الثورة ويبيّن أهدافها.
–إعطاء تسمية لتنظيم جديد يحلّ محل اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وتم الاتفاق على تسميته بـ **جبهة التحرير الوطني** ويُشترط الانضمام في صفوفها فرديا وليس حزبيا، وتسمية جناحها العسكري بـ **جيش التحرير الوطني**.
وتهدف المهمة الأولى للجبهة في الاتصال بجميع التيارات السياسية المكوّنة للحركة الوطنية قصد حثّها على الالتحاق بصفوف الثورة، وتجنيد الجماهير للمعركة الحاسمة ضد المستعمر الفرنسي.
–تحديد تاريخ اندلاع الثورة التحريرية، وكان اختيار منتصف ليلة الأحد إلى الاثنين الفاتح من نوفمبر 1954 كتاريخ انطلاق العمل المسلّح يخضع لمعطيات تكتيكية- عسكرية، منها وجود عدد كبير من جنود وضباط جيش الاحتلال في عطلة نهاية الأسبوع، يليها انشغالهم بالاحتفال بعيد القديسين، وضرورة إدخال عامل مباغتة الفرنسيين حتى تكون انطلاقة الثورة موفّقة، بالإضافة إلى قُدسية هذا اليوم التاريخي تفاؤلا بميلاد الرسول (ص) واستلهاما لمعاني الجهاد .
–وضع اللمسات الأخيرة لخريطة المخطّط الهجومي في ليلة أول نوفمبر في كامل التراب الوطني.
–تحديد كلمة السر لليلة أول نوفمبر 1954 بـ" :**خالد" و"عقبة ."**

اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر :1954

شكّلت الإمكانيات المادية والبشرية ضرورة مُلحة لقادة الثورة، باعتبارها من المسائل الحيوية والحسّاسة لانطلاق الكفاح الثوري ونجاحه. وأجمعت المصادر التاريخية المكتوبة والشفوية على أن الإمكانيات المذكورة المتوفّرة عند انطلاق العمل المسلّح كانت ضئيلة جدا، إذ لم يتجاوز عدد المجاهدين في ليلة أول نوفمبر 1954 (1200 مجاهد على مستوى التراب الوطني)، مسلّحين ببنادق صيد وبنادق أوتوماتيكية من مخلّفات الحرب العالمية الثانية، وبحوزتهم قنابل تقليدية وسكاكين وفؤوس وعصي.
استهدفت هجومات الأفواج الأولى لجيش التحرير الوطني مراكز حسّاسة للسلطات الاستعمارية في العديد من مناطق الوطن، في مقدمتها الثكنات العسكرية، مخازن الأسلحة لجيش الاحتلال، محافظات الشرطة ، مراكز الدرك، مزارع المستوطنين التي استحوذوا عليها بالقوة ، البنايات الإدارية والمدنية، الوحدات الصناعية والاقتصادية، شبكات كهربائية، شبكات هاتفية وأعمدتها، نسف الطرق والجسور، حرق وسائل النقل وإعدام بعض المتعاونين مع السلطات الاستعمارية.
وباعتراف السلطات الاستعمارية، فإن حصيلة العمليات الهجومية ضد المصالح الفرنسية عبر كل مناطق الجزائر ليلة أول نوفمبر 1954، قد بلغت ثلاثين **(30)** عملية خلّفت العديد من القتلى والجرحى الأوروبيين وعملاء، وخسائر مادية معتبرة تُقدّر بالمئات من الملايين من الفرنكات. بينما قدّر المجاهد سالم بوبكر (أحد قادة هجومات الفاتح من نوفمبر في خنشلة) في بحث دقيق، مجموع الهجومات العسكرية المنفذة في كامل التراب الوطني بـ ثمانين **(80)** عملية .

بيان أول نوفمبر 1954 وأهداف الثورة الجزائرية:

يمثّل بيان أول نوفمبر 1954 أول وثيقة للثورة الجزائرية ، وجهته جبهة التحرير الوطني إلى كافة الشعب الجزائري بجميع انتماءاته مساء 31 أكتوبر 1954 ووزّعته صباح أول نوفمبر، حدّدت فيه قيادة الثورة مبادئها ووسائلها، ورسمت أهدافها المتمثلة في الحرية والاستقلال ووضع أسس إعادة بناء الدولة الجزائرية والقضاء على النظام الاستعماري. ووضّحت الجبهة في البيان الشروط السياسية التي

تكفل تحقيق ذلك دون إراقة الدماء أو اللجوء إلى العنف، كما شرحت الظروف المأساوية للشعب الجزائري والتي دفعت به إلى حمل السلاح لتحقيق أهدافه الوطنية، مبرزة الأبعاد السياسية والتاريخية والحضارية لهذا القرار التاريخي.

برنامج جبهة التحرير الوطني:

بعد عرض أسباب تبني الخيار العسكري، كشف البيان اسم الحركة التي ستقود معركة تحرير الوطن وهو جبهة التحرير الوطني، هذه الجبهة التي استقطبت جميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية وجميع الأحزاب السياسية، ثم استعرض البيان البرنامج السياسي لهذه الجبهة حيث جاء فيه:

الهدف :الاستقلال الوطني بواسطة:

–إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

–احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية:

–التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي، والقضاء على جميع مخلّفات الفساد التي كانت عاملا هاما في تخلّفها.

–تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية:

–تدويل القضية الجزائرية.

–تحقيق وحدة شمال افريقيا في إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.

–في إطار ميثاق الأمم المتحدة أكّد البيان عطف جبهة التحرير الوطني تجاه جميع الأمم التي تُساند القضية التحريرية.

وبعد عرض الأهداف، أوضح البيان وسائل الكفاح، حيث أقرّ بأنه سيكون بجميع الوسائل إلى غاية تحقيق الهدف.

شروط التفاوض مع السلطات الفرنسية:

تضمّن بيان أول نوفمبر شروطا وتعهدات لفتح نقاش مع السلطات الفرنسية تجنّبا لإراقة الدماء ورغبة في تحقيق السلم، إن اعترفت هذه السلطة الاستعمارية بحق الشعوب التي تستعمرها في تقرير مصيرها بنفسها، وهذه الشروط هي كالآتي:

–الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية مُلغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري.

–فتح مفاوضات مع الممثلين المفوّضين من طرف الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

–خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين ورفع كل الإجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

وفي المقابل:

–فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية والمتحصل عليها بنزاهة ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.

–جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية، أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يُعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

–تحديد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

وبهذا وضع البيان وثيقة مشرّفة للتفاوض مع فرنسا، إن أرادت الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

عنوان البحث: دور الإعلام الجزائري إبان ثورة التحرير الجزائرية

مقدمة :

لقد أدركت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها بأن الإعلام يعد أحد الوسائل الرئيسية والأسلحة الفاعلة في مواجهة الاستعمار إلى جانب قوة السلاح لربح المعركة بشكل يعطي للثورة الجزائرية حقها ،لكونها ثورة افكار قبل أن تكون ثورة زلزال ، وبناء لهذه الأهمية جاء توظيف مختلف وسائل الإعلام والدعاية في هذه المسيرة النضالية ، سواء منها التقليدية كالصحف والبرامج الناطقة باسم الحركة الوطنية والبيانات ، أو الجديدة مثل الإذاعة والسينما ، والمسرح . وغيرها . وهنا نرمي من خلال هذا العمل الى معرفة الواجهة الاعلامية أثناء الثورة التحريرية وانجازاتها الثورية ودورها الاستراتيجي في مواجهة المرتبة دكتورستعمر الفرنسي والى أي مدى كانت الداعية والإعلام حاضرة في هذه استراتيجية الثورة وهل استطاع الاعلام الجزائري بكل امكانياته المتواضعة والمحدودة من رفع التحدي ضد الالية الدعائية للمحتل الفرنسي وهل استطاعت الثورة بأجهزتها السمعية البصرية أن توصل صداها الى العالم .؟

الفصل الاول :مرحلة الاعلام الثوري غير المنظم 1962-1954

المبحث الاول : الحاجة للإعلام الثوري

كانت جبهة التحرير الوطني مقتنعة منذ انطلاقة الرصاصة الاولى أن الاسلوب العسكري لايكفي وحده لإخضاع المستعمر لمطالبها المحدد في بيان أول نوفمبر من جهة ، وتعبئة الجماهير وتنوير الرأي العام الدولي بالقضية الجزائرية من جهة ثانية ،وقد كانت الجبهة تدرك جيد أن نجاح الثورة يتوقف اى حد كبير على الكفاح المسلح أولا ثم على التنظيم السياسي ثانيا،خاصة وأن القضية الجزائرية ورغم وضوح أعدائها ،كانت محاطة بكثير من التعقيدات ،فالرأي الدولي العام ،ظل طوال قرن وربع قرن لايعلم عن الجزائر سوى جزء

لايتجزأمن فرنسا وعليه فان الجزائريين لايمثلون شعبا منفصلا عن الشعب الفرنسي وإنما يمثلون القطاع المتخلف من الشعب الفرنسي ،ومن هنا فان القضية الجزائرية لم تكن مجرد قضية شعب يكافح من أجل استقلاله السياسي ،ولكن لإعادة الاعتبار الى شعب عربي مسلم ليس لديه أية روابط تربطه بالشعب الفرنسي لا من حيث الاصل ولا من حيث المعتقد.**(1)**

ومن هنا كان اعلام الجبهة ملزم بأن يواجه تحديات رئيسية أهمها :

1-تحطيم الفكرة التي ظلت ترددها فرنسا من عام 1830م والتي تؤكد أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا وإقناع الرأي العام العالمي بأن هناك شعبا جزائريا له أصالته وتاريخه وتراثه ولا يمكن لهذا الشعب أن يصبح فرنسا في جميع الظروف .

2-ابراز الوجه الاخر من حقيقة فرنسا التي اشتهرت بــأنها موطن العدالة والحرية والمساواة،وإيضاح للعالم سياسيتها اللاانسانية التي اتبعتها مع الشعب الجزائري.

3-اقناع الرأي الدولي العام بان الحركة الثورية ناشئة مؤهلة قادرة على استلام زمام الامور في الجزائر .

وبهذا دخلت جبهة التحرير الوطني ميدان الاعلام بإمكانياتها الضعيفة للدفاع عن مبادئ الثورة وأهدافها**(2).**

أهم الوسائل الاعلامية في تلك المرحلة :

ولبلوغ هذه الأهداف استعملت الثورة مختلف وسائل الإعلام والاتصال نذكرها فيما يلي.

- **البيانات والمواثيق :**
- **بيان أول نوفمبر 1954:**

يعد بيان أول نوفمبر أول عمل إعلامي يوزع على نطاق واسع يعلن عن ميلاد الثورة الجزائرية ، ويستطيع اختراق إعلام الاستعمار بنجاح تام ويتوجه إلى الجماهير الجزائرية ليخاطبها بلغة الثورة والتحرر ، وقد وجدت صداها الكبير لدى الجماهير لتعبئتها .

ومما يلاحظ على هذا البيان أنه بدأ بمسألة ذات بعد إعلامي صريح وهو يخاطب الشعب الجزائري وإلى المناضلين ، ويتجلى ذلك في العبارة ((إليكم نتوجه بندائنا هذا ، أنتم الذين ستحكمون لنا أو علينا ،

إلى الشعب الجزائري بصفة عامة وإلى المناضلين بصفة خاصة، وغرضنا من نشره ، هو أن يوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى الكفاح ، وذلك بأن نشرح لكم برنامجنا ونبين لكم صحة آرائنا ومغزى كفاحنا المبني على أساس التحرر الوطني في نطاق الشمال الإفريقي، كما نرغب في أن نزيل عنكم البلبلة التي يعمل على تنميتها الاستعمار وعملاؤه من الإداريين والسياسيين المتعفنين)) .

فقد كتب البيان وفق منهج تتجلى فيه المبادئ الإعلامية التي اتبعتها جبهة التحرير في الفترة ما بين 1954 وأوت 1956 وهي :

1 ـ تحديد الجمهور المخاطب

2 ـ التحصين ضد محاولة التزييف

3 ـ الالتزام بمبادئ الثورة والعمل على توضيحها

3 ـ كشف الحقيقة أمام الجماهير والصدق في الأخبار **(3)**

كما يتميز البيان بمبدأ النقد الذاتي عندما تعرض إلى حالة الخمول والعمل البطيء لانعدام التأييد الواجب من الرأي العام . ومن أجل تفادي هذا التراجع في النضال أكد البيان على ضرورة كسب الرأي العام وتوحيده حول حركة التحرير الوطني وهذا من خلال دعوة جميع الجزائريين إلى الكفاح المسلح. كما أشار البيان إلى تصفية الاستعمار باستعمال كل الطرق المتاحة بواسطة تعبة الجماهير ، وتدويل القضية الجزائرية بمساندة حلفائها التاريخيين وهم العرب وكل القوى المحبة للعدل. وأضاف البيان : ((استمرار الكفاح بكل الوسائل إلى أن تتحقق أهدافنا وذلك طبقا للمبادئ الثورية ومراعاة للظروف الداخلية والخارجية)) . ويفهم من هذا النص ان الوسائل الإعلامية ستكون في المقدمة وستلعب دورا هاما وأساسيا في تحقيق وإنجاز هذه المهمة.

الفصل الثاني :مرحلة الاعلام الثوري المنظم 1962-1956

ب -مؤتمر الصومام وتنظيمه للجهاز الاعلامي 1956:

لقد جاء مؤتمر الصومام بالعديد من الحلول التي كانت تواجهها الثورة الجزائرية في مجال الإعلام والدعاية ، فقد تطرق في منهجه السياسي وفي قراراته إلى هذا المجال . فقد فصل في الجانب الذي عانت منه الدعاية الجزائرية والمتمثل في انعدام التنسيق بين الأجهزة الإعلامية الناطقة باسم الثورة ، إذ تقرر إلغاء كل طبعات جريدة (المقاومة الجزائرية) وتعويضها بجريدة (المجاهد) .

لقد حدد مؤتمر الصومام الجبهات الإعلامية وأولويتها بالنسبة للثورة والوسائل الدعائية الملائمة لكل جبهة على النحو التالي :

أ ـ الشعب الجزائري في المدن والقرى.

ب ـ جيش التحرير الوطني .

الجبهة الخارجية ، وتمثل :

أ ـ الرأي العام العربي وخاصة المغرب العربي .

ب ـ الرأي العام الآسيوي والإفريقي.

ج ـ الرأي العام الغربي مع التركيز على الرأي العام الفرنسي.

وأشار المؤتمر غلى ضرورة الابتعاد عن الدعاية الكاذبة والاعتماد على الحقائق ((وأن تكون الدعاية ناضجة وجدية وموزونة وما كرة على ألا تفتقر إلى الصلابة والصراحة والاتقاد الثوري)) .

وقد ورد في القسم الثالث من المنهج السياسي للميثاق عنوان : '' **وسائل العملوالدعاية**'' ومما جاء فيه :

1- الرد بسرعة وبوضوح على جميع الأكاذيب واستنكار أعمال الاستفزاز وتعريف أوامر جبهة التحرير الوطنية بنشر مكاتب كثيرة ومتنوعة تبلغ جميع الدوائر حتى المحصورة منها .

2- إكثار مراكز الدعاية وتزويدها بآلات المتابعة والطباعة والورق (لنسخ الوثائق الوطنية وطبع المنشورات المحلية)

3- طبع رسائل في الثورة ونشرة داخلية للتعليمات والإرشادات الموجهة للإطارات **(4)**

وهكذا اهتمت هذه المواد بوسائل الإعلام والدعاية فيما يتعلق بما هو مكتوب كما ركزت على ضرورة إسماع الناس كلهم لصوت الثورة ، حتى يوضع حد لأكاذيب المستعمر ، وتبليغ أوامر جبهة التحرير

الوطني بالإكثار من نشر مكاتب الدعاية ، وطبع رسائل ونشرة داخلية خاصة بالإطارات . وتزويد هذه المراكز بالإمكانيات التقنية اللازمة .

ج ـ الصحافة :

وكانت تنقسم إلى ثلاثة مجموعات : صحف الولايات ، صحيفة المجاهد، صحف التنظيمات الشعبية .

***صحف الولايات (النشرات الولائية):**

كانت ولاية الأوراس أول من أصدرت نشرة صحفية في سنة 1955 اسمها (الوطن) ، تصدر باللغة الفرنسية ، تتضمن أخبار الولاية وردود بعض دعايات الصحف الغربية ، وبعض الأخبار العالمية ، ثم أصدرت الولاية الثالثة نشرة اسمها (الجيل) . الولاية الرابعة أصدرت نشرة اسمها (حرب العصابات) . وكان يتم تبادل الأنباء بين الولايات عن طريق اللاسلكي. كان عددها حوالي خمسة عشر نشرة صحفية نصف شهرية.

***جريدة المجاهد:**

ظهرتْ صحيفة " المجاهد " اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني لأول مرة كنشرة للثورة الجزائرية في جوان من سنة 1956 بالجزائر، باللغة الفرنسية ثم تُرجمت بعد ذلك إلى اللغة العربية . وقد جاء في افتتاحية العدد الأول ما يلي:

"ستكون " المجاهد " بالإضافة إلى جريدة " المقاومة الجزائرية "اللسان الناطق المأذون له أن يتكلم باسم جبهة التحرير الوطني كما سيكون المرآة التي تنعكس فيها نشاطات جيش التحرير الوطني وستتبوأ "المجاهد مكانتها لتكون سمعَ الرأي العام وبصره وصوته ولتزوّد الشعب بالأخبار الحقيقية فتكون صلة الوصل بينه وبين مجاهدي جيش التحرير الوطني" .

ومنذ ذلك الحين، بعد صدورها، قامت صحيفة" المجاهد " بدور فعال وأساسي في إبلاغ الرأي العام الدولي بحقيقة الثورة الجزائرية ، وكذا أداة لتعبئة الرأي العام الداخلي وتوجيهه في التقاط المعلومات الحقيقية التي هو في حاجة ماسة إليها قصد تتبع مسار الثورة وجنود جيش التحري الوطني في عملياتهم المتواصلة ضد القوات الاستعمارية ، وسرد مراحل المقاومة الباسلة التي يبديها الشعب الجزائري.

وكان لهذه الصحيفة خاصة وإعلام الثورة عامة مجموعة من الأهداف كان يجب الوصول إليها ، وهي الحرب الأخرى للمقاومة.

أما الآن فسنذكر بعض المعطيات عن الجريدة :

صدر أول عدد من جريدة ''المجاهد'' في الجزائر العاصمة في جوان 1956 في شكل نشرية مقاسها 31 x 27 سم . وتواصل صدورها حتى العدد رقم: 6 في جانفي 1957 ، أي بمعدل عدد واحد كل شهر . وخلال معركة الجزائر كشفت مطبعة المجاهد، وكان وقتها العدد السبع تحت الطبع ، فأتلفت قوات الاحتلال المطبعة والوثائق ولم يرى العدد السابع النور .

وكانت صحيفة أخرى ناطقة باسم الثورة اسمها (المقاومة الجزائرية) كانت تصدر في ثلاث طبعات مختلفة في كل من فرنسا وتونس والمغرب ، وكانت الطبعات الثلاثة تتسرب سرا إلى داخل الجزائر عن طريق المناضلين ، ولم يكن ناك تنسيق في العمل بين الطبعات الثلاثة ، نظرا لظروف النضال . ولما انعقد مؤتمر الصوما في أوت 1956 تقرر إلغاء كل الطبعات وتوحيدها في جريدة واحدة هي المجاهد ن واعتبارها اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني . على هذا الأساس استأنفت المجاهد صدورها. على شكل جريدة مطبوعة

انتقل إصدارها إلى مدينة تطوان بالمغرب الأقصى ، حيث صدر فيها ثلاثة أعداد (8 إلى 10 في سبتمبر 1957) . وكانت الطبعة التطوانية باللغتين العربية والفرنسية . كان يشرف على رئاسة التحرير رضا مالك ، ويشرف على الإخراج وسكرتارية التحرير محي الدين موساوي .

صدر العدد الحادي عشر في فاتح نوفمبر 1957 ، انفصلت الطبعتان العربية والفرنسية . لكل منهما شخصيتها ، فلم تكن إحداهما ترجمة للأخرى .

صحف أخرى خلال الثورة:

إلى جانب المجاهد صدرت صحف أخرى خلال فترات مختلفة أثناء الثورة، منها جريدة **''العامل الجزائري''** لسان حال الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، وجريدة '' **الشباب الجزائري** '' لسان شباب جبهة التحرير الوطني . والنشرات المختلفة التي كانت تصدرها الولايات داخل الجزائر ، وكذلك النشرات التي أصدرها اتحاد الطلبة الجزائريين.

وكانت وزارة الأخبار تصدر نشرة سياسية نصف شهرية باللغتين العربية والفرنسية في 12 صفحة ، يمكن اعتبارها صورة مصغرة من المجاهد . كما صدرت في شهور مار وماي وجوان 1960 نشرة شهرية تشمل أهم التعليقات والأشعار والأخبار التي كانت تذاع في ((صوت الجزائر)) في إذاعة تونس .

وكانت بعض النشرات والمطبوعات السياسية التي أصدرتها وزارة الأخبار في بعض المناسبات السياسية لتوضيح بعض جوانب الحرب التحريرية أو الرد على الدعايات الفرنسية مثل :

1 ـ الثورة الجزائرية . تحرير الجزائر.

2 ـ إفريقيا تتحرر.

3 ـ إفريقيا في طريقها إلى التوحد.

طبعت هذه النشرات الثلاث في جانفي 1960 بمناسبة المؤتمر الثاني للشعوب الإفريقية . وهناك نشرات أخرى :

1 ـ '' النابالم في الجزائر ''، في أوت 1960.

2 ـ '' معسكرات التعذيب '' ، في أكتوبر 1960.

3 ـ '' عبر ولاية الجزائر'' ، في مارس 1960.

4 ـ '' الجميع جزائريون '' ، في مارس 1961 .

5 ـ '' صحراء الجزائر ''، في أوت 1961.

3 ـ الإذاعة السرية :

بدأ إرسال الإذاعة السرية بجهاز إرسال من نوع PC630 متنقل عبر شاحنة من نوع تم الحصول عليها من القاعدة الأمريكية بالقنيطرة بالمغرب عام 1956.وكان من تحصل على هذه الشاحنة رشيد زغار **(5)** وكانت تبث برامجها متنقلة في منطقة الريف الذي كان خاضعا للاستعمار الأسباني لمدة ساعتين في اليوم على الموجات القصار. ساعة بالعربية ونصف ساعة بالأمازيغية ونصف ساعة بالفرنسية . وكان الإعلان عن برامج الإذاعة بهذه العبارات:

'' هنا إذاعة الجزائر الحرة المكافحة''

'' صوت جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني يخاطبكم''

'' من قبل الجزائر''

وكان يشرف على تسيير هذه المحطة عدد من المناضلين نذكر منهم مدني حواس ، عبد السلام بلعيد ، عبد المجيد مزيان وغيرهم .

وعملت السلطات الاستعمارية على التشويش على برامجها عن طريق بث أغاني عربية من مركز إذاعي بالجزائر على نفس موجات الإذاعة السرية، كما عمدت في العديد من المرات إلى تحديد مكان تواجد السيارة لتدميرها. وتمكنت في إحدى المرات من تحديد موقعها فأرسلت طائرة أطلقت أنوارا كاشفة تمهيدا لقنبلتها، غير أن يقظة الحراسة وسرعة التصرف أفشلت المحاولة .

وتوقت الإذاعة عن البث لأشهر عديدة بين عامي 1957 ، 1958 لعدم قدرة الجهاز المتنقل على مواجهة الاحتياجات اللازمة .

مرحلة الاستقرار:

اقتنت الجبهة أجهزة جديدة تم تنصيبها بالقرب من مدينة الناضور بالاتفاق مع المسؤولين المغاربة ، ونصبت آلات البث على بعد 15 كلم . وعاد البث مرة أخرى مما كان عليه، ابتداء من 12 جويلية 1959. وكان البث يتم على ثلاث فترات تدوم كل واحدة ساعتين :

فترة صباحية ابتداء من الخامسة صباحا .

فترة عند الزوال ابتداء من الساعة الواحدة .

فترة مسائية ابتداء من الساعة الثامنة، وهي الفترة الرئيسية .
وكانت مصادر الأخبار في مرحلة التنقل مستقاة في أغلبها من مختلف الإذاعات ، أما بالنسبة للإذاعة الثابتة فكانت تعتمد على منشورات الثورة وفي مقدمتها جريدة المجاهد، وكانت الإذاعة تعطي أهمية لأدب الثورة ، وبث توجيهات القيادة الثورية والقيام بتحليلها وبث الأناشيد الوطنية والحماسية .ومن أهم برامج الإذاعة السر
الجزائر في أسبوع ، من أدب الثورة ، أخي المواطن ثق في نفسك ، قارتنا السمراء. **(6)**
استطاعت جبهة التحرير الوطني في أواخر عام 1956 أن تتحصل على جهازين كبيرين من القواعد الأمريكية ، التي كانت تستعمل في ربط وحدات الجيش على المسافات البعيدة ، وقد تم استعمالهما في البث الإذاعي بعد إدخال عليهما بعض التعديلات . وهكذا بدأت إذاعة الجزائر تبث برامجها يسيرها جزائريون من جنود ومناضلين من جبهة التحرير الوطني ، وفي خطابها للشعب الجزائري كانت تستعمل العبارات التالية : (هنا الجزائر الحرة المكافحة ، صوت جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني يخاطبكم من قلب الجزائر) **(7).**
وفي عام 1957 شرعت قيادة الثورة في تكوين عدد من المتربصين في مجال الإشارة، من صفوف الطلبة المضربين عن الدراسة الذين التحقوا بالثورة منذ ماي 1956 . وقد تم تدعيم هؤلاء المتكونين بخمسين جهازا من ألمانيا الفدرالية من نوع (AngRC9). وقد ساعد هذا على توسيع شبكات الاتصال في جميع أرجاء ولايات الوطن .
***صوت العرب من القاهرة:**
اعتمدت الثورة الجزائرية في بداية الأمر على إذاعات بعض الدول العربية التي وقفت إلى الثورة ومن هذه الإذاعات ، إذاعة صوت العرب من القاهرة التي لعبت دورا حاسما في بث أخبار الثورة الجزائرية ابتداء من سنة 1955 ، وذلك من خلال ثلاثة برامج :
1 ـ برنامج (جزائري يخاطب الفرنسيين) باللغة الفرنسية ، من تقديم عدة بن قطاط ، وكان هذا البرنامج يذاع من إذاعة القاهرة الدولية موجه إلى فرنسا لمدة ربع ساعة مساء كل يوم.
2 ـ برنامج (صوت جبهة التحرير الوطني يخاطبكم من القاهرة) كان يبث من إذاعة صوت العرب باللغة العربية تعليق سياسي يومي ، وبعد تكوين الحكومة المؤقتة أصبح يحمل عنوان : (صوت الجمهورية الجزائرية) يذاع بالفرنسية.
صوت الجزائر من تونس:
بدأ البث في تونس عام 1956 برنامج يحمل عنوان (هنا صوت الجزائر المجاهدة الشقيقة)، كان يذاع ثلاث مرات في الأسبوع لمدة ساعة . كان يبث أخبار عسكرية وتعليق سياسي.
صوت الجزائر من دمشقكا السيد محمد مهري يقدم من إذاعة دمشق برنامج (صوت الجزائر الثائرة)، وهو يحتوي على أخبار عسكرية وتعليق سياسي وتحليل إخباري . توقف هذا البرنامج عن البث سنة 1961 بعد انفصال سوريا عن مصر ، إذ أعرب المسئولون الجدد في سوريا على ضرورة مراقبة نص المادة الإعلامية ن فرفضت البعثة الجزائرية وأمرت بوقف الحصة.
صوت الجزائر من بغداد:
ابتداء من سنة 1958 تمكن حامد روابحية الذي كان رئيسا للبعثة الجزائرية ببغداد من تقديم برنامج إذاعي خاص بالثورة الجزائرية بعدما أذن له عبد الكريم قاسم بذلك.
صوت الجزائر من ليبيا:
كان في ليبيا محطتين إذاعيتين هما :
محطة طرابلس : كانت تبث حصة ثلاث مرات في الأسبوع ، تتضمن أنباء عسكرة وتعليقا سياسيا تحت إشراف بشير قاضي ، ثم تلاه محمد الصالح الصديق.
محطة بنغازي: كانت تبث هي الأخرى حصة ثلاث مرات في الأسبوع . كان ينشط الحصة عبد الرحمن الشريف والليبي عبد القادر عوقة ، ثم عين لمين بشيشي على رأس المكتب الجزائري ابتداء من شهر ماي 1956.
*** وزارة الأخبار لدى الحكومة المؤقتة منذ 1958**

بعد تشكيل الحكومة المؤقتة في سبتمبر 1958 ، أصبحت فيها وزارة سميت بـ '' وزارة الأخبار'' تتولى مهمة الدعاية والإعلام وكان على رأسها السيد محمد يزيد . كانت هذه الوزارة مسؤولة عن كل ما يتعلق بالعمل الإعلامي للثورة من إصدار النشرات السياسية وعقد المؤتمرات الصحفية للرد على الدعايات الفرنسية المغرضة . كما كانت تشرف على وسائل الإعلام الأخرى مثل مكاتب الإعلام الخارجي ، وجريدة المجاهد والإذاعة ولجان الدعاية الداخلية. وقامت الوزارة بإنشاء قسم للسينما في سنة 1959 ، وأسست الوكالة الجزائرية للأنباء سنة 1961، وأنشأت مكتبا للوثائق والمعلومات يقوم بجمع ما يكتب عن القضية الجزائرية في الصحافة العالمية ، وإبلاغ وزير الأخبار أثناء تنقلاته بملخص عما كتبته الصحافة العالمية عن القضية .*

***مكاتب الإعلام في الخارج :**

كان الإعلام الخارجي للثورة الجزائرية يعتمد في البداية على النشرات والتصريحات التي تصدر عن جبهة التحرير الوطني في مكاتبها بالخارج تحت اسم (بعثة جبهة التحرير الوطني) التي كانت تقوم بالدعاية والنشاط الدبلوماسي في نفس الوقت .

وكان أول مكتب إعلامي فتح في القاهرة سنة 1955 ، ثم فتحت مكاتب أخرى في بعض البلدان العربية ، في دمشق وبيروت وجدة وعملن وطرابلس ، أما تونس والمغرب فقد فتح بهما مكاتب بعد استقلالهما سنة 1956.

وفي مارس 1956 فتحت الجبهة مكتبها الإعلامي في نيويورك . وفي أفريل وماي 1956 فتحت مكاتب جديدة في جاكرتا ونيودلهي وكراتشي . وفي عام 1957 فتحت مكاتب في الدول الاشتراكية ، براغ ، موسكو ، بكين ، بلغراد ، وفي أمريكا اللاتينية فتحت الجبهة مكاتبها في البرازيل والأرجنتين . وتمكنت الجبهة من تحدي الدعايات الفرنسية أمام الرأي العام الأوربي وفتحت مكاتب إعلامية في لندن واستكهولم وروما وبون وجنيف خلال سنة 1958.

وفي إفريقيا بدأت الجبهة نشاطها فيها بعد مؤتمر أكرا عام 1958 ، فبعد حصلت بعض الدول الإفريقية استقلالها بادرت إلى فتح مكاتب إعلامية في كل من أكرا ، وبماكو. وفي شرق إفريقيا حيث ظلت معظم دوله خاضعة للاستعمار اكتفت الجبهة بإرسال بعثات دعائية إلى كينيا وأوغندا وتنجانيقا.

أما الدول التي لم تعترف بالحكومة المؤقتة فكانت بها مكاتب إعلام تحت اسم (بعثة جبهة التحرير) . وفي الدول التي لم توافق على فتح مكاتب إعلام رسمية للثورة الجزائرية، فقد كانت الثورة تقوم بنشاطها الإعلامي فيها من خلال سفارات الدول العربية

وكانت مكاتب الإعلام تقوم بتوزيع المجاهد والنشرات والتصريحات الرسمية، وتشرف على إعداد التعليقات التي تذاع في الإذاعة ، وتتلقى الأخبار العسكرية وتقوم بتوزيعها على الصحف المحلية ، وتقوم بإعداد نشرة يومية عن تطورات القضية الجزائرية وتوزيعها على الصحف والسفارات .**(8)**

***- السينما:**

أنشأت وزارة الأخبار في الحكومة المؤقتة في سنة 1959 قسم للسينما ، الذي كان يعد الأفلام التسجيلية عن المعارك ، وأعمال حرق الجنود الفرنسيين للقرى والمدن ، ويصور نضال أفراد المجتمع الجزائري بمختلف شرائحه ضد الاستعمار. وفي سنة 1960 تم عرض فلم (جزائرنا) في مهرجان ليبزيغ بألمانيا الشرقية وحصل على جائزة . كما أعد هذا القسم ستة أفلام تسجيلية وتم توزيعها على محطات تلفزيونية بسم بعض الشركات العالمية **(9).**

***- المسرح :**

في الوقت الذي كان الاستعمار يشدد فيه قبضته على الشعب الجزائري ، كان المسرح يهيئ لثورة عارمة بدأت تظهر في الأفق ، واستمر نشاطه حتى سنة 1954 حين اندلعت الثورة ، وفي هذه الفترة لقي المسرح ضغطا وتضييقا كبيرين، ولهذا اضطر المسرح أن يلجأ إلى الخارج للقيام برسالته النضالية .

وقد مر المسرح في المهجر بفترتين من حيث نوعية النضال السياسي . كانت الفترة الأولى من 1955 إلى 1958 في فرنسا ، والثانية من 1958 إلى 1962 بتونس .

أما الفترة التي كانت في فرنسا لم تعرف كثير من التأثير في مسار الثورة بسبب الضغوط الاستعمارية التي كانت لا تسمح بالنشاط المسرحي المرتبط بالعمل السياسي .

أما في تونس فقد عمل المسرح على تعميق الكفاح النضالي ضد الاستعمار. فكان بمثابة المنبر الذي كان يعلو منه صوت الجزائر وتحول إلى بندقية بيد كل فنان مسرحي بعد أن تأسست الفرقة الفنية الوطنية في شهر أفريل 1958 بتونس وكانت جبهة التحرير الوطني في شهر نوفمبر 1957 قد وجهت نداءات إلى جميع الفنانين الجزائريين لتكوين فرقة فنية ترد على المزاعم الفرنسية والبرهنة أن الجزائر لا يربطها أي رابط . ومن الإنتاج المسرحي المرحلة الخالدة من تاريخ المسرح الجزائري مسرحية (النور) وهي عبارة عن لوحات من كفاح الشعب ، (أولاد القصبة) لعبد الحليم رايس ، و (الخالدون) و (دم الأحرار) ، وكان مصطفى كاتب هو الكتب المسرحيتين الأخيرتين ، وأخرج المسرحيات الأربع**(10).**

خاتمة

يتبين لنا من خلال ماتقدم أن الثورة الجزائرية تمكنت من انشاء اعلام جزائري استطاع رغم قلة امكاناته ،أن يصمد في وجه الاعلام المضاد للثورة والأكثر قوة وعتاد ،حيث تكمن من ايصال قضية شعب مكافح متطلع لنيل حريته واستقلاله الى المحافل الدولية ،وكذلك المنظمات العالمية ،ومن هنا نستخلص من خلال دراستنا للإعلام الثوري الجزائري النتائج التالية :

1-أن الاعلام الجزائري يعتبر أحد الاهداف الاستراتيجية في بيان أول نوفمبر وتكريسها لجهود مؤتمر الصومام في دفع المسيرة الاعلامية لخدمة الثورة والشعب في الداخل والخارج ،وذلك عن طريق تكثيف النشاط الاعلامي ،خاصة على المستوى الخارجي بكل أنواعه مكتوب ، سمعي ، سمعي بصري.

2-أن جهاز الاعلام والدعاية كان يعتمد على القضايا الحية في الميدان التي تزود الدعاية الجزائرية بالحقائق الملموسة يوميا ،بعيدا عن التصنع والاحتراف والفبركة.

3-أن الاعلام الجزائري اثناء الثورة كان اعلاما ثوريا بالدرجة الاولى ،يمتاز بالموقف البطولي المسؤول ،حيث يعود له الفضل في توضيح الرؤية على ما يجري على أرض الجزائر من تخريب ،ودمار ،ومجازر التي مازالت تقترف في حق الشعب الجزائري.

بحث حول: مظـــــــاهرات 11 ديسمبر 1960

مقدمـــــــــة:

من أهم محطات تاريخ الجزائر التي تستحق كل الاهتمام والتقدير مظاهرات 11 ديسمبر 1960 التي تعد حدثا تاريخيا
بارزا في مسيرة الثورة التحريرية حين اخترقت صمت الأمم المتحدة بقوة التلاحم الشعبي للجزائريين الذين خرجوا في مظاهرات عبر شوارع المدن الجزائرية حاملين العلم الوطني رمز العزة ، مؤكدين بذلك رفضهم القاطع لمخططات
الجنرال ديغول وتحطيمهم نهائيا خرافة الجزائر فرنسية ، حيث سقطت أسطورة التفوق الاستعماري أمام الرأي العالمي،
وفشلت سياسة ديغول في القضاء على الثورة ،وأيقن خلالها أن الشعب الجزائري لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون
فرنسيا ولا الجزائر فرنسية كما يدعي المعمرون.

أسبـــاب المظــاهرات:

عند زيارة ديغول الجزائر في إطار تنفيذ مشروعه الجديد المتمثل في " الجزائر جزائرية " انقسمت الساحة السياسية
الجزائرية إلى ثلاثة مجموعات رئيسية:

-1المعمرون المناهضون لسياسة ديغول وهم الذين قاموا بمظاهرات يوم 9 ديسمبر 1960 في عين تيموشنت ضد زيارة الجنرال ديغول محاولين إحباط برنامجه المبني على " الجزائر جزائرية " وحاملين لواء " الجزائر فرنسية."

-2أنصار " الديغولية "من الفرنسيين والجزائريين المقتنعين بسياسته من البورجوازيين وبعض البرلمانيين . خرجت هذه
المجموعة في مظاهرات لمساندة مشروع ديغول بإيعاز من حكومة باريس يوم 10 ديسمبر 1960 بغرض إفشال
مشاريع المعمرين المناهضين لسياسة ديغول في الجزائر ، شعارهم " الجزائر جزائرية. "

-3التيار الوطني تمثله الجماهير الشعبية التي دخلت حلبة الصراع بقوة كتعبير عن رفضها للمشروعين الأولين في مظاهرات يوم 11 ديسمبر 1960، عبرت خلالها عن تمسكها بقيادة الثورة واستقلال الجزائر. شعارهم
"الجزائر عربية مسلمة " – الجزائر مستقلة."

سيـــــر المظـــاهرات:

شرع الجنرال ديغول في زيارة الجزائر في 9 ديسمبر1960 بداية من عين تموشنت للإشراف شخصيا على تطبيق مخططاته وإثبات فكرة " الجزائر جزائرية " ،استقبله المستوطنون بمظاهرات مضادة كان شعارها " الجزائر فرنسية"
في المقابل عبرت الجماهير الشعبية بقيادة جبهة التحرير الوطني يوم 11 ديسمبر عن وحدة الوطن والتفاف الشعب
حول الثورة التحريرية مطالبة بالاستقلال التام للجزائر ، وذلك في مظاهرات شعبية تفيض بالحماس ، حمل خلالها المتظاهرون العلم الوطني وشعارات كتب عليها " تحيا الجزائر " – " تحيا جبهة التحرير الوطني"
" _تحيا الجزائر مسلمة."
وفي يوم الأحد 11ديسمبر انطلقت المظاهرات بالعاصمة في حي بلكور (شارع بلوزداد حاليا) لتتوسع إلى أحياء كل من المدينة ، باب الوادي ، الحراش ، بئر مراد رايس ، القبة ، بئر خادم ، ديار السعادة ، القصبة ، مناخ فرنسا
)وادي قريش)، كما عرفت كذلك ساحة الورشات (أول ماي حاليا) وشوارع ميشلي (ديدوش مراد حاليا) كثافة شعبية متماسكة مجندة وراء العلم الوطني وشعارات الاستقلال وحياة جبهة التحرير الوطني .وسرعان ما ظهر التنظيم المحكم
في هذه المظاهرات إذ عينت لجنة تنظيمية في كل حي ، لتمتد إلى المدن الجزائرية الأخرى في الأيام

اللاحقة في كل من تيبازة وشرشال في 12 ديسمبر، سيدي بلعباس وقسنطينة في 13 ديسمبر و عنابة في 16 ديسمبر . وكان الشبان الجزائريون يتصلون بالصحافيين الذين جاؤوا لتغطية الحدث طالبين منهم نقل صورة تبين حقيقة ما يجري في الجزائر وهم يهتفون " نريد الحرية – نريد الاستقلال."

تصدي القـــــوات الاستعمارية للمتظـــــاهرين:

مما لاشك فيه أن الفرنسيين قد فوجئوا بحوادث العاصمة ووهران وقسنطينة وعنابة وغيرها مثلما فوجئوا بثورة أول نوفمبر . فجاء رد فعل السلطات الفرنسية قويا تجاه المظاهرات ، إذ قابل الجيش الفرنسي الجموع الجزائرية بالدبابات

والمدافع والرشاشات وأمطروهم بنيران القنابل وأطلقوا عليهم الرصاص .كما قامت الشرطة الفرنسية بالمداهمات الليلية لاختطاف الجزائريين من منازلهم ، والإغارة على المواطنين وهم يوارون شهداءهم (كما هو الحال في مقبرة القطار سيدي محمد) مما زاد في عدد القتلى بالإضافة إلى سلسلة الاعتقالات التي مست عدد كبير من الجزائريين.

موقف الحكومـــة المؤقتـــة للجمهوريـــة الجزائريـــة:

بعد ان حققت جبهة التحرير انتصارا سياسيا واضحا ردا على سياسة ديغول والمعمرين معا، عقد الرئيس" فرحات عباس " رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ندوة صحفية صباح يوم الاثنين 12ديسمبر 1960بنزل الماجستيك بالجزائر العاصمة ، خصصها للحديث عن التطورات الأخيرة للقضية الجزائرية وقد حضر هذه الندوة عدد كبير من الملحقين الصحفيين بسفارات الدول العربية والأسيوية والإفريقية وممثلي الصحافة المحلية والأجنبية والإذاعات ووكالات الأنباء.

كما ألقى الرئيس " فرحات عباس " في هذه الندوة بيانا طويلا أجاب فيه عن أسئلة الصحفيين وجاء في نص البيان

"أن الشعب الجزائري يؤكد تعلقه بالاستقلال الوطني وبحكومته."

في نفس المجال توجه الرئيس فرحات عباس يوم 16 ديسمبر 1960 إلى الشعب الجزائري بنداء أشاد فيه ببسالة الشعب وتمسكه بالاستقلال الوطني وإفشاله للسياسة الاستعمارية والجرائم المرتكبة ضد المدنيين العزل.

نتـــــــائج المظـــــــاهرات:

–أكدت المظاهرات الشعبية على تلاحم الشعب الجزائري وتماسكه وتجنيده وراء مبادئ جبهة التحرير الوطني للقضاء على سياسة ديغول الجديدة المتمثلة في فكرة " الجزائر جزائرية "وفكرة المعمرين " الجزائر فرنسية."

–أظهرت هذه المظاهرات حقيقة الاستعمار الفرنسي الإجرامية أمام الرأي العالمي، من خلال تحديه – وهو الأعزل-

لقوات العدو المدعمة بالحلف الأطلسي وإحباط كل محاولاته القمعية.

–أسفرت هذه المظاهرات على عشرات القتلى في صفوف الجزائريين منهم عدد كبير من الجرحى والمعتقلين.وأثبت

الشعب الجزائري للجنرال ديغول وللعالم بأسره أن الثورة الجزائرية ثورة شعب يرفض كل أنواع المساومات بما في ذلك

مشروع " ديغول" :" الجزائر جزائرية. "

–أما على المستوى الدولي فقد برهنت المظاهرات الشعبية على المساندة المطلقة لجبهة التحرير الوطني ، واقتنعت هيئة الأمم المتحدة بإدراج ملف القضية الجزائرية في جدول أعمالها . كما صوتت اللجنة السياسية للجمعية العامة لصالح القضية الجزائرية ورفضت المبررات الفرنسية المضللة للرأي العام العالمي.

–اتسعت دائرة التضامن مع الشعب الجزائري عبر العالم خاصة في العالم العربي وحتى في فرنسا نفسها ، حيث خرجت الجماهير الشعبية في مظاهرت مؤيدة للقضية الجزائرية ، أدخلت فرنسا في نفق الصراعات الداخلية وعزلة دولية في نفس الوقت ، الأمر الذي أجبر " ديغول " على الدخول في

مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري وهو الأمل الوحيد لإنقاذ فرنسا من الانهيار الكلي.
–برهنت هذه المظاهرات على أن الشعب الجزائري لم يعد يحتمل التعسف والغدر وحتى أن يستعمل كأداة لتطبيق برامج السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر ، وذلك ما أكدته التقارير الواردة من الولاية العامة الفرنسية بالجزائر العاصمة و من جميع أنحاء القطر الجزائري التي جاءت متفقة حول نقطة أساسية وهي أن الجزائريين وفي جميع أنحاء البلاد لا يمكن حملهم بالقوة للمشاركة في مهزلة الاستفتاء المقرر إجراءه بالجزائر.
–ولعل أبرز نتيجة لهذه المظاهرات هي تحرك القضية الجزائرية في المحافل الدولية وخاصة منبر الأمم المتحدة ، وكسبها المزيد من تأييد الرأي العام الدولي لها وإعطائها نفسا جديدا خاصة وأن مظاهرات ديسمبر 1960 تزامنت مع مناقشة الأمم المتحدة للقضية الجزائرية ففي 20 ديسمبر 1960تمت المصادقة على اللائحة الأفرو- أسيوية التي تشرف وتراقب مهمة تقرير المصير في الجزائر فكانت النتيجة بالأغلبية لصالح القضية الجزائرية بـ 63 صوتا ضد 27 مع امتناع 8 أصوات.
حينها أيقن الاستعمار الفرنسي أنه قد خسر الحرب نهائيا وما عليه إلا التسليم بالأمر.

بحث حول: اتفاقيات ايفيان وإستقلال الجزائر 1962

مقدمـــــــــــة

لقد كانت انطلاقة شرارة الثورة المباركة في الأول من نوفمبر سنة 1954م بشيرا بميلاد فجر الحرية و الانعتاق ’فبعد ما يزيد عن القرن و ربع قضاها شعبنا تحت نير الاستعمار و العبودية ولدت من رحم هذه المعاناة و الكفاح الدولة الجزائرية العتيدة.
ففي عشية الثامن عشر من شهر مارس عام 1962م أعلن المتفاوضون الجزائريون و الفرنسيون عن توصلهم لاتفاقيات ايفيان التي تم بموجبها وقف اطلاق النار في 19مارس1962م و نظم استفتاء لتقرير المصير قرر فيه الشعب الجزائري بأغلبية مطلقة إعلان استقلاله.
فبالنسبة لجبهة التحرير الوطني، كان الحدث انتصارا كبيرا لأن كل الأهداف التي جاءت في نداء أول نوفمبر قد تحققت. ورغم أن ذلك تطلب وقتا طويلا وتضحيات جساما، فإن استرجاع السيادة الوطنية لايقيَّم بثمن كما لاتقيَّم بثمن سلامة التراب الوطني ووحدة الشعب، لكن هذا لم يكن هو رأي قيادة أركان جيش التحرير الوطني التي شاركت في المفاوضات بممثلين اثنين ثم أعربت عن عدم اقتناعها بالنتائج النهائية معربة عن تفضيلها للحل العسكري ورفضت التوقيع على الوثيقة، الأمر الذي جعل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تلجأ، في آخر لحظة، إلى تعيين ضابط سام للمساهمة في مراسيم التوقيع بدلا عن نائبي قائد الأركان اللذين كانا قد حضرا كل مراحل التفاوض.
فيا ترى ما هي مراحل التفاوض بين الجانبين الجزائري و الفرنسي ’ و ما الذي جعل فرنسا تضطر للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني و تعترف بها كممثل شرعي وحيد للشعب الجزائري؟

أولا : بين ضغط الثورة ....و تعنت الحكومة الفرنسية.

مناورات الجنرال ديغول وحق الشعب الجزائري في تقرير المصير:/1
لقد مرت الثورة الجزائرية بمرحلة حرجة خلال سنة ثمان وخمسين وتسعمائة وألف، وبدأ ذلك بالإعتداء على مبادئ التسيير التي وضعها مؤتمر وادي الصومام وخاصة مبدأ القيادة الجماعية عندما قرر ثلاثة من أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إعدام رفيق لهم دون، الرجوع إلى باقي أعضاء اللجنة ودون تقديم أي مبرر غير الجري وراء السلطة.
إن إغتيال عبان رمضان في شهر ديسمبر عام 1957 قد تسبب في تجميد نشاط لجنة التنسيق و

التنفيذ لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر، وفي زرع بذور الشك في أذهان مختلف العناصر القيادية إلى درجة أن الثقة المتبادلة اختفت نهائياً. وقد إنعكس ذلك سلباً على سائر نشاطات جبهة التحرير الوطني و جعل معظم الطاقات تتصرف إلى الإحتراس من الآخر والتفنن في إيجاد وسائل الأمن الفردية، وفي نفس الوقت كانت السلطات الاستعمارية تقيم حاجز موريس وتعمل على دعمه بخط شال.
وإبتداء من الفصل الأول لسنة ثمان وخمسين وتسعمائة وألف أصبح الحاجز مستحيل الإجتياز إلا إذا وافقت وحدات جيش التحرير الوطني على ترك ثلاثة أرباعها في الميدان مقابل ربع قد يصل إلى الأراضي الجزائرية، ورغم كل ذلك فإن السيد كريم بلقاسم ظل يوهم القيادة بأن الأسلاك المكهربة لا تشكل صعوبة تذكر في وجه قواتنا المقاتلة. وإلى جانب خط موريس كانت هناك الظاهرة الديغولية التي عم مفعولها البسيكولوجي مختلف أنحاء الجزائر ابتداءً من الثالث عشر من ماي سنة ثمان وخمسين وتسعمائة وألف. فالدعاية الإستعمارية إستطاعت في ظرف قصير جداً أن تثبت في أذهان المواطنين الجزائريين عظمة الجنرال ديغول وقدرته على تسوية المشكل الجزائري واستعداده لتحقيق السلم في ربوع البلاد، ولم ينجوا من تأثير هذه الغاية حتى بعض كبار المسؤولين في جبهة التحرير الوطني وفي التنسيق والتنفيذ بالذات.
إن الجنرال ديغول يعدّ من أعظم الرؤوساء الذين عرفتهم فرنسا، ما في ذلك شك، و عظمته هي بالضبط ما يكذب الدعاية الاستعمارية المذكورة، وقد أورد هو نفسه في مذكراته ما يدعم قولنا هذا عندما توقف طويلاً عند المسألة الجزائرية مؤكداً ((رجالاً تاريخيين أمثال دويرمون( )وبيجو( ) وكلوزيل( ) وهم الذين بذلوا جهوداً جبارة من أجل إلحاق الجزائر بفرنسا. وليس من المعقول أن تضيع هذه المستعمرة في عهد حكومتنا))( ). لأجل ذلك فإنه فكر وقدر ثم وضع بنفسه خطة للقضاء على الثورة ترتكز على دعائم أساسية هي:
-التنمية الإقتصادية قصد تشغيل المواطنين وعزلهم عن جبهة التحرير الوطني وقد وظف لذلك أرصدة مالية كبيرة في إطار مايسمى بمشروع قسنطينة الذي أعلن عن ميلاده والشروع في تجسيده يوم الثالث من شهر أكتوبر سنة ثمان وخمسين وتسعمائة وألف.
-إيهام الرأي الفرنسي والعالمي بالجنوح إلى السلم قصد الحد من الإنتصارات التي حققتها وتحققها جبهة التحرير الوطني في حظيرة الأمم المتحدة ولدى منظمات الجمهورية المختلفة.
إعادة تنظيم الجيش وتزويده بأحدث أنواع الأسلحة مع أمره بتكثيف العمليات العسكرية- الهجومية، وبهذا الصدد استدعى الجنرال صالان إلى باريس واستبدله في اليوم الثاني من شهر ديسمبر بالجنرال شال كقائد عام للقوات المسلحة وبول دولوفريبي كمندوب عام لفرنسا في الجزائر.
وإذا كان الجنرال ديغول في العلانية يبدي نفس الإهتمام بالدعائم الثلاث المذكورة، فإنه في الواقع، كان يراهن فقط على الدعامة الثالثة معتقداً أن الإستراتيجية الجديدة( ) التي بشربها الجنرال شال قادرة على إنهاء الثورة في أجل قريب.
وبالفعل، لقد وضع تحت تصرف قائد القوات المسلحة الجديد إمكانيات ضخمة في المجالين المادي والبشري، ولمساعدته تم تعيين وترقية مجموعة من الجنرالات والعقداء الذين تخرجوا من المدارس العسكرية العليا أو الذين اكتسبوا في الميدان، خبرة واسعة في حرب الفيتنام وفي الجزائر نفسها.
ولم تكن استراتيجية شال مجرد حبر على ورق، بل أن كل المصادر تؤكد على أن كل العمليات العسكرية التي انطلقت مع بداية العام الجديد قد شكلت خطراً كبيراً على جبهة التحرير الوطني خاصة في الولايتين الثالثة والرابعة. أن هذه العمليات قد تواصلت إلى غاية عام ستين وتسعمائة وألف ملحقة اضراراً بالمدنيين وخسائر بجيش التحرير الوطني لم يعرف لها مثيل لا من قبل ولا من بعد( )، وهو الأمر الذي جعل فرحات عباس يقول في كتابه ((تشريح حرب)) ((إن الجزائر لم تعرف ثقل الحرب مثل ما عرفت ذلك في عهد الجنرال ديغول) لكن، على الرغم من كل هذه الجهود، فإن الجنرال شال لم يحقق الإنتصارات العسكرية التي طلبها منه رئيس الدولة الفرنسية الذي اضطره الواقع إلى الحل المبني على التفاوض وهو الحل الذي شرع في تطبيقه منذ 16/05/1959 عندما صرح، باسم فرنسا، أنه يعترف للشعب الجزائري بحقه في تقرير مصيره.
سياسة ديغول للقضاء على الثورة (عسكرياً) وقبل ذلك، كان الجنرال ديغول، في اليوم السابع عشر

من شهر أفريل، أي بعد المعركة التي استشهد فيها قائد الولاية الثالثة والولاية السادسة بحوالي أسبوعين فقط، قد وجه رسالة تهنئة إلى الجنرال شال جدد له فيها ثقته المطلقة في نجاح برنامجه الذي قال عنه إنه يستحق التهنئة الكاملة في الجزائر)وزادت هذه التهاني من غرور الجنرال شال الذي أدلى بعدها بأيام فقط إلى جريدة لومند الفرنسية بحديث أكد فيه أنه "آخذ بزمام الأمور وأن الإنتصار العسكري لا شك فيه وهو قريب."

ولم يلجأ الجنرال ديغول إلى تقرير المصير إلا عندما تأكد بنفسه من أن مخطط شال استهلك ولم يعد قادراً على التوصيل بسبب المقاومة غير المنتظرة التي أبدتها وحدات جيش التحرير الوطني التي عرفت كيف تتكيف مع الوضع الجديد من جهة( ) ونتيجة ظهور معارضة شديدة للمخطط المذكور في صفوف الضباط السامين في الجيش الفرنسي نفسه من جهة ثانية( )فمن المعلوم أن شال أسس مخططه على النتائج المستخلصة من تجربة الجيش الاستعماري في الهند الصينية، محاولاً توظيف أساليب الحرب الثورية والدعاية النفسية التي طبقها القائد "هوشي منه" بعد أن اقتبسها من الزعيم الصيني "ماوتسي تونغ". لكنه لم يأخذ في الاعتبار شيئاً أساسياً هو أن تلك الأساليب الثورية والدعاية النفسية ما كانت لتنجح في تقويض أركان الاستعمار الفرنسي بالهند الصينية لولانبل الهدف المقصود وطبيعة التيار التحريري وتفاعل الشعب مع قيادته كلها عوامل لا يمكن للجنرال شال أن يتوفر عليها لإنجاز مخططه الذي لم يكن مصيره أحسن من مصير مخطط الجنرال نافار( )في الهند الصينية.

دوافع رضوخ ديغول للتفاوض مع الحكومة المؤقتة: /2

وفي مذكراته التي نشرت مطبوعة سنة سبعين وتسعمائة وألف، تعرض الجنرال ديغول إلى الأسباب الحقيقية التي جعلته يختار تقرير المصير كحل نهائي للمسألة الجزائرية فقال: "كما هي العادة، فإن الاتصال المباشر مع الناس في مواطن نشاطهم قد وضع في ذهني معطيات ما كانت جميع التقارير لتستطيع تبيانها، لقد تأكدت الآن أن الثورة قادرة وستبقى قادرة إلى ما نهاية على إبقاء المقاومة في المناطق خاصة وذلك بمساعدة السكان. ففي هذا الصدد لفتت انتباهي مجموعة من المؤشرات منها أنني، حينما حللت بالأرياف، فإن الفلاحين الذين يسوقهم العسكر للتحية، يقفون باحترام على حافتي الطريق لكنهم يفعلون ذلك في صمت رهيب. أما في تيزي وزو، مثلاً، حيث كثافة السكان لا تسمح للجيش بإجبار الناس على التجمع، فإنهم لم يأتوا للقائي رغم مكبرات الصوت التي كانت تعلن عن مقدمي، وفي قرية من قرى منطقة القبائل حاولت السلطات أن يكون الإستقبال نموذجياً، فحييت بحرارة عند مدخل البلدية واستمعت للأطفال ينشدون النشيد الوطني الفرنسي. لكن، عندما هممت بالخروج، تقدم مني كاتب البلدية المسلم منحنياً، مرتعشاً وقال لي: أيها الجنرال، لا تنخدعوا أن الجميع هنا يريدون الإستقلال، وفي مدينة سعيدة حيث قدم لي البطل بيجار فرقة جورة "المكونة من الفلاقة المعتقلين والمستسلمين، وكان من بينهم طبيب عربي فسألته: "مارأيكم يا طبيب أجابني قائلاً وعيناه مغروقتان بالدموع: أن ما نريده، وما نحن بحاجة إليه هو أن نكون مسؤولين عن أنفسنا وأن لا يسأل عنا أحداً". إذن، أصبحت متأكداً أكثر من أي وقت مضى ورغم أننا نضيع الرجال والمال سدى في محاولتنا فرض الجزائر الفرنسية، وإن السلم لن يأتي إلا بمبادرات سياسية في اتجاه آخر وعلى فرنسا أن تفعل ذلك."

*ومن جهة أخرى، استطعت أن تحقق من مواصلة حرب مستحيلة إلى ما لانهاية ستعرض جيشنا ومن خلال وحدتنا الوطنية إلى خطر، لأن طبيعة العمليات تؤدي حتماً إلى انقسام قواتنا."

"لأجل ذلك، فإنني تعمدت مخاطبة الضباط المسؤولين عن العمليات قائلاً: إذا كان نجاح العمليات الجارية أساسي، فإن المشكل الجزائري لن يجد حله إلا إذا حصلنا على موافقة الجزائريين... وأن عهد الإدارة بواسطة الأوربيين قد انقضى... وإننا نواجه هذه الدراما في "الوقت الذي يتم فيه تحرير جميع الشعوب المستعمرة... أما أنتم، فاسمعوني جيداً إنكم لستم الجيش من أجل الجيش. إنكم جيش فرنسا. لا وجود لكم إلا بها ولها وأنتم في خدمتها. وإن المسؤولية التي أتقلدها لتوجب على الجيش طاعتي لتحيا فرنسا. وأني لمتأكد من أنكم تفعلون ذلك وباسم فرنسا فإنني أشكركم عليه.( )"

إن اعتراف فرنسا بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه يعد إنتصاراً كبيراً بالنسبة لجبهة التحرير الوطني، لأنه يسحب ورقة أساسية من أيدي الديبلوماسية الفرنسية التي ما فتئت تشهر في

وجه الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة واقع الجزائر كجزء لا يتجزأ من الجمهورية الفرنسية، أما الآن وقد اعترف رئيس الدولة الفرنسية بتمايز الشعب الجزائري عن الشعب الفرنسي، فإن الأمر قد تغير، وسهلت مهمة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قصد تحقيق المزيد من الإنتصارات في المجال الديبلوماسي، بل أن طريق التفاوض قد أصبح مفتوحاً وخالياً من كل العراقيل.
ولقد كان هذا هو رأي جبهة التحرير الوطني نفسها إذ في افتتاحية لسانها المركزي، العدد السادس والخمسين: "إن القضية التي حاربنا من أجلها خمس سنوات والتي سجلها أول بيان للثورة وهي قضية تقرير المصير قد حلت بموقفين متكاملين اتخذ أحدهما يوم 16 سبتمبر عندما أعلن رئيس الجمهورية الفرنسية، لأول مرة، عن اعتراف فرنسا بحق تقرير المصير للشعب الجزائري، واتخذ ثانيهما يوم 28 من نفس الشهر عندما أعلنت الحكومة الجزائرية قبولها لهذا المبدأ كأساس لتسوية المشكلة.( )"
لكن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت، في هذه الأثناء، تعاني أزمة السلطة والنفوذ نتيجة الأحداث التي سبق أن تعرضنا لها في بداية هذا الفصل وبسبب موقف، كريم بلقاسم الذي أصبح، أكثر من أي وقت مضى، يعمل على الإنفراد بالقيادة العليا شاهراً في وجه الجميع كونه الوحيد المتبقي طليقاً وعلى قيد الحياة من بين أعضاء القيادة التي أشعلت فتيل الثورة( )ويذكر السيد فرحات عباس أن هذا الشعور بالتعالي الذي كان يحرك بلقاسم كريم قد قوبل بآخر لا يختلف عنه من طرف العقيدين بو الصوف وابن طوبال اللذين" لم يترددا في التذكر بأنهما شاركا في إجتماع الإثنين والعشرين عندما كان كريم ما يزال متعلقاً باهداب مصالي" وخوفاً من أن يشتد الصراع ويتحول إلى مالا يحمد عقباه يتحمل رئيس الحكومة.( ) مسؤولياته ووجه إستدعاء إلى مجلس الولايات للإجتماع من أجل الحلول اللازمة للمشاكل التي تراكمت ولكي تضع حداً للنزاعات الشخصية القائمة ليس بين الباءات الثلاثة فقط ولكن بينهم فرادى ومجتمعين وبين عدد آخر من الأعضاء الأساسين في القيادة.( )
وعندما ألقى الرئيس خطابه التاريخي في اليوم السادس عشر من شهر سبتمبر، كان بعض قادة الولايات قد وصلوا إلى تونس التي حددت كمرحلة أولى قبل الذهاب إلى طرابلس( )ولم يكن بالإمكان تنقل مجالس الولايات لأسباب أمنية وعملية، ولذلك تم الإتفاق على أن تسند المهمة المحددة من طرف رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى خمس عقداء الولايات بالإضافة إلى العقيدين المسؤولين عن قيادة الأركان والباءات الثلاث
الفعل ورد الفعل قبل التفاوض:/3
بعد إنتهاء أشغال المجلس الوطني في اليوم الثامن عشر من شهر جانفي سنة ستين وتسعمائة وألف.
دخلت الثورة الجزائرية مرحلتها المتمثلة في تثوير الجماهير الشعبية ودفعها في اتجاه الانتفاضة الشاملة قصد إرغام العدو على قبول التفاوض كما حدده بيان الفاتح من نوفمبر أي على أساس الإعتراف بالسيادة الوطنية ووحدة التراب الوطني مع إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين.
أن المجلس الوطني، أثناء مداولاته التي دامت أكثر من شهر كامل( ) كان قد أبدى عدداً من الملاحظات حول المرحلة الثانية التي كانت تعني إقامة مناطق محررة على الحدود الجزائرية كمنطلق لإنهاك قوات العدو ولتوفير الإسناد الضروري لجبهة التحرير الوطني في عملية جر الجماهير الشعبية إلى خوض المعركة الحاسمة في شوارع كافة المدن الجزائرية.
بالنظر إلى هذه الظروف وتقديراً للحملة الواسعة التي تقرر الشروع في القيام بها على الحدودين الشرقية والغربية من أجل إعادة لمّ وحدات وفيالق جيش التحرير الوطني التي كانت قد بدأت تتشتت بفعل الأزمات المتتالية التي تعرضنا إليها في الفصلين السابقين ولكي يعود الإنضباط من جديد إلى صفوف المجاهدين قررت قيادة الأركان المتمركزة بغار الدماء على الحدود التونسية وتأجيل الدخول لأرض الوطن إلى وقت لاحق وبالموازات مع هذا القرار شرعت قيادة الأركان في ربط العلاقات الطبيعية مع الولايات كخطوة أساسية في طريق توحيد جيش التحرير الوطني بفرنسا من أجل التخطيط والتنسيق للعمل الفدائي هناك.
و لقد أدى تزايد العمليات في المدن، واستمرار الجنرال ديغول في طريق التسوية على أساس تقرير المصير إلى إغاظة دعاة الجزائر الفرنسية، أنصارها المدنيين والعسكريين على حد سواء، وقادا إلى

ظهور بوادر التمرد على أعلى المستويات وخاصة في الجيش إذ تجرأ الجنرال ماسي على التصريح لإحدى الجرائد الألمانية بأنه يعارض هذه السياسة وهو على إستعداد لمقاومتها بجميع الوسائل عندما يقتضي الحل ذلك.( )
ومما لاشك فيه أن تصريح ماسي لم يكن بريئاً ولا عفوياً ولكنه جاء نتيجة تشاور وتفاهم مع غلاة المعمرين الذين كان النائب لاقيارد يتزعم نشاطهم.
رغم ذلك وحفاظاً على سمعته أمر ديغول بنقل ماسي إلى فرنسا يوم 22/01/1960 وكان الإجراء سبباً مباشراً ليعلن لاقيالارد (LA GAILLARDE) يوم 22/01/1960 عن احتلاله لجامعة الجزائر على رأس مجموعات غفيرة من الأرجل السوداء ووحدات الدفاع المحلي. ووجه نداء إلى السكان الأوربيين ليتظاهروا عشية اليوم الذي بعده وهو يوم أحد للتدليل على تضامنهم مع المتمردين ولإرغام الحكومة الفرنسية على تغيير سياستها.
وبالفعل، فإن المظاهرات التي جرت صاخبة لكنها لم تمنع ديغول من توجيه أوامره إلى كل من دولوفريي وشال لإستعمال العنف في سبيل إسترجاع الهدوء ثم أخذ الكلمة، عن طريق الإذاعة، في اليوم الثالث للتمرد فوصف الأحداث بالعصيان الذي لا يمكن أن يثنيه عن الطريق التي اختارها لفرنسا في تعاملها مع القضية الجزائرية ولما أحس بأن ثمة ترددا في موقف القائد الأعلى للقوات المسلحة نفسه وخشي أن تسري العدوى إلى فرنسا ذاتها، ارتدى زيه العسكري في اليوم التاسع والعشرين من شهر جانفي ووجه خطاباً متلفزاً إلى الشعب الفرنسي للتأكيد على أن تقرير المصير "قرار حكومي صادق عليه البرلمان ووافقت الأمة الفرنسية على أنه المخرج الوحيد الذي بقي ممكناً"( ). وبعد هذا الخطاب الذي كان شديد اللهجة تدخل الجيش بقوة في اليوم الموالي وقضى على التمرد برفع الحواجز وتنظيف الطرقات وإعتقال رؤوس الفتنة وفي مقدمتهم لاقيارد ودوسيزيني ودو ماركي في حين تمكن أورتيز من الفرار إلى إسبانيا في إنتظار تكوين منظمة الجيش السري (المنظمة السرية المسلحة.(
صحيح أن رئيس الدولة الفرنسية قد واجه، بحزم، هذا التمرد منذ بدايته لكنه لم يفعل ذلك حباً في الجزائر أو رغبة في تمكين شعبها من ممارسة حقه في تقرير مصيره. لقد كان بإمكانه أن يفعل ذلك عندما كان قائد فرنسا بلا منازع خلال الحرب الإمبريالية الثانية، لكن قناعته الإستعمارية ووطنيته الضيقة منعته، في ذلك الوقت من القيام بأعمال العظماء الأحرار، وجعلته، في سنة ستين، يشتت صفوف المتمردين على سلطته ويعمل في ذات الوقت على تلبية مطالبهم لأنها هي نفس مطالبه وهي تتمثل، رغم التظاهر بالجنوح إلى السلم والتصريحات المتتالية الداعية جبهة التحرير الوطني إلى التفاوض، في التعجيل بإعدام أسرى الحرب والمعتقلين السياسيين وفي تكثيف العمل العسكري من أجل القضاء على جيش التحرير الوطني وإبراز قوة ثالثة تقبل بالحلول التي تمليها فرنسا والتي لا تكون متناقضة مع مصالحها في جميع الميادين.
إن الجنرال ديغول الذي يريد الحفاظ، بشتى الوسائل، على السمعة التي أكتسبها عالمياً، يقدم تفسيراً خاصاً لأوامره القاضية بتكثيف العمل العسكري في الوقت الذي كان يدعو فيه إلى السلم عن طريق التفاوض، ففي هذا الصدد يؤكد في مذكراته أنه مقتنع فعلاً، بضرورة إخراج فرنسا من هذه الحرب لكنه يريد قبل ذلك "أن تتمكن القوات الفرنسية من السيطرة على الميدان وتبقى كذلك إلى أن أرى الوقت مناسباً لأمرها بالإنسحاب.( )
ففي هذا السياق قام بزيارة إلى الجزائر دامت من الثالث إلى السابع من مارس سنة ستين وتسعمائة وألف، تفقد خلالها، معظم المناطق التي تتمركز بها قواته المسلحة ثم جمع الضباط السامين المكونين لقيادات الأركان وخاطبهم قائلاً: "إن المعركة لم تنته، إنها قد تستمر أشهر وأشهراً، ومادامت مستمرة فإن الواجب يدعوكم إلى مغالبة العدو والتغلب عليه.( )
ومن جهة أخرى، وجه رئيس الدولة الفرنسية اهتمامات بالغة بعملية زرع الشقاق في صفوف الثورة الجزائرية ومحاولة عزل بعض الولايات من أجل التفاهم معها في القوة الثالثة التي كان يعمل على إيجادها من أجل الضغط على جبهة التحرير الوطني. وسوف لن ينسى التاريخ زيارة مجالس الولاية الرابعة إلى فرنسا وإستقباله في قصر الإليزية من قبل الجنرال ديغول نفسه. لقد تم ذلك في سباق ما

يسمى بسلام الشجعان وبواسطة المساعدين المقربين للجنرال وفي مقدمتهم الوزير الأول ميشال دويري وبانار تريكو والعقيد ماتهون.
ويذكر السيد فرحات عباس أن المقابلة مع الجنرال ديغول لم تكن من أجل إيجاد حل للقضية الجزائرية بل إن فرنسا كانت تهدف إلى ضرب وحدة الصف الجزائري.
إن هذه الهزيمة التي منيت بها سياسة الجنرال ديغول، مضافة إلى النتائج السلبية. التي توجت الإنتخابات الجهوية التي جرت في شهر ماي والتي كانت السلطات تراهن عليها لإبراز عناصر القوة الثالثة، كل ذلك قد فرض على رئيس الدولة الاستعمارية العودة إلى مبدأ حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وقد جاء ذلك في خطاب توجه به إلى الأمة الفرنسية بتاريخ الرابع عشر من شهر جوان قال فيه على الخصوص:
"في السادس عشر من شهر ديسمبر فتحت طريق مستقيمة وواضحة، الطريق الموصلة إلى السلم... فحق الجزائريين في تقرير مصيرهم هو الوحيد ومن الدوامة المعقدة والمؤلمة... أنني، مرة أخرى، التفت باسم فرنسا إلى قادة الثورة إننا ننتظرهم هنا لنجد معهم نهاية مشرفة للمعارك التي تتواصل حتى الآن. بعد ذلك، سيتم كل شيء لكي تعطى الكلمة إلى الشعب الجزائري وهو مطمئن البال وسوف لن يكون القرار إلا ما يقرره هو بنفسه( ).
بعد هذا الخطاب بأقل من أسبوع وصل إلى مولان( ) وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مكوناً من السيدين أحمد بومنجل( )ومحمد الصديق بن يحيى( )، غير أن اللقاءات بين الطرفين لم تؤدِ سوى إلى كسر الحواجز النفسية وفتح الباب واسعة أمام المفاوضات الحقيقية التي سوف تنطلق بعد إستفتاء الشعب الفرنسي بتاريخ الثامن من شهر جانفي سنة واحدة وستين وتسعمائة وألف.

ثانيا: المفاوضات بين السرية .....و العلنية

إتفاقيات إيفيان هي مفاوضات تمت بين الجزائر و فرنسا بين عامي 1960 و 1962 ومن خلالها تحصلت الجزائر على استقلالها من فرنسا.
1/مراحل المفاوضات:
حددت جبهة التحرير الوطني أهدافها،و معالمها ، ووسائلها بوضوح دون استبعاد خيار السلم حيث جاء في بيان أول نوفمبر 1954 : "... وفي الأخير ،وتحاشيا للتأويلات الخاطئة، وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم وتحديدا للخسائر البشرية وإراقة الدماء فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشروعة للمناقشة إذا كانت هذه السلطات تحذوها النية الطيبة، وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها... فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ...". ومن هذا المنطلق كان أسلوب ومنهج جبهة التحرير الوطني واضحًا من حيث الموازنة بين العمل العسكري في الداخل والنشاط السياسي والدبلوماسي، فلم تكد تمر ستة أشهر من عمر الثورة حتى دوى صيتها في الكثير من المنابر والمحافل، الدولية بما أتاح تدويل القضية الجزائرية من خلال تمثيلها بوفد في جلسات أشغال مؤتمر باندونغ ، وفي المقابل لم تغفل عن إيجاد الإطار الملائم لفتح باب التفاوض التزاما بما تضمنه بيان 1نوفمبر 1954. في هذا الإطار الذي رسمه البيان ، حرصت جبهة التحرير الوطني على إبقاء باب الاتصالات مفتوحاً وممكناً واستجابت لجميعها بما في ذلك الاتصالات السرية - على الرغم من سوء نية الطرف الفرنسي ، الذي وجد فيها مجالاً لجس النبض،و التنقيب عن مكامن الضعف وايجاد أساليب لضرب الثورة في الداخل والخارج . على أن سلسلة الاتصالات تواصلت و تكررت في فترات متقطعة ما بين سنوات 1956 - 1959 دون أن تحقق نجاحاً يذكر، ومَردُّ ذلك عدم جدية الطرف الفرنسي ، الذي كان يفضل إدراج الاتصالات ضمن استراتيجية الحلّ الأمني العسكري . مما جعلها لا تعدو سوى مناورات سياسية ترمي إلى مساومة قادة الثورة ، وحملهم على قبول فكرة إيقاف القتال أولاً ،وبعدها إجراء انتخابات ينبثق عنها ممثلون للتفاوض مع فرنسا. ومن جانب آخر أكدت الثورة الجزائرية بما لا يدع مجالاً للشك صمودها من خلال انتصاراتها العسكرية على الجيش الاستعماري، ونجاحها في

إخراج القضية الجزائرية إلى حيّز أوسع من الحدود الوطنية والإقليمية وفرضها في المحافل الدولية، ، كما فضحت مناورات ديغول بكافة أشكالها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية والمخططات العسكرية مثل سلم الشجعان -إيجاد قوة ثالثة ، مشروع قسنطينة،و مخطط شال - تقوية الأسلاك المكهربة على الحدود الاستعانة بقوات من حلف الأطلسي.

/2المفاوضات الرسمية:

في ظل الظروف الأنفة الذكر ، ازداد الوضع السياسي والاقتصادي في فرنسا تأزماً بحيث لم يبق لديغول من مجال لقلب الهزيمة العسكرية إلى انتصار سياسي سوى الدعوة للشروع في مفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وقد دعا بشكل رسمي وعلني عبر الخطاب الذي ألقاه يوم 14 جوان 1960 إلى الجلوس حول طاولة التفاوض.

محادثات مولان:

وبناءً على ذلك كلفت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السيدين محمد الصديق بن يحي و أحمد بومنجل لاجراء محادثات في 25 جوان 1960 بمدينة مولان الفرنسية مع الطرف الفرنسي . استمرت هذه المحادثات إلى غاية 29 جوان من نفس الشهر غير أنها باءت بالفشل بعد أن تأكدت نوايا فرنسا السيئة والخلافات الواضحة بين الطرفين حول العديد من القضايا التي أراد فيها الفرنسيون إملاء شروطهم سعيا للتعجيل بوقف إطلاق النار لا غير . و قد شرح السيد فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية - في نداء وجهه للشعب الجزائري يوم 5/7/1960 - موقف حكومته من محادثات مولان حين قال "... فعندما اتخذنا في العشرين من يونيو الأخير قرارا يقضي بإرسال بعثة إلى فرنسا لم يفتنا أن نذكر بأن هناك خلافات كبرى بيننا و بين الحكومة الفرنسية ، و في مولان أتضح أن هذه الخلافات أكبر مما كنا نظن ... فلم يكن تقارب بين وجهات نظر الفريقين فحسب ، وإنما وجد مبعوثانا نفسيهما أمام رفض بات للدخول في المفاوضات ... وحتى في المفاوضات تقف الحكومة الفرنسية موقف الاستعماري العنيد و ترفض كلية مناقشة الند للند..." وعليه تواصلت انتصارات الثورة -رغم الخسائر التي لحقت بها- بأن أفشلت مخطط شال، وفوتت الفرصة على ديغول ومشروعه "الجزائر جزائرية" بعد أن استجاب الشعب الجزائري لنداء الجبهة - أثناء زيارة دوغول للجزائر يوم 9 ديسمبر 1960-حيث خرج الشعب في أبهر صور التضامن والوطنية في مظاهرات 11 ديسمبر 1960 عمت مختلف مدن الجزائر من العاصمة ، وهران قسنطينة ، بجاية ، البليدة وغيرها ، كما صعد جيش التحرير الوطني من كفاحه .أما على المستوى الخارجي فقد نشطت بعثات جبهة التحرير الوطني على جميع الأصعدة ، مما أجبر حكومة ديغول على العودة إلى طاولة المفاوضات . وبمساعي سويسرية ممثلة في شخص أوليفي لانغ تجددت اللقاءات بين وفدي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و الحكومة الفرنسية في لوسارن و نيوشاتل ، جمعت أحمد بومنجل وأحمد فرنسيس و سعد دحلب بممثلي الحكومة الفرنسية براكروك ، ثم شايي .و لاحقا التقى جورج بومبيدو دولوس بالسيد الطيب بولحروف في نيوشاتل

ايفيان الأولى:

كان من المرتقب إجراءها في 7 أفريل1961 لكنها تأخرت نتيجة وضع فرنسا السياسي الذي ازداد تأزما ، بالإضافة إلى رفض جبهة التحرير فكرة إشراك أطراف أخرى في المفاوضات عندما أفصح لوي جوكس في 31/3/1961 عن نية حكومة بلاده اشراك الحركة الوطنية الجزائرية MNA). .) بالإضافة إلى حادثة اغتيال رئيس بلدية ايفيان و ما تلاه من أحداث نتيجة الضغط الذي أظهره المستوطنون المتصلبون بمواقفهم المنادية بشعار "الجزائر فرنسية"، وقد ذهبوا أبعد من ذلك بأن أسسوا منظمة إرهابية: منظمة الجيش السري . O.A.S كما حاول أنصار الجزائر فرنسية من الجنرالات المتطرفين من أمثال صالان و جوهو و زيلر وشال الإطاحة بالرئيس ديغول في 22 أبريل1961 مما عرَّض المفاوضات إلى التأجيل إلى غاية يوم 20 ماي 1961 بمدينة ايفيان، أين إلتقى الوفد الجزائري المشكل من السيد كريم بلقاسم - محمد الصديق بن يحي - أحمد فرنسيس -سعد دحلب و رضا مالك و أحمد بومنجل بـ السيد لوي جوكس و كلود شايي و برونو دولوس ... ورغم الجلسات المتكررة ما بين 20 ماي - 13جوان 1961 لم يحسم في القضايا الجوهرية إذ اصطدمت

مرة أخرى بإصرار الطرف الفرنسي بمناقشة ملف وقف إطلاق النار بمعزل عن بقية الملفات، والمساس بالوحدة الترابية للجزائر في إطار سياسة فصل الصحراء ، ومسألة محاولة فرض الجنسية المزدوجة للفرنسيين الجزائريين ، إلا أن الطرف الجزائري رفض المساومة على المبادئ الأساسية التي أقرها بيان أول نوفمبر 1954، الأمر الذي دفع بالسيد لوي جوكس رئيس الوفد الفرنسي تعليق المفاوضات يوم 13جوان . 1961

محادثات لوغران:

استؤنفت المحادثات في لو غران ما بين 20 - 28 جويلية 1961 لكن بدون جدوى مما جعل المفاوض الجزائري يبادر هذه المرة إلى تعليقها بسبب إصرار الحكومة الفرنسية على التنكر لسيادة الجزائر على صحرائها مروجة لمغالطة تاريخية مفادها أن الصحراء بحر داخلي تشترك فيه كل البلدان المجاورة وبهدف ضرب الوحدة الوطنية و إضعاف الثورة وتأليب دول الجوار عليها . و بذلك علقت المحادثات نظرا لتباعد وجهات النظر بين الطرفين لاسيما فيما يخص الوحدة الترابية . ولم تباشر الحكومة المؤقتة اتصالاتها إلا بعد أن تحصلت على اعتراف صريح في خطاب الرئيس الفرنسي شارل ديغول يوم 5سبتمر 1961 ضمنه اعتراف فرنسا بسيادة الجزائر على صحرائها. على إثر ذلك تجددت اللقاءات التحضيرية أيام: 28 - 29 أكتوبر 1961 ثم يوم 9 نوفمبر 1961 في مدينة بال السويسرية جمعت رضا مالك و محمد الصديق بن يحي بـ شايي ودو لوس عن الطرف الفرنسي و في 9، 23 و 30 ديسمبر 1961 التقى سعد دحلب بلوي جوكس في مدينة لي روس لدراسة النقاط الأساسية و مناقشة قضايا التعاون وحفظ النظام أثناء المرحلة الانتقالية ومسألة العفو الشامل. و بعد أن ضمن المفاوض الجزائري تحقيق المبادئ الأساسية و السيادية خلال المفاوضات التي جرت بـ لي روس ما بين 11- 19 فبراير 1962و مصادقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية على مسودة محادثات لي روس أبدى استعداده للدخول في مفاوضات المرحلة النهائية

مفاوضات ايفيان الثانية:

بعد أن صادق المجلس الوطني للثورة الجزائرية على مسودة (لي روس) أعلنت الحكومة المؤقتة رغبتها في مواصلة المفاوضات رسميا في مدينة ايفيان الفرنسية أين التقى كريم بلقاسم و سعد دحلب و محمد الصديق بن يحي ، و لخضر بن طوبال و امحمد يزيد و عمار بن عودة رضا مالك و الصغير مصطفاي بالوفد الفرنسي: لوي جوكس وروبير بيرون ، و برنار تريكو و برينو دو لوس و كلود شايي والجنرال دو كماس ، في جولة أخيرة من المفاوضات امتدت ما بين 7- 18 مارس 1962. توجت بإعلان توقيع اتفاقيات ايفيان و إقرار وقف إطلاق النار، و إقرار مرحلة انتقالية وإجراء استفتاء تقرير المصير . كما تضمنت هذه الاتفاقيات جملة من اتفاقيات التعاون في المجالات الاقتصادية و الثقافية سارية المفعول لمدة 20 سنة.

/3مضمون اتفاقيات ايفيان:

يمكن تلخيص مضمون اتفاقيات ايفيان و حصرها في النقاط التالية:

-1وقف إطلاق النار ابتداء من يوم 19 مارس 1962م.

-2الاعتراف باستقلال الجزائر و سيادتها الكاملة على أراضيها ووحدة ترابها.

-3موافقة الجانب الجزائري على تأجير قاعدة المرسى الكبير بوهران للسلطات الفرنسية لمدة 15 سنة و كذلك مطارات عنابة و بوفاريك و بشار و رقان لمدة 05 سنوات.

-4تكفل الجزائر بسلامة الحقوق الخاصة ، بامتيازات استغلال المناجم و المحروقات و حرية الشركات الفرنسية في الاستمرار في ممارسة نشاطها.

-5حق المستوطنين في الاختيار بين الجنسية الجزائرية و الفرنسية مع إعطائهم ضمانات كافية للاحتفاظ بأملاكهم و أموالهم.

-6التعاون بين الجزائر و فرنسا في جميع الميادين الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

-7تحديد الفترة الانتقالية بـ 04 أشهر ، يتم خلالها التمهيد لإجراء الاستفتاء.

-8يشرف على الحكم خلال الفترة الانتقالية لجنة تنفيذية مشتركة.

-9يتم إجراء عملية الاستفتاء حول تقرير المصير عقب الفترة الانتقالية مباشرة ، و تشرف على العملية لجان جزائرية فرنسية مشتركة و تكون صيغته الاستفتاء : نعم أو لا للاستقلال و التعاون و نسجل هنا اختلاف وجهات المنظر بين القادة الجزائريين حول مضمون هذه الاتفاقية فمنهم من يرى بأنها استعمار مقنع و أنها ربطت مصير الجزائر بفرنسا إلى الأبد ، حيث سمحت للفرنسيين بالاحتفاظ بالقواعد العسكرية في الجزائر ، و سمحت للمعمرين بالاحتفاظ بامتيازاتهم و أعطت الحق للشركات الفرنسية باستغلال ثروات البلاد و منهم من يرى بأن الاتفاقية نصر عظيم للثورة الجزائرية حيث أنها خلصت البلاد من الهيمنة الاستعمارية الفرنسية التي دامت 132 سنة و منهم من يرى بأنها خطوة ايجابية نحو الاستقلال التام إذ يمكن تجاوز بعض سلبياتها فيما بعد. و فعلا بدأت الجزائر بمجرد استعادة استقلالها في التخلص من بعض البنود السلبية للاتفاقية لتستكمل استقلالها السياسي والاقتصادي و الثقافي.

ثالثا: الدولة الجزائرية الفتية....و تحديات الاستقلال

/1توقف القتال وإعلان الاستقلال:

بعد موافقة الطرفين الجزائري و الفرنسي على بنود اتفاقية ايفيان بدأت عملية التنفيذ مباشرة ففي 19مارس1962 تم وقف إطلاق النار بكامل التراب الجزائري، و بالتالي انتهت الحرب بعد 07 سنوات و نصف و بدأت اللجنة التنفيذية المشتركة في الإشراف على تسيير البلاد و في شهر جوان 1962 عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية اجتماعا له بطرابلس لبحث مستقبل البلاد ، و انتهى في الاخير و بعد خلافات حادة بوضع ما سمي بـ " ميثاق طرابلس " و في أول جويلية 1962 بدأت عملية الاستفتاء حول تقرير المصير و كانت صيغة نعم او لا للاستقلال و التعاون و جاءت نتيجة ايجابية حيث صوتت الأغلبية الساحقة من الشعب الجزائري لصالح الاستقلال و في 05 جويلية 1962 تم الإعلان الرسمي عن استقلال الجزائر.

/2قيام الجمهورية الجزائرية:

في 19 مارس 1962م أعلن عن اتفاق القتال فوضع بهذا حدا لحرب إبادة طويلة ضد الشعب الجزائري مارسها الاستعمار الفرنسي بكل وحشية ، و قد انتهت هذه الحرب باتفاق ايفيان بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و فرنسا و بمقتضى هذا الاتفاق يتحقق استقلال الجزائر على أساس احترام وحدتنا الترابية و الشعبية.

ظروف تكوين الجمهورية الجزائرية:

بعد الاتفاق على وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 ، تكونت هيئة تنفيذية بموافقة الطرفين الجزائري و الفرنسي برئاسة عبد الرحمان فارس لتشرف على تسيير امور البلاد ريثما تتكون الحكومة الوطنية لتحل محل السلطات الفرنسية ، و حددت اتفاقيات ايفيان مدة صلاحيتها بأقل من أربعة أشهر. و في هذه المدة واصلت جبهة التحري الوطني نشاطها للقضاء على منظمة الجيش السري الإرهابية L'OAS و في شهر ماي – جوان 1962 عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية C.N.R.Aمؤتمرا عاما ضم أعضاء الحكومة المؤقتة و القيادة العامة لجيش التحرير الوطني و قادة الولايات الست ، و انتهى بوضع برنامج طرابلس الخاص بمستقبل الجزائر المستقلة كما تم فيه تكوين المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني ، و في الفترة الممتدة من 19 مارس الى 01 جوان 1962 تم اطلاق سراح المساجين من السجون الفرنسية داخل الجزائر و خارجها ، و عاد معظم اللاجئين إلى ارض الوطن و شرع الآلاف من المعمرين في مغادرة الجزائر و في 01 جويلية 1962 وقع الاستفتاء الشعبي على تقرير المصير و كانت الاستفتاء هي نعم او لا للاستقلال و التعاون و أعلنت عن النتائج في يوم 1962-07-02 فكانت 5.975.581 صوتوا بنعم من مجموع 5.992.115 و في نهاية سبتمبر أقدمت الحكومة الجديدة على تعيين المرشحين للمجلس الوطني التأسيسي و كان عددهم 196

نائبا و في أول اجتماع له اعلن قيام الجهورية الجزائرية في 26 سبتمبر 1962 ، انتهت مهمة الهيئة التنفيذية المؤقتة و حلت محلها الحكومة الجزائرية منتهجة النهج الاشتراكي.

مؤتمر طرابلس و الاختيارات الكبرى في الجزائر:

عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس ليبيا مؤتمرا هاما ضم أعضاء الحكومة المؤقتة و القيادة العامة للجيش و قادة الولايات الست و بعض المسؤولين الذين تم الإفراج عنهم من سجون فرنسا و استمر هذا المؤتمر عدة أيام من أواخر شهر ماي إلى بداية شهر جوان 1962 ، و انتهى بوضع برنامج طرابلس الخاص بمستقبل الجزائر المستقلة كما تم فيه تكوين المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني فبرنامج طرابلس حدد السياسة العامة للبلاد و حدد الوسائل التي بواسطتها يمكن علاج المشاكل التي واجهتها الجزائر غداة استقلالها و تضمن الميثاق مجموعة من الاختيارات تظهر من خلال:

-1الاختيارات السياسية

أ- محاربة الاستعمار و دعم وحركات التحرر في كل العالم.

ب- دعم السلم و التعاون الدولي المتوازن و العادل.

ج- تجسيد الوحدة المغاربية و الإفريقية.

د- بناء دولة عصرية على أسس ديمقراطية في إطار مبادئ اشتراكية.

-2الاختيارات الاقتصادية

أ- محاربة التسلط الاحتكاري و الإقطاعي.

ب- ضرورة بناء اقتصاد وطني متكامل و تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

ج- تطبيق سياسة التخطيط.

د- مراجعة العلاقات الاقتصادية مع الخارج مع إحداث تغيير جذري على هياكل الحياة في الريف و تصنيع البلاد.

هـ- التأكيد على النظام الاشتراكي كوسيلة للتنمية الشاملة المتوازنة.

-3الاختيارات الاجتماعية و الثقافية

-رفع مستوى معيشة السكان بالقضاء على البطالة، الأمية، تحسين الوضعية الصعبة و توفير السكن-استعادة الثقافة الوطنية و إعطاء اللغة العربية مكانتها

-دعم الثقافة الوطنية على أسس علمية ثورية

-ترسيخ القيم الوطنية في إطارها الحضاري العربي و الإسلامي

-تأكيد التمسك باللغة العربية كعنصر أساسي للهوية الوطنية المتميزة

IIIالمشاكل التي واجهتها الجزائر في بداية الاستقلال و الاهتمامات المستعجلة للجهورية الجزائرية :

واجهت الجمهورية الجزائرية الفتية غداة استرجاعها للاستقلال الوطني مشاكل مختلفة في شتى الميادين نظهر من خلال:

أ- المشاكل السياسية : * اتفاقية ايفيان و ما نصت عليه من بقاء مع بعض الجيش الفرنسي مرابطا في بعض المغارات و الموانئ الإستراتيجية (مرسى الكبير (لمدة 15 سنة ....) و رقان ....) مع بقاء المعمرين محتفظين بامتيازاتهم الاقتصادية و الاجتماعية و هو ما يهدد السياسة الوطنية * الصراعات و الحزازات الشخصية على السلطة بحيث تطورت من خلافات كلامية إلى استعمال السلاح و البلاد و ما تزال لم تضمد جراحها ، أزمة صائفة 1962 " * الخلافات الحدودية بين الجزائر و جيرانها خاصة مع المغرب الأقصى في عام 1963 م.

ب- المشاكل الاجتماعية : لقد أسفرت الحرب التحريرية عن استشهاد أكثر من مليون و نصف المليون شهيد و حوالي 3 ملايين من الذين كانوا في المحتشدات و 100 إلف معتقل و 300 ألف كانوا لاجئين خارج الوطن و خاصة في تونس و المغرب الأقصى و أكثر من 300 ألف يتيم من بينهم 30 ألف يتامى و ألاف من المعطوبين و الآلاف من النازحين من الأرياف نحو المدن ناهيك عن الأرامل و المرضى و المشردين و العاطلين عن العمل .... الخ.

ج- المشاكل الاقتصادية : قام الاستعمار الفرنسي بتدمير أكثر من 08 ألاف قرية و خرب العديد من

الطرق و الجسور و احرق الآلاف من الهكتارات من الغابات و الأشجار المثمرة و قضي على الآلاف من المواشي و اتلف المزارع و قام بزرع الالغام في مساحات شاسعة من الأراضي. و قام بتخريب الآلات الفلاحية و الصناعية و تهريب رؤوس الأموال التي قاربت 100 مليار فرنك و تركت ديون قدرت ب 20 مليار فرنك كما هاجر مليون إطار أوربي الجزائر عام . 1962
د- المشاكل الثقافية: و تتمثل في أمية السواد العظم من الشعب الجزائري بكل فئاته و قلة الإطارات الفنية و المعلمين و قلة المدارس و مراكز التعليم و عموما فرنسا لم تترك للشعب الجزائري ما تفتخر به بل الأدهى و الأمر هو أحوال الشعب الجزائري في عام 1830 كانت أحسن بكثير من عام . 1962
3/الاهتمامات المستعجلة للجمهورية الجزائرية:
لم تبق الجزائر مكتوفة الأيدي حيال هذه المشاكل الخطيرة بل بذلت مجهودات جبارة من اجل الحيلولة دون استفحالها و انتهجت في ذلك الأساليب التالية:
أ-إعادة بناء و ترميم القرى التي خربها الاستعمار الفرنسي لتجميع السكان و الحد من النزوح.
ب-التكفل بالأرامل و أبناء الشهداء و المعطوبين و اليتامى و توفير لهم كل الإمكانيات.
ج- توفير العلاج و المرافق الصحية لأبناء الشعب للقضاء على الأمراض و الحد من الوفيات.
د- استصلاح الأراضي الزراعية و إعادة تشجير الغابات و الاهتمام بتربية المواشي
و- الانطلاق في سياسة التأمينات (الأراضي، البنوك، المناجم، المحروقات ..... الخ.)
هـ- الاهتمام بالتعليم و الثقافة الوطنية بتوفير الإمكانات و إقامة علاقات تعاون مع الدول الشقيقة و الصديقة و هكذا بعد استدمار دام 132 سنة خرجت فرنسا من الجزائر ووجد الشعب الجزائري نفسه أمام تحديات جديدة تتمثل في ذيول الحرب و مخلفات الدمار و الخراب فاتخذت السلطات آنذاك إجراءات مستعجلة للحيلولة دون استفحال المشاكل و مخلفات المستدمر الفرنسي.

الخاتـــمة

إن اتفاقيات ايفيان تعد نتيجة منطقية للكفاح المسلح والمعاناة والتضحيات التي قدمها الشعب الجزائري طوال سبع سنوات ونصف من الثورة التحريرية.
إذ أن مقاومة الشعب الجزائري هي التي دفعت فرنسا إلى القيام بتنازلات تدريجية إضافة إلى تراجعها عن جملة من مواقفها الأولية المتمثلة في مطالبة الشعب الجزائري وممثله الشرعي (جبهة التحرير الوطني) برفع الراية البيضاء والاعتراف بالهزيمة.
إن المفاوضات مهدت لاستقلال الجزائر رغم بعض الخلافات التي يمكن أن تحدث في أي مكان، ولقد عمل قائد الأركان الراحل الرئيس هواري بومدين على توحيد جيش الحدود وجيش الداخل قبيل الاستقلال لأنه كان يرى أن قوة الطرف الجزائري في المفاوضات تتمثل في الوحدة، والتذكير بأن الهدف الأسمى هو تحقيق الاستقلال وليس الركض وراء المناصب العليا.
و لا يفوتني هنا أن أركز على استمامة و صمود المفاوض الجزائري و الذكاء الذي كان يتمتع به فحسن إدارة الوفد الجزائري المفاوض لمسار هذه المفاوضات هو الذي عجل بقطف ثمارها.
و كان عمل المفاوض الجزائري مدعما و مكملا لعمل أخيه المجاهد الذي حمل السلاح و قدم دمه و جهده و كل ما يملك فداء لتراب هذا الوطن الغالي.

بحث بعنوان: تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

المبحث الأول: ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.
شهدت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها ليلة الفاتح نوفمبر 1954، و إلى غاية استرجاع السيادة الوطنية في جويلية 1962 أحداثا و تطورات هامة على مختلف الأصعدة، سواء السياسية منها أو العسكرية. إن على المستوى الداخلي أو الخارجي، كان لها تأثير كبير في سيرها و استمرارها...
و يعتبر تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 19/09/1958 أحد أبرز هذه الأحداث الهامة، حيث يمكننا اعتبار هذا الحدث حصيلة لظروف و عوامل عاشتها الثورة داخليا و خارجيا، و وفق هذا يمكننا التمييز بين ظروف داخلية و أخرى خارجية أسهمت في ظهور الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.
.1الظروف الداخلية:
تكتسي هذه الظروف و العوامل أهمية بالغة، لما لها من تأثير مباشر على سير أحداث الثورة و التي يمكننا حصر أهمها فيما يلي:
أ- الظروف السياسية: بموجب قرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، تم تشكيل أول جهاز تنفيذي رسمي للثورة الجزائرية ألا و هو لجنة التنسيق و التنفيذ،و التي ضمت خمسة أعضاء وزعوا فيما بينهم المهام الموكلة لهذه اللجنة.
لقد سعت لجنة التنسيق و التنفيذ بكل ما أتيح لها من إمكانات إلى تنظيم الثورة وقيادتها، غير أن صعوبات اعترضتها فأجبرتها على مغادرة الجزائر باتجاه الخارج، بعد فشل معركة الجزائر (1957).
و رد الفعل العنيف للسلطات العسكرية الفرنسية، فحاولت اللجنة أن تعالج المشاكل الداخلية للثورة من الخارج (تونس)، ثم العودة إلى أرض الوطن، و لكن الأحداث سارت نحو الأسوأ.
و قد أدى هذا الأمر إلى ظهور أزمة داخلية سنة 1957، تمثلت في الصراع بين كريم بلقاسم وعبان رمضان و لكلن بفضل اللجوء إلى وساطة السيد عباس فرحات تم حل الأزمة مؤقت بالاتفاق على توسيع لجنة التنسيق و التنفيذ و المجلس الوطني للثورة الجزائرية، و هذا في مؤتمر 20 أوت 1957 بالقاهرة.
لكن رغم ذلك فإن لجنة التنسيق و التنفيذ بقيت تور في حلقة مفرغة، و تعاني من غياب روح الثقة و عدم التجانس بين الأعضاء المشكلين لها، مما أدى إلى فشلها في حل المشاكل التي كانت تعاني منها الثورة في الداخل خصوصا و بخاصة ما تعلق بمشكل الأسلحة و الذخيرة.
و في هذه الأجواء سيحدث اغتيال عبان رمضان، و قد انجر عن هذا الاغتيال آثار سلبية على نفسية بقية أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ، خصوصا السيد عباس فرحات ال1ي فكر في الانسحاب من عضوية البعثة الخارجية، لكنه تراجع عن قراره و برر ذلك بقوله:" بأن مكانه بين المسؤولين وإلى جانبهم على الأقل من أجل تفادي ما هو أسوأ.
و بالإضافة إلى ذلك فقد وقعت حوادث في صفوف الثورة دلت على تقلص وتراجع روح الثقة، فظهرت حركات مناوئة للقيادة ، و تعتبر قضية محمد لعموري من أخطارها، حيث تعود جذورها إلى فيفري 1958عندما قررت لجنة التنسيق و التنفيذ CCE إنشاء لجنة التنظيم العسكري COM في غارما و بتونس و وجدة بالمغرب، ولما تأكد من عدم نجاعة الكوم الشرقي بقيادة محمدي السعيد تقرر حله بأمر من كريم بلقاسم، غير أن العقوبات التي نزلت بقيادة الآخرين هي التي سوف تعتدي المؤامرة لقد تقرر تعليق مهام محمدي السعيد لمدة شهر، و تم تجريد كل مساعيه و هم: العقيد ممد لعموري، عمارة بوقلاز، مصطفى بن عودة، و عواشرية محمد من رتبهم العسكرية، وإبعادهم إلى القاهرة و بغداد و كان فتحي الذي أول من اتصل بمحمد لعموري و أخبره عن استياء عبد الناصر من الحكومة المؤقتة وبالأخص من

كريم بلقاسم الذي ارتاب منه كثيرا، كما أعلمه أن الحكومة المصرية مستعدة لمساعدته بالأسلحة و الذخيرة للتخلص من الحكومة المؤقتة و العقداء بلقاسم كريم، محمود شريف، لخضر بن طوبال و عبد الحفيظ بوصوف.
بعد لقاء فتحي الديب مع لعموري انظم مصطفى لكحل أحد المناهضين لمؤتمر الصومام و أحمد نواورة إلى المؤامرة، ثم عمارة بوقلاز، ومساعده عواشرية و حاول لعموري الاتصال بقادة الداخل وبالأخص بالعقيد عميروش الذي لم يخفي تدمره من الحكومة المؤقتة بحجة أولية الداخل على الخارج، لكنه لم يفلح فاقتصرت المؤامرة على حمايته. و لكن أمر المؤامرة عرف في الوقت المناسب بفضل المناضل سالم شلبك الذي يحسن البربرية، وكان لعموري في ضيافته حيث نقل عنه أن لعموري عندما كلم جماعته في الكاف بتونس في منزل شلبك باللهجة الشاوية فهم ما قاله لهم: كان سالم مخلص للثورة و عندما لاحظ شيء يحضر قد حيت بالثورة تحرك و أبلغ القيادات بما سمع، مما جعل القيادة في تونس تتبع اتصالات لعموري، و أتاحت له الفرصة ليجتمع بجماعاته وألقت عليهم القبض أثناء ذل و اسجنوا.
و بعد تحريات دامت ثلاثة أشهر توصل خلالها بن طوبال إلى جمع الأدلة اللازمة التي تورط جماعة العموري في مؤامرة ضد الحكومة المؤقتة استدعى العقيد الهواري بومدين من المغرب لترأس المحاكمة التي تمت بحضور علي منجلي و العقيد صادق، و في ليلية 15 إلى 16 مارس 1959 تم إعدام العقيد محمد لعموري ونواورة و الرائدين عواشرية و مصطفى لكحل. محمد ربي أورد أن تحريات بن طوبال توصلت إلى معرفة تورط عبد الحفيظ بوصوف في المؤامرة، غير أن التقرير الذي قدمه للحكومة غض الظرف عن هذا الدور.
أما الدور السلبي الذي لعبته مصر في مؤامرة العموري فقد أورد بن طوبال في مذكراته مؤكدا دوافع الرئيس جمال عبد الناصر الرمية آنذاك للاستعمال لعموري و جماعته من أجل الإطاحة بالحكومة المؤقتة لعد ثقته في الرئيس فرحات عباس الذي أبدى باسم الثورة الجزائرية ميولات مغاربية في مؤتمر طنجة المنعقد بين 27 و 30 أفريل 1958، حيث اتفقت الأحزاب المغاربية (ج.ت.و) حزب الاستقلال، و الدستور الجديد على تشكيل جبهة موحدة و ذلك ما لم يرض الرئيس عبد الناصر.
و يضيف بن طوبال أن انزعاج الحكومة المصرية من قادة الثورة بدا قبل من التاريخ، في سنة 1956 و بمجرد أن أطلع عبد الناصر على وثيقة مؤتمر الصمام، اعتبر أن الثورة الجزائرية قد اصطبغت الماركسية و هنا كتب بن طوبال يقول:" كانت نظرتهم (المصريين) للثورة سيئة بعد كل الصيت الذي تحصلت عليه و التأثر الذي مارسته على البلدان العربية"، و حسب بن طوبال فإن المصريين كانوا يريدون استعمال الثورة الجزائرية ضد بورقيبة الذي أبدى بدوره ميولات مساندة للسياسة المغربية، فلعب عبد الناصر ورقة لصالح بن يوسف المعارض لبورقيبة، ثم طلب من قادة الثورة أن يتخذوا موقفا معاديا لسياسة الزعيم التونسي البعيدة عن فكرة الوحدة العربية، و يعتقد بن طوبال أن العلاقة بين عبد الناصر و الثورة الجزائرية تعقدت بعد أن عين فرحات عباس على رأس الحكومة المؤقتة الدكتور لمين دباغين القريب من طروحات القومية العربية، لكن ماذا كان يريد عبد الناصر؟
بن طوبال يجيب حسب تصريحات المتمردين أنفسهم (جماعة العموري) و التي استبقاها خلال محاكمتهم. فإن عبد الناصر يكون قد نصحهم بأن محمد العموري يقوم بانقلاب عسكري ذد الحكومة المؤقتة، بعد عودته من منفاه إلى تونس مع أحد أنصاره المدعو (الجمعي سعدية) المعروف بمصطفى لكحل، ثم توقيف القادة الرئيسين للثورة بوصوف، بلقاسم كريم بن طوبال و محمود شريف وزير التموين و التسلح ليشكلوا بعدها حكومة جديدة يترأسها لمين دباغين و بهذا يكون بن طوبال قد فند ما جاء في كتاب "إيف كوريير" في أن بلقاسم كريم كان يعتقد أن فرحات عباس تواطأ بدوره مع جماعة العموري و عبد الناصر للقضاء على سلطة القادة العسكريين.
و قبل أن يغادر الجزائر متوجها إلى القاهرة قام العقيد العموري بتعيين كل الرجال الذين يثق فيهم في المناصب الحساسة، بالولاية الأولى فعل ذلك كي يقوي نفوذه، أما الرجال الذين اعتمد عليهم لتنفيذ المؤامرة فهم نواورة بلهوشات، ملوح، صالح قوجيل، عمار بلعقون، بلحاج بوخراس... و في غياب العموري كان هؤلاء يتصلون به عبر المراسلة و كانوا ينتظرون عودته بفارغ الصبر.
و خلال محادثتهم تبين أن أهدافهم هي الانقلاب على النظام الحالي، سحق عبد الناصر القبائلية واختيار

حكومة أخرى يكونوا أعضاء فيها. و كانوا يزعمون أنهم تحصلوا على دعم العقيد عميروش قائد الولاية الثالثة كان لهؤلاء موقفا صارما ضد الحكومة المؤقتة و حينما وصل لعموري رفقة مصطفى الأكحل عقدوا اجتماعا أولا بالكاف تحت رئاسة العقيد نواورة و من بين الحضور كان يوجد: بلهوشات ملوح، صالح قوجيل، الكومندان شريف قائد القاعدة الشرقية و بولخراس، و خلال الاجتماع تحدث نواورة عن التضامن الذي يربط قادة الولاية الأولى و قادة القاعدة الشرقية، وحسب العقيد لعموري فإن الحكومة المؤقتة كانت تتآكلها صراعات داخلية و قال: " أن محمود شريف و بلقاسم كريم و عبد الحفيظ بوصوف كانوا يشكلون زمرة مستقلة أما توفيق المدني، مهري و بن طوبال فهؤلاء يشكلون زمرة أخرى في حيث يشكل كل من فرحات عباس و أحمد فرنسين الزمرة الثالثة، أما لمين دباغين فقد استقال لأنه رفض التعامل مع أي من هذه الزمر الثلاثة.
و زعم لعموري أنه اتصل بلمين دباغين و كون هذا الأخير قد قال له:" أعرفتم أيها الشاوية جيدا، أنتم ترفضون أن يرفضكم أيا كان" فأجابه لعموري أن رجاله سيفعلون ما يلزموا أنهم لن يتأخروا بتنفيذ مهمتهم، و كان لعموري يخبرهم أن المصريين كانوا ينتقدون الحكومة المؤقتة الحالية التي قالوا عنها أنها لا تمثل الشعب الجزائري و في ما يتعلق بتحويله إلى القاهرة رفقة أعضاء آخرين من الكوم، زعم أن عمار بن عودة نجا من هذا الإجراء لأن بن طوبال سانده.

أما هو و عمارة بوقلاز فقد تمت معاقبتهم لأنه لا يوجد في الحكومة المؤقتة أي وزير بإمكانه مساندتهما لذلك تمت معاقبتهما بصراحة و استرسل العقيد لعموري قائلا:" اعلموا يا أصدقائي الأعزاء إن عدونا الأبدي هو محمود الشريف المتواطئ مع الوزراء الآخرين لتسليم قيادة ولايتنا إلى القبائل و نحن لن نرضى بهذا الإجحاف و اعلموا كذلك أن بن طوبال هو من أقدم على تنفيذ حكم الإعدام في حق زيغود يوسف لكي يحل محله ومن المؤسف أن يكون وزير مثله في حكومتنا ومن جهة أخرى تقدمت باحتجاج أمام الحكومة المؤقتة ضد اغتيال عبان رمضان لما أدركت أن مواقف هؤلاء تجاه حكومتنا خطرة قررت إخبار أعضاء الحكومة بالنوايا السيئة."
و يعتبر مجيء الجنرال ديغول إلى هرم السلطة في فرنسا إثر حوادث 13 ماي 1958 التي قادها غلاة المعمرين وقادة الجيش الاستعماري بالجزائر، عاملا هاما يضاف إلى العوامل السابقة، فديغول بعودته هذه أعاد القوة للنظام الفرنسي، و الذي يعول أساسا على الجيش و الحل العسكري للقضاء على الثورة الجزائر و تحقيق طموحات المعمرين.
بالإضافة إلى المناورات السياسية و المشاريع الاقتصادية الخادعة و التي ستتجسد في مشروع قسنطينة الذي بدأ بوادره بالحديث عن سياسة الإصلاحات بهدف:" تحسين ظروف معيشة السكان الجزائرية."
لقد بدأ ديغول منذ صائفة 1958 في تحضير استفتاء حول دستور خامس للجمهورية الفرنسية، المزمع إجراؤه يوم 26سبتمبر 1958، و في هذه الظروف شرعت لجنة التنسيق و التنفيذ في دراسة ملف تحولها إلى حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، من أجل مواجهة سياسة ديغول داخليا سواء عسكريا أو سياسية، و إيجاد جهاز سياسي شرعي يمكنها من أن تساهم في التعجيل بعملية المفاوضات و إيجاد تسوية سلمية.
ب- الظروف العسكرية:
تكاد تجمع مصادر الأرشيف و الدراسات التاريخية التي تناولت هذا الموضوع، على أن الأوضاع العسكرية للثورة الجزائرية خلال هذه الفترة كانت جد حرجة و صعبة للغاية.
فسنة 1958 و ما بعدها سجلت بصورة ملحوظة منعطفا حاسما في تسير العمليات العسكرية في الجزائر. فسواء في الداخل أو الخارج تلقت الثورة ضغطا عسكريا من طرف الجيش الاستعماري الفرنسي و فرق "الأمن" بمختلف وحداتها، حيث أصحبت المبادرة من جانب الوحدات العسكرية الفرنسية، التي تأقلمت مع أسلوب الحرب الثورية، و قد عم الإرهاق في الداخل من جراء الإستراتيجية العسكرية الديغولية، وبدأ الحماس الذي عرفته الثورة عند بدايتها يتناقص.
و في هذا السياق تلقت قوات جيش التحرير الوطني خسائر فادحة في الأرواح، سواء في المعارك و الاشتباكات في داخل الوطن أو على الحدود المسيجة و المكهربة(خط موريس) فخلال سنتي 1958 و

1959 كان 80% من عناصر جيش التحرير الوطني يستشهدون وسط الأسلاك الشائكة و المكهرب، خلال اختراق خط موريس.
ونتيجة للتأثيرات السلبية الخطيرة لخط موريس على الثورة، فقد ضاعفت قوات جيش التحرير الوطني عملياتها الصغرى منذ جانفي 1958، ضد القوات العسكرية الفرنسية على الحدود الجزائرية التونسية، و بذلك تبدأ "معركة الحدود" التي ستنتهي في أواخر شهر ماي من نفس السنة، و قد تكبدت وحدات جيش التحرير الوطني خسائر فادحة في هجماتها ضد خط" الموت" موريس فمثلا استشهد يوم 26 فيفري 1958 حوالي 225 جنديا مقابل مقتل 19 جنديا فرنسيا فقط، و في 27 فيفري 1958 استشهد 100جندي مقابل جندي فرنسي واحد فقط، و ستكلف المعركة ضد خط موريس جيش التحرير بمنطقة سوق أهراس ما بين 23 أفريل 1958 إلى 03 ماي 1958 استشهاد 620 جندي جزائري، و استيلاء الجيش الفرنسي على 546 قطعة سلاح، و ستتم هذه المعركة بحصيلة ثقيلة، قدرتها السلطات العسكرية الفرنسية بستة آلاف (6000) شهيدا و أربع آلاف (4000) قطعة سلاح.
و بذلك أصبحت مهمة اختراق خط موريس غير مضمونة العواقب إطلاقا بالنسبة إلى جنود جيش التحرير، مما أدى إلى انحطاط معنويات مقاتلي جيش التحرير الوطني، فكان لزاما على لجنة التنسيق و التنفيذ إيجاد مخرج لهذا المأزق.
و لهذا الغرض أنشئت لجنة العمليات العسكرية (COM) بالإضافة إلى تجاوز مفهوم الولايات تطبيقا لقرار المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1957،القاضي بإنشاء قيادة موحدة لجيش التحرير مقسمة إلى فرعين، الفرع الأول ترأسه العقيد هواري بومدين ونجح في إدارته نجاحا كبيرا، ومقره الحدود الجزائرية المغربية، و أما الفرع الثاني فترأسه العقيد محمد السعيد، ويتواجد على الحدود الجزائرية التونسية، و قد فشل في إدارته رفقة مساعديه فشلا ذريعا، مما أدى إلى تأزم الوضع على الشرقية ثم انتقلت آثاره إلى الداخل خاصة بالولاية الأولى و القاعدة الشرقية.
لقد سادت روح الفوضى و عدم الانضباط لدى جيش الحدود، و سادت الخصومات بين ضباط جيش التحرير و هذا لعدة أسباب كان على رأسها إقدام كريم بلقاسم على فتح باب المناصب السامية في هياكل جيش التحرير الوطني، كتعيينه للرائد إيدير مسؤولا على جيش الحدود، هذا الإجراء جلب للسيد كريم بلقاسم تهمة الجهوية وفقدانه لنفوذه شيئا فشيئا داخل صفوف التحرير على الحدود، و سعى هؤلاء الضباط إلى العمل على طرده و من ولاه من قادة الثورة، بدعوى الفشل الذريع في إيجاد حلول ناجحة للمشاكل الخانقة التي كانت تعاني منها الثورة، وفي مقدمتها مشكل التسليح، وكل هذا أدى بالقادة النافذين في لجنة التنسيق والتنفيذ كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال عبد الحفيظ بوصوف إلى السعي الحثيث لإيجاد حل مناسب، كما شرعت القوات العسكرية الفرنسية في تطبيق حق المتابعة ضد جنود جيش التحرير الوطني عبر الحدود، تطبيق لأوامر سالان، الذي أصدر أوامر تقضي بحق المتابعة، من هنا جاءت أوامر للطيران الحربي الفرنسي بمهاجمة ساقية سيدي يوسف التي أدت إلى استشهاد 69 مدنيا و حصيلة ثقيلة من الجرحى قدرت بـ مائة و ثلاثين(.(130
كما ازدادت أزمة التسليح حدة جراء إقامة خط موريس المكهرب و الملغم على طول الحدود الجزائرية التونسية و الجزائرية المغربية، ومصادرة سفينة سلوفينيا التشيكوسلوفاكية المحملة بـ مائة وثمانية و أربعين 148 طنا من الأسلحة إلى جيش التحرير الوطني بالمغرب الأقصى.
ج- الظروف الاجتماعية:
تجمع مختلف المصادر التي أطلعنا عليها على أن وضعية الشعب الجزائر قبيل تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت جد سيئة، سواء بالداخل أو على الحدود (بتونس و المغرب الأقصى.(
في هذا الإطار يشير تقرير السياسة العامة الذي أعده السيد عباس فرحات يوم 20 جوان 1958، إلى أن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يعتبر تلبية للمطالب المستعجلة للشعب و لمطالب جيش التحرير الوطني.
و لقد كان للإجراءات العسكرية الفرنسية أثر كبير على الوضعية الاقتصادية للسكان الجزائريين، خصوصا مع توسيع نطاق المناطق الحرمة و إقامة المحتشدات الإجبارية الخاصة بالجزائريين، قصد عزلهم عن جيش التحرير، ففي هذا الإطار مثلا قامت السلطات الفرنسية بالولاية الثانية بإقامة ثلاثة و

سبعين(73) محتشدا، في حين كانت المناطق المحرمة تشكيل ثلثي مساحة الولاية، تأثرت مناطق عديدة من جراء ذلك، خصوصا الفقيرة منها.
كما يشير تقرير عن الوضعية العسكرية إلى أن إنشاء الحكومة المؤقتة كان من أجل رفع معنويات الشعب، الذي يأمل في دعم خارجي جاد ، و هو ما كان يمكن لهذه الهيئة السياسية تحقيقه.
و لقد سعى الاستعمار الفرنسي في هذه الفترة أكثر من غيرها إلى استهداف ولاء الشعب للثورة، و تجسد هذا المسعى في السياسة الديغولية في شقها الاقتصادي و الاجتماعي، و هو ما تخلص في مشروع قسنطينة 1958، و الذي كان هدفه خلق طبقة برجوازية حليفة للاستعمار الفرنسي.
كما شنت المصالح النفسية المختصة في الجيش و إدارة الفرنسيين حربا نفسية على أفراد الشعب الجزائري، و تأتي في طليعة هذه المصالح المكاتب الإدارية المختصة(SAS) ، التي شرع في إنشائها منذ سنة 1955، و قد ضاعفت من مجوداتها بعد 13 ماي 1958،فركزت جهودها على المرأة الجزائرية و فئة الشباب، مستعينة بالوسائل الدعائية كالصحافة المكتوبة، الإذاعة والسينما، وسعت هذه المصالح إلى تثبيت عزائم الشباب و زرع اليأس فيهم، بقمعهم بالقوة ثم بالتحدث لهم عن خط الموت " على الحدود"، و عن نذره الأسلحة و الذخيرة، ثم محاولة صرف اهتمامهم عن الثورة بوسائل مختلفة، كالرياضية و الإكثار من النوادي، وتكوين مؤثرين متمتعين بالفرنسية، و دفع البعض الآخر نحو الانحراف كشرب الخمر و الدعارة، من أجل زرع الإحباط النفسي لدى الشباب الجزائري الذي يعتبر خزان الثورة التحريرية.

-2الظروف الخارجية:
كان للظروف الخارجية دور و تأثير بارزان في دفع قيادة الثورة، ممثلة في لجنة التنسيق و التنفيذ، للتفكير الجاد في مسألة إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، والتي يمكننا أن نذكر أهمها فيما يلي:
-الضغوط التي تعرضت لها الثورة الجزائرية من طرف نظامي تونس والمغرب الأقصى، فإعلان فرنسا لحق المتابعة العسكرية لعناصر جيش التحرير الوطني عبر الحدود، إضافة إلى كثرة تواجد عناصر هدا الأخيرفي تراب الدولتين أديا إلى تزايد التصعد في المغرب العربي، حيث قام الطيران العسكري الفرنسي يوم 08 فيفري 1958 بقنبلة ساقية سيدي يوسف، وقد أدى هذا الهجوم العدواني إلى مقتل عشرات المدنيين من الطرفين التونسي والجزائري، ويعد ذات الهجوم مؤشرا لتزايد الضغط في المغرب العربي، فمن أجل تفادي هذه الأخطار من أجل تفادي التدخل المصري في المنطقة وتحديدا من البوابة الجزائرية، قامت الدولتان التونسية والمغربية بإعادة بعث فكرة ندوة مغاربية، والتي ستنفذ بطنجة المغربية بين 27 و29 أفريل .1958
-هذه الندوة جعلت من استقلال الجزائر شرطا لحل " الصراع الجزائري الفرنسي"، كما اعترفت الدولتان بجبهة التحرير الوطني ممثلا شرعيا للشعب الجزائري، وطرح اقتراح إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، لكن بعد استشارة الحكومتين التونسية والمغربية.
-لقد شكل خوف نظامي تونس والمغرب من أخطار امتداد الحرب إلى بلديهما، دفعا لمحاولتهما احتواء الثورة الجزائرية، وهذا ما جسد فعلا في ضغوط سياسية و "نصائح" للركون إلى المفاوضات.
-كما تعتبر عودة ديغول إلى سلطة أثر أحداث 13 ماي 1958 بالجزائر، ظرفا خارجيا هاما، إذ أن هذا الأخير سعى إلى محاصرة الثورة وعزلها دبلوماسيا، واستطاع لفترة أن ينتزع منهال المبادرة، لهذا فقد اقترح عمر أوعمران في تقريره إلى لجنة التنسيق والتنفيذ CCE ، ضرورة تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، كخطة هجومية دبلوماسيا، وقصد الإستفادة من الصراع بين الشرق والغرب في إطار الحرب الباردة، لكسب الدعم المادي والمعنوي في المحافل الدولية.
وإذا كانت عودة الجنرال ديغول إلى سلطة قد زادت من أمال المسؤولين المغاربيين في حل تفاوضي، للتخلص من " الأزمة الجزائرية" التي تمنع استقرار سلطاتهم، فإن عباس فرحات بدوره اعتبر هذه العودة للجنرال إلى هدم السلطة في باريس فرصة كبيرة لإيجاد تسوية سلمية " للصراع" وهو مايمكن استخلاصه من تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية من أجل تحقيق السيادة الجزائرية " كما أوضح في كتابه تشريح حرب: " أن ديغول كان في وضح يمكنه من تسوية مشكلتنا"
إن انهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة ومجيء ديغول على رأس الجمهورية الخامسة بدعم من الجيش

يعد معطى جديدا سيغير معطيات الصراع الجزائري الفرنسي، لأنه أصبح يسعى جاهدا من اجل عزل جبهة التحرير الوطني في المغرب العربي، وتزامن هذا مع تزايد نشاط الدعوة إلى الجزائر الفرنسية أكثر منن وقت مضى.
وفي هذا الإطار ومن اجل كسب نظامي تونس والمغرب وعزل جبهة التحرير عنهما، قام ديغول بتقديم تنازلات لصالح البلدين ففي 14 جوان 1958، وافق على إخلاء المراكز العسكرية الفرنسية في غرب وجنوب المغرب، وفي 17 من نفس السنة والشهر وقع اتفاق حول انسحاب قوات الفرنسية من كل تراب التونسي باستثناء بن زرت.
هذه التنازلات الفرنسية ستدفع حكومتي البلدين، تونس والمغرب الأقصى، إلى التخلي نوعا ما عن دعم جبهة التحرير الوطني في مرحلة أولى، ثم الضغط عليها في مرحلة ثانية، من أجل التأثير على هذه الأوضاع دفعت جبهة التحرير لأن تبحث لها عن نفس ثان.
والحقيقة أن الوضع في المغرب العربي خصوصا والوضع الدولي خصوصا كان يستلزم إنشاء هيئة سياسية تتمتع بطابع رسمي ذي صبغة شرعية لها وزنها، تكون في مستوى حكومة، خصوصا بعدما أنجزت تونس إلى مفاوضات مع شركات بترولية فرنسية من أجل التواصل إلى صبغة اتفاق، حول إمكانية تمرير البترول الجزائري عبر التراب التونسي، وهو ما دفع لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الاحتجاج لدى الرئيس التونسي للحبيب بورقيبة برقية مؤرخة في 13 جويلية .1958
ومن الظروف الدولية التي دفعت قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ إلى إنشاء الحكومة المؤقتة، الأحداث الهامة التي شهدها العالم العربي عموما، فقد جاء في رسالة بعث بها السيد عباس فرحات قبيل ساعات من الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة، إلى رئيس الجمهورية العربية المتحدة السيد جمال عبد الناصر، جاء فيها بأن إنشاء هذه الحكومة هو استجابة لنداء العروبة الصارخ الذي تصاعد في كل أرجاء الوطن العربي.
ففي المغرب العربي وعلى إثر العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف في 8 فيفري 1958، حدث تعاطف كبير بين الشعبين التونسي والجزائري، بالإضافة إلى ما شهده المشرق العربي من وحدة بين مصر وسوريا، والذي أدى إلى ظهور الجمهورية العربية المتحدة، وكذلك نجاح الثورة العراقية في 14 جويلية 1958 والتي أدت إلى التخلص من النظام الملكي العميل لنوري سعيد، وموقف عراق الثورة الإيجابي من الثورة الجزائرية.
وعموما فإن ظروف الدولية آنذاك كانت تتطلب إيجاد هذه الهيئة القيادية ذات طابع دولي كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري، ولأجل دراسة مسألة إنشاء الحكومة المؤقتة أنشئت لجنة تحت إشراف لجنة التنسيق والتنفيذ وهذا منذ ربيع 1958، هذه اللجنة قامت باستشارات حول الموضوع، توجتها تقارير إضافية لأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، تناولت الوضع الداخلي والدولي واتفق أغلبها على أن ظروف الدولية، بالخصوص جد مواتية للإعلان عن تشكيل أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية.

المبحث الثاني: أهداف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:
ما يمكننا الإشارة إليه في هذا الباب هو أن الحكومة المؤقتة أنشئت من اجل تحقيق أهداف محددة، وهي التي سنتحدث عنها لاحقا انطلاقا مما ورد في الأرشيف الخاص بهذا الجهاز السياسي للتأسيس أو من خلال تقارير أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، وتقارير اللجنة المكلفة بدراسة ملف إمكانية إنشاء حكومة مؤقتة.
-1على الصعيد الداخلي:
•محاولة حل مشكل القيادة، بتحقيق نوع من الانسجام والوحدة التي طالما افتقدت لها لجنة التنسيق و التنفيذ، وبالتالي محو سلبيات الماضي، وتكاد تجمع أراء أعضاء لجنة التنسيق على أن مشكلة الأساسية التي عانت منها الثورة هي مشكلة القيادة أساسا.
•أما من الناحية العسكرية فيعتبر مشكل الأسلحة أخطر المشاكل العسكرية التي عانت منها الثورة خلال سنة 1958، فبعد إقامة السلطات الفرنسية لخط موريس على الحدود الجزائرية التونسية والجزائرية المغربية أصبح من الصعوبة بمكان إدخال الأسلحة إلى التراب الوطني، لذلك فإن أول هدف عسكري برمج للحكومة المؤقتة هو إيجاد حل لمشكل التسليح وتقوية القدرات العسكرية لجيش التحرير الوطني.

•يندرج تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ضمن مسار عام لمواجهة سياسية الجمهورية الخامسة بزعامة الجنرال ديغول، والتي تصب في اتجاهين وبشكل متواز، على المستويين السياسي والعسكري وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي.
•إعادة زرع روح التفاؤل والأمل لدى فئات الشعب الجزائري الطامح إلى إعلان حكومة وطنية شرعية، تواصل الثورة على كسب الدعم الفعال على الصعيد الدولي.
•من خلال كل ما سبق استهدفت هذه الخطوة التحرير الوطني إعطاء نفس ثاني للثورة التحريرية في ظروف تغيرت فيها معطيات الصراع الجزائري الفرنسي خصوصا مع مجيء الجنرال ديغول إلى هدم السلطة الفرنسية.
•إعادة بعث الوجود الجزائري الرسمي، مجسدا في الدولة الجزائرية المغتصبة منذ جويلية 1830، وهو ما يجسد وفاءها للماضي.
-2على الصعيد الخارجي:
لقد أنشأت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في ظروف متميزة وحرجة بالنسبة للثورة الجزائرية، لهذا فقد احتلت الأبعاد الدبلوماسية والدولية عموما قسما هاما من أهدافها المسطرة، والتي يمكننا إيجازها في النقاط التالية:
•المواجهة السياسية الخارجية لشارل ديغول، واستعادة المبادرة منه وتدارك الصعوبات التي كانت تعاني منها الثورة داخليا بتحقيق انتصارات دبلوماسية، وهو ما عبر عنه عمر أو عمران عضو لجن التنسيق والتنفيذ في تقريره إلى اللجنة ذاتها، حيث ألح على ضرورة التعجيل بإعلان تأسيس الحكومة المؤقتة، كخطوة هجومية من الناحية الدبلوماسية.
•يندرج تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ضمن إطار سعي جبهة التحرير الوطني إلى تحطيم المؤسسات الاستعمارية القائمة، بإيجاد مؤسسات ثورية بديلة، لتبسط تأثيرها تدريجيا على المجال الدولي.
•يعتبر الإعلان عن ميلاد الحكومة المؤقتة الجزائرية عام 1958 إعادة بعث للدولة الجزائرية كشخص من أشخاص القانون الدولي ذلك أن هذه الشخصية لم تنتف نهائيا بسيطرة الاستعمار الفرنسي على الجزائر وتحطيمها مقاومة الأمير عبد القادر والانتفاضة الشعبية العديدة، مما وضع عواصم الدول أمام تحدي الاعتراف بها إن عاجلا أو أجلا.
•من اجل توفير أداة شرعية ورسمية مع فرنسا، وتكذيب ادعاءات ديغول الذي كان يتذع بعدم وجود حكومة تمثل الشعب الجزائري للتفاوض معها، كما عبر عن ذلك فرحات عباس في رسالته إلى جمال عبد الناصر قبيل الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة بأن " هذه الحكومة ستكون عاملا من العوامل المساعدة على إيجاد حل سلمي.
•محاولة جبهة التحرير الوطني الاستفادة من الوضع الدولي آنذاك بالصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفياتي والمعسكر الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، دون أن ينجز عن ذلك تبعية الجزائر من المعسكرين، أي الاستفادة من الدعم المادي والدبلوماسي للدول الاشتراكية مع المحافظة على استقلالية القرار السياسي الجزائري.

المبحث الثالث: التشكيلات الحكومية.
إن الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ يوم 19 سبتمبر 1958، سبقته خطوات ومراحل كانت ثمرتها نضج الفكرة، ثم العمل على تجسيدها.
-1فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:
إن فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية كانت تتخمر في أذهان قادة الجزائرية منذ سنة 1956، وفي هذا الإطار يذكر السيد رضا مالك" بأن فكرة تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية بدأت تتبلور بعد اختطاف الزعماء الخمس يوم 22 أكتوبر .1956
وهذا بهدف الرد على هذا العدوان الفرنسي الذي استهدف من وراءه القضاء على الثورة الجزائرية باعتقال زعمائها.
ثم طرحت الفكرة بشكل أكثر جدية سنة 1957 خلال جلسات المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة

الجزائرية المنعقد بالقاهرة من 20 إلى 28 أوت 1957 حيث اتخذ قرار تم بموجبه التفويض للجنة التنسيق والتنفيذ بتأسيس حكومة جزائرية حينما تحين الظروف المواتية.
إن مؤتمر طنجة المنعقد بالمملكة المغربية في أبريل 1958 طرح للنقاش فكرة تأسيس حكومة مؤقتة جزائرية على الصعيد المغاربي، بين ممثلي جبهة التحرير الوطني وممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والدستور التونسي، وقد تم الاتفاق على إجراء مشاورات مع حكومتي المغرب وتونس من اجل إقامة حكومة مؤقتة جزائرية في منفى.
وقد كان للظروف الصعبة التي عاشتها الثورة آنذاك تأثير كبير في التعجيل باتخاذ الإجراءات الكفيلة بدراسة الموضوع بجدية، حيث أنه مع مطلع 1958 أصبحت الأوضاع جد مقلقة داخل لجنة التنسيق والتنفيذ خصوصا، بعد الآن عن خبر مقتل عبان رمضان من طرف رفقائه الباءات الثلاث: كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، وحدوث الأزمة في لجن التنسيق والتنفيذ أدت إلى فقدان الثقة بين عناصرها، فكان لزاما إيجاد جهاز جديد يعيد للقيادة الثقة بين أفرادها ويعيد لها نشاطها.
وفي هذه الأثناء أي في ربيع 1958 أعلن السيد فرحات عباس عند اجتماعه بجان لاكوتور بسويسرا بتاريخ 8 فيفري 1958 " بأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هي قيد الدراسة. "
- 2التأسيس:
بعد أن قامت اللجنة المكلفة بدراسة إمكانية تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية بتقديم استنتاجاتها إلى لجنة التنسيق والتنفيذ في شكل تقرير مفصل والتي كانت ايجابية على مختلف الأصعدة داخليا وعلى الصعيد الوضع في فرنسا والشمال الإفريقي وحتى على مستوى العالمي قامت لجنة التنسيق والتنفيذ يوم 9 سبتمبر 1958 بالفصل في مسألة بالاتفاق على إنشاء هذا الجهاز وتم الاتفاق على المبادئ وهيكلة الحكومة التي ستستقر بالمنفى.
بعد ذلك قام أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بإطلاع الدول الشقيقة بالقرار من أجل الحصول على تأييدها واعترافها، حيث قام السيد عبد الحميد مهري بالاتصال بفتحي الديب ، وقام لمين دباغين من جهته رفقة العقيد بوصوف بزيارة إلى مملكة المغربية للإعلام محمد الخامس بالقرار، في حين زار كريم بلقاسم ومحمود شريف تونس، وأطلعها رئيسها لحبيب بورقيبة على قرار لجنة التنسيق والتنفيذ كما تم تسليم بيان عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ليلة الإعلان عنها لكل السفارات العربية بالقاهرة وإلى رئيس جمال عبد الناصر.
وتم الإعلان الرسمي عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 19 سبتمبر 1958 بالعاصمة المصرية القاهرة في حفل كبير حضرته الصحافة ووكالات الأنباء، وسفراء بعض الدول العربية، حيث قام بتلاوة بيان تأسيس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السيد فرحات عباس، علما أن حلفين آخرين نظما بتونس والرباط في نفس الوقت.
هذا وقد تم تسجيل أولى الاعترافات بهذه الحكومة الجديدة خلال ذلك الحفل، من طرف حكومة الجمهورية العربية المتحدة، ثم الجمهورية العراقية فالمملكة الليبية ثم دولة باكستان.

-3تشكيلة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958 – :1960
ضمت أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية و 19 شخصية برئاسة عباس فرحات، أربعة عشر وزيرا ونائبين للرئيس و 3 كتاب دولة وإن نظرة متفحصة لهذه التركيبة البشرية لأول حكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تعطينا فكرة عن الطريقة التي نشأت بها، والهدف المرجو من ذلك.
يذكر الرئيس عباس فرحات، بأنه قبل نعيين الوزراء، كلف السيد عبد الحميد مهري بإجراء استشارات فردية لكل عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ وعند استشارته للسيد فرحات عباس طلب منه أن تكون كل الحساسيات السياسية المتواجدة داخل الصفوف جبهة التحرير الوطني ممثلة في التشكيلة الحكومية وهي:
اللجنة الثورية للوحدة والعمل، حركة انتصار الحريات الديمقراطية، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والعلماء.
وقد اقترح عباس –حسب قوله – فيما يخص الرئاسة أن تعود إلى السيد كريم بلقاسم، أو إلى الدكتور لمين دباغين، فالأول من التاريخيين والثاني رئيس البعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني، وحسب السيد فرحات عباس دائما فإن كريم بلقاسم رفض من طرف لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف وهذا

لأجل المحافظة على التوازن معه، وأما محمد لمين دباغين فقد رفض بناء على موقف المسجونين الخمس بفرنسا وخصوصا من طرف بن بلة في هذه الظروف تم اختيار فرحات عباس بالإجماع رئيسا للحكومة والحقيقة أن رئيس الحكومة السيد فرحات عباس لم يكن يتمتع بالسلطة الفعلية، فالقرارات كانت تتخذ في مختلف هيئات جبهة التحرير الوطني بصفة جماعية، أما السلطة الفعلية، فالقرارات كانت تتخذ في مختلف هيئات جبهة التحرير الوطني بصفة جماعية، أما السلطة الفعلية كانت بيد الباءات الثلاثة: كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة، لخضر بن طوبال وزير الداخلية، عبد الحفيظ بوصوف وزير الاتصالات العامة، وهم ذو نفوذ كبير في الداخل، فقد سبق وأن كانوا قادة لولايات، واحتفظوا إلى غاية هذا الحين 1958، باتصالهم وعلاقتهم المستمرة بالداخل.

وقد اجتهد الوزراء الثلاثة منذ إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية للحفاظ على التوازن الدائم فيما بينهم، ومنع أي سيطرة من طرف على الطرفين الآخرين، ورغم تمتع كريم بلقاسم بالصفة " التاريخية" إلا أنه لم يستطع أن ينجح في فرض زعامته على الطرفين الآخرين، الذين كانا يحتلان مواقع إستراتيجية، والذي يؤكد وزن ونفوذ الباءات الثلاث في هذه الهيئة العليا للثورة هو احتفاظهم بمناصب هامة وحساسة في الحكومات المؤقتة الثلاث . ورغم ما في الجمع بين هذه التيارات الموجودة داخل جبهة التحرير في الحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية، فإن سلبياته أنتجت مشاكل كل خطيرة داخلها، مما انعكس سلبا على نشاط هذه المؤسسة التنفيذية الهامة لعدم التجانس بين عناصرها.

أ- أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية: 19 سبتمبر 1958 – جويلية :1959

عينت في 18 سبتمبر 1958 بتدخل لجنة التنسيق والتنفيذ ويرى البعض أن هذا التعيين هو أول انقلاب ضد شرعية مؤسسات الثورة لأنه تم دون الرجوع إلى الهيئة العليا المؤهلة لذلك وهي المجلس الوطني للثورة الجزائرية، رغم أن لجنة التنسيق والتنفيذ هي التي أوصت بذلك وترى البعض المصادر أن الذين قرروا تعيين الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر بالمنفى لتشكل باسم الثورة هم الثلاثي كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف، على أن يظلوا هم السلطة الفعلية في التوجه والقيادة.

وشكلت لجان التنظيم العسكري واحدة على الحدود الغربية بقيادة العقيد الهواري بومدين تميزت بالانضباط والتنظيم المحكم، أما لجنة ثانية بالحدود الشرقية بقيادة العقيد محمد السعيد بمساعدة كل من مصطفى لكحل ومحمد العموري، وكانت هذه اللجنة مثالا لسوء التسيير وعدم الانضباط وبالتالي قررت الثورة إقالتها وإنزال أعضائها في الرتب والنفي خارج تونس، نحو المشرق في سبتمبر 1958، أثر ذلك تشكلت حركة معارضة على العقيد محمد لعموري ومصطفى لكحل إضافة إلى استياء قادة الداخل بالولايات من قيادة الثورة بالخارج التي كانت غير قادرة على تسييرها ويبدو أن قناعة أغلب أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية وإطاراتها بالداخل والخارج.

وعاد الثنائي من منفاهما إلى مدينة كاف جنوب تونس ليترأسا اجتماعا لضباط جيش التحرير لقرروا إقالة الحكومة المؤقتة ويعيدا تأهيل المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وإقالة الثلاثي: كريم بن طوبال وبوصوف الذين يرفضون أوامر السياسيين لتكوينهم العسكري السري في المنظمة الخاصة المعروفة وهي التنظيم العسكري السري لحزب ح . إح. د والتي أنشأها الحزب في . 1947

لكن أحد الضباط اتصل بالحكومة المؤقتة أبلغها بالتفاصيل لذا لجأت إلى السلطات التونسية أقنعها الثلاثي كريم وابن طوبال، وبوصوف بأن أتباع صالح بن يوسف وراء العملية، وأيضا اقتنع الضباط الجزائريين القادمين من الجيش الفرنسي بأن الحكومة التونسية ألقت بالقبض على متمردي هذه الحركة وتسليمهم إلى قيادة الثورة هذه الأخيرة التي شكلت لهم محكمة عسكرية برئاسة محمد العموري وأحمد نواورة والرائدين عواشرية ومصطفى لكحل ونفذت فيهم تلك الأحكام في مارس 1959

-من مؤتمر العقداء بالداخل إلى مؤتمر العقداء بالخارج:

في نفس الفترة التي شكلت فيها الحكومة المؤقتة عقدت قيادات الداخل اجتماعا بالولاية الثانية، بتاريخ 6 ديسمبر شارك فيه كل من العقيد عميروش قائد الولاية الثالثة، والعقيد سي الحواس قائد الولاية السادسة والعقيد سي أحمد بوقرة قائد الولاية الرابعة والعقيد الحاج لخضر قائد الولاية الأولى وغاب عن الاجتماع العقيد لطفي قائد الولاية الخامسة، أما العقيد علي كافي قائد الولاية الثانية لم يشارك حتى كملاحظ حيث صادق الحاضرون على محضر الجلسات.

ب- ثاني حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية:
تم هذا التعيين بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في جانفي 1960 عندما عينت الحكومة المؤقتة لم تصل إلى وضع وثيقة للنظام الداخلي لتحديد المسؤوليات وضبط المهام في النصف الأول من سنة 1961 ، توثرت العلاقات بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة، هذه الأخيرة قدمت استقالتها في 15 جويلية 1961 في رسالة ضمنتها مآخذ كثيرة كالتهاون والفوضى والرشوة . وكان ما أقدمت عليه الحكومة بإطلاق سراح أحد الطيارين الأسرى سببا مباشرا في الاستقالة، لهذا استدعى المجلس الوطني للثورة الجزائرية للاجتماع يوم 15 أوت 1961 أي بعد شهر من استقالة هيئة الأركان العامة وقد كانت هذه الأخيرة تتهم رئيس الحكومة ونائبه بأن الأول غير متشبع بإيديولوجية الثورة وغير قادر على مواجهة الحكومة الفرنسية، أما الثاني كريم بلقاسم رأت هيئة الأركان أنه لم يحسن الدفاع عن الملف الجزائري في المفاوضات مع الجانب الفرنسي، غير أن الحكومة المؤقتة تتهم هيئة الأركان بالتدخل في السياسة حيث لم تمد الداخل بالسلاح المكدس على الحدود والأموال التي منحت لها، وبعد أيام من الاجتماعات قرر المجلس الوطني للثورة الجزائرية تنحية السيد فرحات عباس من رئاسة الحكومة وتعيين بدله السيد يوسف بن خدة ، واعتبر بعض المؤرخين أن هذا الإجراء انتصار لهيئة الأركان العامة، والتي طلب منها سحب استقالتها وبقي كريم بلقاسم نائبا للرئيس، وعين لأول مرة سعد دحلب وزيرا للخارجية ، ولقد رأى فرحات عباس في هذا القرار سيطرة المركزيين وإبعاد التيارات السياسية الأخرى المتمثلة في العلماء، وحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري حيث خرجت جبهة التحرير من المؤتمر مقسمة ولم تعرف منذ تلك الفترة تجمع كل التيارات المعروفة داخلها.
ج - ثالث حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1961 – أغسطس :1962
رغم طلب السيد بن يوسف بن خدة بتقديم استقالة الحكومة المؤقتة كهيئة عليا لجبهة التحرير الوطني أثناء اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس لكنها رفضت رفضا قاطعا من قبل الكثير من أعضاء المجلس، ويمكن اعتبار هذا في إطار الحسابات السياسية الظرفية حول من يكون البديل، وبعد انتهاء المؤتمر قبل تحديد المسؤوليات ودون إتمام جلساته. وانسحاب رئيس الحكومة مع بعض وزراءه إلى تونس ليواصلوا مهامهم لأن الحكومة المسئولة عن تطبيق اتفاقيات إفيان كان بعض أعضائها منهم أحمد بن بلة أحد نواب الرئيس في القاهرة يدعوا إلى عدم الاعتراف بقراراتها، وبعد وساطة من جمال عبد الناصر عقد بتونس اجتماع للحكومة المؤقتة في 26 جوان والذي اقترح إقالة قيادة الأركان العامة، أدى هذا إلى استقالة خيضر من الحكومة المؤقتة وعاد بن بلة إلى القاهرة وتقدمت الحكومة المؤقتة، وكان أخر اجتماع لها في 4 جويلية 1962، لدراسة وضع المؤسسات الدولة حيث عينت الولاة في وهران والجزائر، بعدها استقال دحلب وزير خارجية بعدما لاحظ تداخل الصلاحيات التي تسمح له بمزاولة مهامه، وبقي بن خدة يمثل الحكومة المؤقتة رغم تفرق أعضائها في عدة تحالفات وفي 7 أوت أصدرت الحكومة المؤقتة بيانا أكدت فيه تنازلها عن جميع صلاحيتها للمكتب السياسي مع بقائها كهيئة للثورة إلى غاية انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية وبالتالي انسحاب الحكومة المؤقتة من صراع حول الشرعية وبقائها كصيغة قانونية لتطبقها مع الوضع الدبلوماسي نضرا لتحصلها على 30 اعتراف دولي، لقد أثر غياب الحكومة المؤقتة عن السير الحسن للتنفيذية المؤقتة لذا استقال شوقي مصطفاوي منها في 6 أوت وهذا بعدما أصبحت عاجزة عن تطبيقها اتفق عليه أثناء تعيين أعضاء جبهة التحرير التنفيذية المؤقتة